

ميشال فوكو

تاريخ الجنسية

I

إرادة العرفان



ترجمة

محمد هشام

ترجم هذا الكتاب عن النص الأصلي :

Histoire de la sexualité (Tome 1)

Michel Foucault

Éditions Gallimard 1976

© أفريقيا الشرق 2004

حقوق الطبع محفوظة للناسر

تأليف : ميشال فوكو

ترجمة : محمد هشام

عنوان الكتاب

تاريخ الجنسية

I

إرادة العرفان

رقم الإيداع القانوني : 2003/1484

ردمك : 9981-25-308-1

أفريقيا الشرق - المغرب

159 مكرز ، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء

الهاتف : 022 25 95 04 - 022 25 98 13

الفاكس : 022 25 29 20 - 022 44 00 80

البريد الإلكتروني : E-Mail : afriqueorient@iam.net.ma

ميشال فوكو

تاريخ الجنسانية

I

إرادة العرفان

ترجمة

محمد هشام

أفريقيا الشرق

I

نحن. الفيكتوريون

لزمن طويل نكون قد تحملنا نظام التشدد الفيكتوري، وقد لا نزال نخضع له حتى اليوم. فقد يكون التعفف الإمبراطوري لا يزال ماثلا على لوحة جنسانيتنا المتحجرة، الصامتة، والمنافقة. فحتى مطلع القرن السابع عشر، كانت بعض الصراخ لا تزال سارية، كما كان يقال. فالممارسات لم تكن تبحث عن التستر إلا في القليل النادر؛ والكلمات كانت تقال دون تكتم مغرط، والأشياء دون إفراط في التنكر؛ لقد كان هناك نوع من الألفة المتساهلة مع المحظور وغير المشروع. وقد كانت قوانين المجون والفحش والبذاءة أكثر ليونة إذا ما قورنت بقوانين القرن التاسع عشر. حرركات مباشرة وخطابات غير مخجلة، خروقات مرئية وتشريعات معروضة ومختلطة بسهولة، وأطفال وقحون يجولون دون مضايقة ولا فضيحة وسط ضحكات الكبار : لقد كانت الأجساد «تبخثر».

وبعد هذا النهار المضيء، يكون قد أتى غروب سريع طال الليالي الرتيبة للبورجوازية الفيكتورية. وحينئذ تكون الجنسية قد إنجبت بعناية، وإنقلبت لتقيم في مكان آخر. فقد صادرتها الأسرة الزوجية وأدمجتها كلياً في جدية الوظيفة الإنجابية. وهكذا بات الصمت يلف الجنس، وغدا الزواج، المشروع والمنجب، يمارس سلطته. لقد فرض نفسه كنموذج وبرز كميّار، وإمتلك الحقيقة واحتفظ بحق الكلام مع إحتكار مبدأ السر. ففي الفضاء الاجتماعي كما في قلب كل بيت، لم يعد يعترف للجنسانية إلا بإمكان واحد، ولكنه خصب ونافع : غرفة الأباء. أما الساقى، فلم يكن بإمكانه سوى أن يتلاشى وينمحي؛ فلياقة المواقف كانت تحجب الأجساد وإحشام الكلمات كان يبيض الخطابات. أما العاقر، إذا

حدث له أن ألح على الظهور بكثرة ، فإنه ما يلبث أن يتحول إلى العبر العلهـهي فعليه عندئذ أن يتقبل وضعه هذا وعليه أن يدفع ثمن عواقبه .

وهكذا ، فإن ما لا يخضع للتنازل أو ما يغير من هيئته بعض التغيير، لم يعد له أي مقر ولا أي قانون . ولا أي كلام يقوله أيضا . مطرود ومنكر ومجير على الصمت في آن واحد . فهو لا يوجد وحسب ، بل إنه يجب ألا يوجد ، وسيكون معرضا للزوال بمجرد ما يفصح عن نفسه أقل إفصاح ، إن بالكلام أو بالفعل . وبخصوص الأطفال مثلا ، فمن المعروف أن لا جنس لهم : وهذا سبب كاف لرفضه لهم ، ومنعهم من الكلام عنه ، سبب كاف لصرف النظر عنه والإمتناع عن الإستماع إليه متى أتوا لإظهاره ، سبب لفرض صمت عام ومطبق . تلك قد تكون هي خاصية القمع وما يميزها عن المحظورات التي يعاقب عليها القانون الجنائي البسيط : إنه يشغل فعلا كإدانة بالإختفاء ، ولكنه يشغل كذلك كامر بالصمت ، كتأكيد على اللاوجود ، وبالتالي كإثبات بأن عن كل هذا ليس هناك ما يقال ولا ما يري ولا ما يعرف . على هذا النحو يشغل ، بمنطقه الأعرج ، نفاق مجتمعاتنا البورجوازية . ولكنه نفاق أرغم ، مع ذلك ، على تقديم بعض التنازلات . فإذا كان من الضروري الإبقاء على الجنسانيات اللامشروعة ، فلتذهب لإقامة صوصائها في مكان آخر : في المكان الذي يمكن أن يعاد إدراجها ، إن لم يكن في قنوات الإنتاج ، فعلى الأقل في قنوات الربح . إن الماخور والمصححة العقلية هما مكان هذا التساهل : فالمومس والزبون والقواد من جهة ، وطبيب الأمراض العقلية ومريضته الهيسترية من جهة أخرى ، - هؤلاء " الفيكثوريون الآخرون " كما يقول ستيفان ماركيس (Stephen Marcus) - ، يبدو أنهم قد نقلوا خلسة المتعة التي لا تنال إلى نظام الأشياء التي تحسب ؛ أما الكلمات والحركات التي يسمح بها خفية ، فإنها كانت تتبادل في تلك الأماكن بسعر مرتفع جدا . هنا فقط كان يمكن للجنس المتوحش أن يتخذ اشكالا واقعية ، ولكنها متجزرة ، وأن تكون له أصناف من الخطابات السرية ، المحدودة والمرموزة . أما خارج هذه الامكنة وفي كل مكان آخر ، فإن الطهرية الصارمة الحديثة إنما تكون قد فرضت أمرها الثلاثي بالتحريم واللاوجود والصمت .

مهمل من هذين القرنين الطويلين اللذين قد يكون على تاريخ الجنسية أن يقرأ فيهما قبل كل شيء كتاريخ وقائعي لقمع متزايد، تحررنا اليوم ؟ بقدر ضئيل كما لا يزال يقال لنا . بواسطة فرويد ، ربما . ولكن بأي إحتراس ، وبأي حذر طبي وبأية ضمانات علمية بعدم الضرر ؟ وكم من إحتياطات من أجل الإبقاء على كل شيء ، دون خوف من « التجاوز » ، في القضاء الأكثر أمنا والأكثر سرا ، بين الأريكة والخطاب : وشوشة أخرى مفيدة على الفراش . وهل كان يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ؟ يقال لنا إن القمع ، إذا كان هو الأسلوب الأساسي ، منذ العصر الكلاسيكي ، للربط بين السلطة والمعرفة والجنسانية ، فإنه لا يمكننا أن نتحرر منه إلا بأداء شمس باهض : فلا ينبغي القيام ، من أجل ذلك ، بأقل من خرق للقوانين ، ورفع للمحظورات ، وإفتحام للكلمة ، وإرجاع المتعة إلى الواقع ، وإقتصاد جديد كامل في آليات السلطة ؛ لأن أقل شظية للحقيقة إنما تكون بشرط سياسي . وإذن ، فإن آثارا كبيرة مثل هذه ، لا يمكننا أن ننتظرها من ممارسة طبية بسيطة ، ولا من أي خطاب نظري ، مهما تكن صرامته . وهكذا يتم إستنكار إمثالية فرويد ونزغته للتلقيح بالأعراف السائدة ، ووظائف التطبيع والتكييف في التحليل النفسي ، وتتم ادانة كل خجل رايش تحت حماسه وإندفاعاته ، وكل آثار الإدماج التي يؤمنها « علم » الجنس أو الممارسات المربية بالكاد لما يسمى كذلك .

إن هذا الخطاب حول القمع الحديث للجنس خطاب قائم ورائج لأنه بدون شك سهل الإنتاج والرواج . فهناك ضمانات قوية ، تاريخية وسياسية تحميه ؛ وحينما يتم العمل على تحديد بداية عصر القمع بالقرن السابع عشر ، بعد مئات السنين من الإنطلاق وحرية التعبير ، فإنه إما يأتي به ليتطابق مع نحو الرأسمالية ؛ إنه يرتبط بعمق بالنظام البورجوازي . على هذا النحو ينتقل التاريخ الوقائعي الصغير للجنس وتاريخ إزعاجاته ، على الفور ، إلى التاريخ الرسمي ، الإحتفالي ، لأنماط الإنتاج ؛ وبذلك تختفي تفاهته . من هنا يطرح مبدأ للتفسير : فإذا كان الجنس قد خضع للقمع بكل هذه الصرامة ، فذلك لأنه لا يتوافق مع سيادة العمل على كل المستويات وبأكبر كثافة ؛ وهل كان يمكن ، في وقت كان يتطلب إستغلال قوة العمل بشكل مسموح ، قبول أن يحسم في المتع ، بإستثناء تلك التي تنحصر في الحد الأدنى والتي

نسمح لملك القوة بان يعاد إناجها ؟ وربما أنه ليس من السهل حذف محتويات الجنس واسراره وآثاره ؛ ولكن قمعه، الذي أعيد فهمه على هذه الشاكلة، يمكن بالمقابل أن يحل بسهولة. إن قضية الجنس - قضية حريته، ولكن أيضا قضية المعرفة التي يمكن أن تكون لنا عنه، وقضية الحق الذي لنا في الكلام عنه - تجعد نفسها، بهذا الشكل، مرتبطة بكل مشروعية بشرف قضية سياسية : فالجنس ينخرط ، هو أيضا، في المستقبل . وربما قد يتساءل فكر متشكك عما إذا كانت لانزال كل هذه الإحتياطات التي إتخذت من أجل إعطاء تاريخ الجنس هذا القدر العظيم من الأهمية، تحمل أثر الإحتشامات القديمة : كما لو أنه كان لا ينبغي أقل من هذه الترابطات التقييمية لكي يتمكن هذا الخطاب من أن يكون ويتلقى .

ولكن، ربما أن هناك سببا آخر يجعلنا نرتاح، إلى هذا الحد، إلى صياغة علاقات الجنس والسلطة بلغة القمع والزجر : وهو ما يمكن أن نسميه بمكسب المتكلم . فإذا كان الجنس مقموعا، أي محكوما عليه بالنع واللاوجود والعصمت، فإن لمجرد التحدث عنه، فقط، والحديث عن قمعه، شبه مسلك بالخرق المقصود . فالذي يتحدث هذه اللغة يضع نفسه إلى حد ما خارج السلطة؛ إنه يقبل القانون ، ويستيق قليلا الحرية المستقبلية . من هنا، هذه الإحتفالية والرسمية التي يتكلم بها عن الجنس اليوم . لقد كان الديمغرافيون وأطباء الأمراض العقلية الأوائل، في بداية القرن التاسع عشر، حينما كان عليهم أن يشيروا إليه، يرون بأنه ينبغي لهم أن يلتزموا العذر عن كونهم كانوا يلفتون إنتباه قراءهم إلى موضوعات ساقطة وعلى درجة كبيرة من التفاهة . أما نحن، فلا نتكلم عنه منذ عشرات السنين دون إدعاء : الشعور بتحدي النظام القائم، لهجة صوت تبين بأننا نعرف أننا مخربون، شدة الحماس بتعطيم الحاضر ونشدان مستقبل نعتقد جديا بأننا نساهم في الإسراع بمجيئه . إن هناك شيئا من التمرد ومن الحرية الموعودة ومن عصر مقبل لقانون آخر يمر بسهولة في هذا الخطاب حول إضطهاد الجنس . ففيه يتجدد نشاط بعض الوظائف القديمة التقليدية للنبوءة : فعدا يأتي الجنس السعيد . ولأننا نؤكد هذا القمع، فلذلك لايزال بإمكاننا أن نواجد، خفية، بين ما يمنع الغالبية العظمى منا من تقريبه، بفعل الخوف من السخرية أو بفعل مرارة التاريخ : الثورة والسعادة؛

وأبضا الثورة وجسد آخر، أكثر حدة وأكثر جمالا؛ أو أيضا الثورة والمتعة. إن الكلام ضد السلطات، وقول الحقيقة، والوعد بالمتعة والتمتع، وربط التنوير والتحرر والشهوات الحسية المتكثرة بعضها ببعض، وإصدار خطاب يلتقي فيه حماس المعرفة بإرادة تغيير القانون وبالحديقة المأمولة للمتبع؛ إن كل هذا هو الذي يدعم لدينا بدون شك، كل هذا الأصرار على الكلام عن الجنس بعبارات القمع والزجر؛ وربما أن هذا نفسه هو الذي يفسر كذلك القيمة السلعية التي تمنح، لا إلى كل ما يقال عنه وحسب، ولكن أيضا إلى مسألة الإصغاء إلى كل الذين يريدون رفع آثاره. وعلى كل حال، فإن حضارتنا هي الحضارة الوحيدة التي يتلقى فيها المناديب مكافآت عن الإستماع إلى كل واحد يسر بحنسه: كما لو أن الرغبة في الكلام عنه والفائدة التي تأملها منه كانتا قد تجاوزتا بكثير كل إمكانيات الإستماع، حتى أن بعضهم قد أجبر أذنيه.

ولكن، يبدو لي اليوم الوجود الأساسي في عصرنا، لخطاب يرتبط فيه الجنس إرتباطا وثيقا بالكشف عن الحقيقة وقلب نظام العالم والإعلان عن يوم آخر وعن الوعد بمعادة معينة. إن الجنس اليوم هو الذي يستخدم كسند لهذا الشكل، المألوف جدا، والهام جدا في الغرب، من التبشير. لقد جاب وعظ جنسي كبير- الذي كان له لا هويته البارعون وأصواته الشعبية - مجتمعاتنا منذ بضع عشرات من السنين؛ فأثب النظام القديم، وأدان النفاق، وتغنى بحق المباشرة والواقع؛ وإجمالا فقد دفعنا إلى الحلم بمدينة أخرى. فلنفكر في الفرانسييسكان، ولنساءل كيف حدث أن الغنائية والورع اللذين كانا قد صاحبا لمدة طويلة من الزمن المشروع الثوري، قد إنتقلا اليوم، في المجتمعات الصناعية والغربية بوجه عام، لينصبا، في جزء كبير على الأقل، على الجنس.

إن فكرة الجنس المقموع ليست فقط مسألة تخص النظرية. فالتأكيد على جسانية لم تكن قد أخضعت أبدا مثل هذه الصرامة إلا مع عصر البورجوازية المنافقة، إلا تجارية والحسابية، هي فكرة تتراوح مع تشدد خطاب يهدف إلى قول الحقيقة حول الجنس، إلى تهجير إقتصاده في الواقع، إلى قلب القانون الذي يحكمه

وإلى تغيير مستقبله. إن ملفوظه القمع وشكل الموعظه يحيل كل منهما على الآخر ويسدان بعضهما البعض بكيفية متبادلة. فالقول بأن الجنس ليس مقموعا، أو بالأحرى، إن العلاقة بين الجنس والسلطة ليست علاقة قمع وحظر، هو قول يجازف بالأىكون سوى مفارقة عقيمة. فهو لن يصطدم بآطروحة مقبولة وجد متداولة وحسب، ولكنه سيسير حتما في الإتجاه المعاكس لكل إقتصاد ولكل «المصالح» الخطابية التي تسند تلك الأضروحة.

في هذه النقطة بالذات أود أن أعين سلسلة التحليلات التاريخية التي سيشكل هذا الكتاب في آن واحد، مقدمتها ونظرة سريعة أولى عليها: إبراز بعض النقاط الدالة تاريخيا ورسم خطاطات أولية لبعض المشكلات النظرية. وإجمالا، فإن الأمر يتعلق بمسألة حالة مجتمع يؤنب نفسه، وبصخب كبير، مد أزيد من قرن من الزمان، على نفاقه، ويتحدث بإسهاب عن صمته الخاص، ويستعمل في تفصيل مالا يقوله، يدين السلطات التي يمارسها ويعد بالتحرر من القوانين التي جعلته يكون على الحال الذي هو عليه. إنني أود، لا أن أحيط بهذه الخطابات وحسب، ولكن أن أبين أيضا الإرادة التي تحملها والنية الإستراتيجية التي تدعّمها. إن السؤال الذي أود طرحه ليس هو: لماذا نحن مقموعون؟ ولكن هو: لماذا نقول، وبكثير من الحماس وكثير من الحقد على ماضينا القريب، على حاضرنا وعلى أنفسنا، إننا مقموعون؟ بواسطة أي دور أتينا لتأكيد أن الجنس منفي، وعلانية لبيان أننا نخفيه، وللقول إننا نسكته.. وذلك بصياغته بعبارات واضحة صريحة، وبإظهاره في واقعه الجلي، وبإثباته في إيجابية سلطته وآثارها؟ إنه من المشروع، بكل تأكيد، أن نساءل عن لماذا تم ربط الجنس بالخطيئة لمدة طويلة من الزمن. على أنه ينبغي أن نتبين كيف تم هذا الربط وأن نحترس من القول، جملة وبتسرع، إن الجنس كان «مدانا». كما يجب أن نساءل أيضا عن لماذا نشعر اليوم بأكثر الآثام في كون أننا جعلنا منه خطيئة في الماضي؟ وعبر أية مسائل أتينا إلى أن نكون «مخطئين» في حق جنسنا؟ إلى أن نكون حضارة فريدة تقول لنفسها بأنها هي ذاتها التي «أذنبت» منذ زمان ولا زالت إلى اليوم في حق الجنس وبشطط في إستعمال السلطة؟ كيف تم هذا الإنتقال الذي، حتى حينما يزعم تحريتنا من

الطبيعة المذنية لجنس، فإنه يثقلنا بإثم تاريخي يتعلق، بالضبط، بتخيل هذه الطبيعة المذنية واستخراج آثار مدمرة من هذا الاعتقاد ؟

ربما قد يعترض علي بأنه إذا كان كثير من الناس اليوم يؤكدون على هذا القمع، فلأنه بديهي تاريخيا، وأنهم إذا كانوا يتحدثون عنه بكل هذه الغزارة ومنذ زمن بعيد، فلأن هذا القمع شيء متجذر بعمق، وأن له جذورا وأسبابا متينة، وأنه يثقل على الجنس بكيفية حد صارمة إلى حد أنه لا يمكن لأداة واحدة أن نحررنا منه؛ فالعمل لا يمكن إلا أن يكون شافا وطويلا ، أطول بدون شك، سيما وأن حاصية السلطة. وبالمخصوص مثل السلطة التي تشتغل في مجتمعنا. هي أن تكون رجرية وأن تقمع بإهتمام خاص الطاقات الغير النافعة، وحدة المتع، والسلوكات الغير المنتظمة. ولذلك ينبغي أن نتوقع بأن آثار التحرر من هذه السلطة القمعية ستكون بطيئة في الظهور ؛ فهممة الكلام بحرية عن الجنس، ومهممة قبوله كما هو في واقع، هي مهمة عربية جدا عن خط كل التاريخ الذي غدا اليوم ألفيا؛ وهي، علاوة على ذلك، معادية بقدر كبير للأقليات الملازمة للسلطة إلى حد أنها لا يمكن إلا أن تتعثر طويلا قبل أن تنجح فيما ترمي إليه.

غير أنه، بالنظر إلى ما سأدعوه «الفرضية القمعية»، يمكننا أن نطرح ثلاثة شكوك بالغة الأهمية. الشك الأول : هل يشكل قمع الجنس حقا بداية تاريخية ؟ فما ينكشف لنا من أول نظرة. والذي يسمح بالتالي بصياغة فرضية تكون نقطة الإنطلاق. هل هو تقوية، أم هو تأسيس نظام زجري على الجنس منذ القرن السابع عشر ؟ وهذا، يحصر المعنى سؤال تاريخي. الشك الثاني : هل تنتمي آلة السلطة بالأساس، وبالأخص تلك التي تشتغل في مجتمع كمجتمعنا، إلى نظام القمع ؟ وهل الخطر والمع والإنكار هي حقا الاشكال الأساسية التي تمارس بواسطتها السلطة بصفة عامة، ربما في كل المجتمعات، ولكن بالتأكيد في مجتمعنا ؟ وهذا سؤال تاريخي. نظري. وأخيرا الشك الثالث : هل يأتي الخطاب النقدي الذي يصب على القمع لمواجهة وفعل الطريق على آلية للسلطة إشتغلت لحد الآن دوما لإحتجاج تذكره أم أنه سحبي هو ذاته إلى بعض السياقات التاريخية مثل الموضوع الذي يدينه

(ويعرفه بدون شك) تحت اسم « القمع » ؟ هل هناك إجماع تاريخي بـ عصر القمع وبين التحليل النقدي للقمع ؟ وهذا سؤال تاريخي -سياسي .

على أن طرح هذه الإشكوك الثلاثة لا يعني أن الأمر يتعلق فقط بطرح فرضيات مضادة، متناظرة ومتعاكسة مع الأولى ؛ فالمسألة لا تتعلق بالقول : إن الجسائية، بعيدا عن أن تكون قد خضعت للقمع والحظر في المجتمعات الرأسمالية البورجوازية، تكون بالعكس قد إستفادت من نظام ثامت للحرية؛ ولا تتعلق كذلك بالقول : إن السلطة ، هي مجتمعات كـمجتمعاتنا، متساهلة أكثر مما هي قمعية، وأن النقد الذي نوجهه للقمع يمكنه أن يأخذ مظاهر القطعية، ولكنه يندرج داخل سيرورة أقدم منه، وأنه قد يظهر لنا بحسب المعنى الذي نقرأ به هذه السيرورة، إما انه يدشن مرحلة جديدة للتخفيف من المحظورات، وإما أنه يشكل صورة أكثر مكرأ وأكثر سرية للسلطة .

إن للشكوك التي أود أن أعارض بها الفرضية القمعية هدفا يتمثل، لا في بيان أن هذه الفرضية خاطئة، ولكن في إعادة موضعتها داخل إقتصاد عام للخطابات حول الجنس في المجتمعات الحديثة منذ القرن السابع عشر . لماذا تكلمنا عن الجسائية، وماذا قلنا عنها؟ وما ذا كانت آثار السلطة التي نتجت عما قلناه عنها ؟ ماهي الروابط التي جمعت بين هذه الخطابات وهذه الآثار السلطوية والمتع التي إستثمرت من طرفها ؟ وما هي المعرفة التي تكونت اتصالا من ذلك ؟ وإجمالا، فإن الأمر يتعلق بتحديد نظام السلطة -المعرفة -المتعة الذي يسند عندنا الخطاب حول الجسائية البشرية، وتحديدته في عطف إشتغاله وفي أسباب وحدوده . من هنا تكون لفظة الأساسية (في مستوى أول على الأقل) ليست هي معرفة ما إذا كان يقال للجنس نعم أم لا، ولا ما إذا كانت تصاغ بخصوصه تحريمات أو تجوزات، ولا ما إذا كنا نؤكد أهميته أم نكره مفعولاته، ولا ما إذا كنا نهذب أم لا الكلمات التي نستعملها للإشارة إليه . وإنما المسألة الأساسية هي : أن نأخذ بعين الإعتبار كون أننا نتكلم عنه، وأولئك الذين يتكلمون عنه، ولواقع ووجهات النظر التي منها يتكلم عنه، والمؤسسات التي تحت على الكلام عنه والتي تخترن وتنشر مايقال

همه ؛ وبكلمة واحدة أن يأخذ بعين الاعتبار « الحدث الخطابي » الكلي ، أن نعتبر « تخصيب »^(١٠) الجنس ، ومن هنا أيضا ستكون النقطة الأساسية هي أن تعرف بأية أشكال ، وعبر أية قنوات ، ومن خلال أية خطابات ، تتمكن السلطة من الوصول حتى إلى السلوكات الأكثر خصوصية والأكثر فردانية ، وماهي المسالك التي نسمح لها بالوصول إلى الأشكال النادرة أو الممكن إدراكها بالكاد لمرغبة ؟ كيف تلج وترقب المتعة اليومية . كل هذا مع آثار يمكنها أن تكون آثار رفض وإعتراض وتجريد من الأهلية ، ولكن أيضا آثار حث وتقوية وتعزيز ؛ وبإختصار ، « التقنيات المتعددة الأشكال للسلطة » . ومن هنا أخيرا ، لن تكون إسقاط المهمة هي تحديد ما إذا كانت هذه الإنتاحات الخطابية وهذه الآثار السلطوية تفود إلى صياغة حقيقة الجنس ، أو بالعكس صياغة أكاذيب تستهدف إخفائها ، وإنما ستكون هي إبرار « إرادة المعرفة » التي تستخدم فيها كسند وكأداة معا .

وهنا ، يجب أن نتفاهم ؛ فأنا لا أزعم بأن الجنس لم يكن محطورا أو معترضا عليه أو مخيفا أو مجهولا منذ العصر الكلاسيكي ؛ بل إنني لا أؤكد حتى أنه قد كان كذلك في هذا الوقت أقل من وقت سابق ، ولا أقول بأن حظر الجنس وهم ، ولكن الوهم أن نعمل منه العنصر الأساسي والمكون الذي إنطلاقا منه يمكننا أن نكتب تاريخ ما قبل بحصوص الجنس إنطلاقا من المرحلة الحديثة . إن كل هذه العناصر السلبية - نواهي ، رفض ، مراقبة ، حظر ، إنكار... التي تجمعها الفرضية القمعية في آلية مركزية كبيرة تهدف إلى قول لا ، ليست بدون شك سوى عناصر لها دور محلي وتكتيكي تلعبه في تخطيب معين وفي تقسية للسلطة وفي إرادة للمعرفة ، تخطيب وتقية وإرادة هي أبعد من أن تعود ببساطة إلى تلك العناصر .

وعموما ، فإنني أود تجريد التحليل من الإمتيازات التي تمنح عادة لإقتصاد النادرة ولبادئ التدبير ، لأبحث بالعكس في مستويات الإنتاج الخطابي (التي تدبر ، بطبيعة الحال ، السلوكات أيضا) . وفي مستويات إنتاج السلطة (التي لها في بعض الأحيان وطبيعة الحظر) ، وفي مستويات إنتاجات المعرفة (التي كثيرا ما

تشر أخطاء أو اتجاهات مميّزة)؛ إنني أود أن أؤرخ لهذه المستويات ولحمولاتها. والحال أن نظرة أولى أولية، من وجهة النظر هذه، يبدو أنها تشير إلى أن «تخطيب» الجنس منذ نهاية القرن السادس عشر، بعيدا عن أن يكون قد خضع لسيرورة حصر وتقييد، فإنه قد خضع، بالعكس من ذلك، لآلية حث متزايد؛ وأن تقنيات السلطة التي مورست على الجنس لم تدعن لمدأ إنقضاء صارم، ولكنها خضعت لمبدأ إنتشار وفيام جنسائيات متعددة لأشكال؛ وأن إرادة المعرفة لم تتوقف أمام محرم لا يمس، ولكنها إنصرفت وبإصرار. من خلال كثير من الأخطاء بدوون شك. إلى تشكيل علم بالجنسانية.

إن هذه الحركات هي التي أود، بمعنى ما فيما وراء الفرضية القمعية، وفيما وراء وقائع الحظر أو الإلغاء التي تستدعيها، أن أبرزها الآن بكيفية تخطيطية، إنطلاقا من بعض الوقائع التاريخية التي لها قيمة علامات.

الفرضية القمعية

1- الحث على الخطاب

القرن السابع عشر : بداية عصر للمقمع. خاص بالمحرمات التي بدعوها بورجوازية، والذي قد نكون لازلنا لم نتحرر منه حتى الآن. وتسمية الجنس تكون قد أصبحت، إبتداء من هذه اللحظة، أكثر صعوبة وأكثر تكليفا. كما لو أنه كان يجب، من أجل السيطرة عليه في الواقع، أن يمسكت على مستوى اللغة وأن يراقب تداوله الحر في الخطاب؛ أن يطرّد من مجال الأشياء التي تقال وأن تطفأ الكلمات التي تجعله كثيف الحضور بشكل محسوس. بل إن هذه المحظورات نفسها قد تحسّى، كما قد يقال، تسميته. ودون أن يكون عليه أن يقوله، فإن الإحتشام الحديث قد يحصل على ألا نتكلم عنه، بواسطة لعبة المتنوعات وحدها التي تحيل على بعضها البعض : سكوتات تفرض، من فرض مكوتها، الصمت. مراقبة.

بيد أنه لو نظرنا إلى هذه القرون الثلاثة الأخيرة في تحولاتها المتواصلة، لظهرت لنا الأشياء في صورة مختلفة تماما : فحول الجنس وبخصوصه حدث إنعجاز خطابي حقيقي. وهنا يجب أن نفاهم : فمن الممكن أن يكون قد تمّ تطهير صارم حدا. للمعجم المسموح به. ومن الممكن أن يكون قد تمّ تقنين خطبة كاملة للتلميح والإستعارة، ومن دون شك فقد صفت قواعدها الجديدة لبلاغة والخشمة. الكلمات : شرطة المفوظات. ومراقبة التلقّضات أيضا : فصريقة أكثر دقة. ثم تعريف أبين ومتى ليس من الممكن الكلام عنه؛ في أي وضع، وبأي متخاطبين، ودخل أبه ملاقات إجتماعية؛ وهكذا أقيمت مناطق، إن لم يكن للصمت المطلق، فعلى الأقل للحساسية والرياسة : بين الآباء والأطفال مثلا، أو بين المريين

والتلاميذ، بين الأسبىاء والخدم. لقد كان هناك حول كل هذا، بما يشبه البغى، إقتصاد تقبىدى كامل. وهو إقتصاد يندرج فى هذه السباسة للغة والكلام. التلقائية جزئيا، والمدربة جرنيا. التى صاحت إعادة التوزىعات الإجتىماعية فى العصر الكلاسيكى.

وبالمقابل، فإن الظاهرة، على مستوى الخطابات ومبادئها، تكاد تكون عكسية. فحول الجنس، لم تنقطع الخطابات. خطابات مميزة، مختلفة فى آن واحد فى شكلها وموضوعها. عن التكاثر : عليان خطابى إزداد تسارعه منذ القرن الثامن عشر. إننى لأفكر هنا، بكيفية خاصة، فى التكاثر المحتمل للخطابات « غير المشروعة »، المحرمة، الخطابات الحارقة للقانون التى تسمى الجنس، تحديا وبلامرعاة، لتشتتم أو تهزأ من الإحتشامات الجديدة؛ فمن المحتمل جدا أن يكون تضيق قواعد اللساقة قد أدى كحفعل. مضاد إلى تقييم وتعريز مكانة الكلمة الفاحشة. ولكن المهم هو نكاثر وتعدد الخطابات حول الجنس، وداخل ممارسة السلطة نفسها : حث مؤسساتى للكلام عنه، وللكلام عنه أكثر فأكثر؛ إصرار أجهزة ومستويات السلطة على الإستماع إلى الكلام عنه وجعله يتكلم عن نفسه بأسلوب التلفظ الصريح والتفصيل المتراكم اللامتناهى.

فليكن مثلاً تطور الرعائية الكاثوليكية وتطور سر الثوبة بعد « المجمع الدينى للثلاثين »⁽¹⁾. لقد شرع حينذاك فى ستر عري الأسئلة التى كانت تصوغها كتب الإعتراف فى العصر الوسيط، وكثيرا من الأسئلة التى كانت لاتزال سارية فى القرن السابع عشر. فقد كان يتجنب الدخول فى هذا التفصيل الذى إعتقد لزى طويل، كسانشيز (Sanchez) أو طامبورىنى (Tamburini) بأنه ضرورى ليكون الإعتراف تاما وكاملا : البوضع الخاص بكل واحد من الشريكين، المواقف المتخذة، الحركات، اللمسات، لحظة اللدة بالعضب. أى كل المجرى المدقق لنفعل الحنسى فى عملينه ذاتها. لقد أصبح يحث على التستر بإلحاح متزايد.

(1) - Concile de Treme (1545-1563). حرره فيه الإصلاح لعالم للكنيسة الكاثوليكية المواجهة البروتستانتية. (عالم الشرع).

وبخصوص الآثام المقتربة صد الطهارة، يجب أن يمارس أكبر التحفظ : « إن هذه المادة تشبه القطران، الذي حتى وإن تم التعامل معه بأية طريقة كانت، وحتى وإن كان من أجل رميه بعيدا عنا، فإنه مع ذلك يملّخ وينجس دائما (1). وسياتي الفونس دي ليعوري (Alphonse de Liguori) فيما بعد ليوصي بالإبتداء . مع احتمال التثبت بها خصوصا مع الأطفال - بأسئلة « ملتوية وغامضة بعض الشيء » (2).

ولكن يمكن للغة أن تهذب كثيرا، إلا أن إتساع مدى الإعتراف، والإعتراف بالشهوة الجسدية بالذات، لم يقطع عن الإزدیاد . لأن الإصلاح الديني - المضاد إهتـم، في كل ابلاد الكاثوليكية . بتسريع وثيرة الإعتراف السنوي؛ ولأنه حاول فرض قواعد دقيقة لفحص الذات من قبل نفسها . ولكن بالخصوص لأنه كان يمنح أكثر فأكثر من الأهمية في الشوبة - وربما على حساب ذنوب أخرى - لكل تلميحات الشهوة الجسدية : تفكار، رغبات، تخيلات شهوانية مهيجة، تلذذات، حركات متصلة للتنفس والجسد، كل هذا كان ينبغي أن يدخل، منذ الآن، ويتفصيل، في لعبة الإعتراف والإقرار والتوجيه . فالجنس، حسب الرعايـة الجديدة، لم يعد ينبغي له أن يسمى دون إحتراس؛ ولكن أوجهه، وترانطانه، وآثاره يجب أن تتابع حتى في فروعها وتشعباتها الأكثر دقة : حبال في حلم يقظ، صورة ضردت من الذهن بشكل بطيء جدا، تواطؤ غير محكم بين ميكانيكا الجسد وممايرة الفكر : كل شيء يجب أن يقال . إن هناك تطورا مزدوجا ينزع إلى جعل الشهوة الجسدية جذرا لكل الآثام، وإلى نقل اللحظة الأهم لعملها ذاته نحو الإضطراب، الصعب جدا على الإدراك والصياغة، لدرجة؛ لأنها شر كبير يصيب الإنسان في كليته، وبأكثر الأشكال سرية « إفحصوا إدن، بعناية، كل ملكات أنفسكم، الذاكرة، الفهم، الإرادة . وإفحصوا أيضا بدقة كل حواسكم... وإفحصوا كذلك كل أفكاركم، وكل كلامكم، وكل أفعالكم . إفحصوا حتى رؤاكم . معرفة ما إذا لم تكونوا قد مسحتوها موافقتكم

(1) - P. Segner, *L'instruction du penitent*, traduction 1695, p. 301.

(2) - A. de Liguori, *Pratique des Confesseurs* (trad. Française 1851) p. 110

وانتم في حالة يقظة... واحيرا، لا تعتقدوا بان هاك سببا ناهيا أو عبر دي شان في هذه المادة الحساسة والمحفوة بالمخاطر. (1). وإذن، فإن خطأنا متبها ويقظا ينبغي أن يتعقب، حسب كل منرجاتنا، خيط إتصال الجسد والنفس: إنه يظهر تحت سطح الذنوب، العرق المتصل للشهوة الجسدية. وهكذا، منحت غطاء لعة كان يعني بتطهيرها عناية خاصة وبصورة يكون فيها الجنس غير مقصود لذاته مباشرة، يتكفل بالجنس كليا، وكما لو كان مطارد، من طرف خطاب يزعم بالا يترك له أي غموض يلفه ولا أي توقف.

ورما أن هنا بالذات، ولأول مرة، فرض هذا الإيعاز الخاص جدا وفي شكل إكراه عام، نفسه على الغرب الحديث. إنني لا أتكلم عن واجب الإعتراف بالحقوق التي نرتكب في حق قوانين الجنس، كما كانت طقوس الشوة التقليدية تستلزمه؛ ولكن عن المهمة اللامتناهية لنقول، قول كل مايتعلق بلعبة المتع، بالاحاسيس والأفكار العديدة التي لها، من حلال الجسد والنفس، بعض الصلة أو الشبه بالجنس، قوله باكر كثافة ممكنة للذات القائلة نفسها، وقونه للأحر. إن هذا المشروع ل « تخطيب الجنس »، كان قد تكون، منذ زمن بعيد، داخل تقليد نسكي ورهباني محدد؛ إلا أن القرن السابع عشر كان قد جعل منه قاعدة عامة يلتزم بها كل الناس. وربما قد يقال بأن هذه القاعدة لم تكن تطبق، في الواقع، إلا على حجة صعبة، أما جمهور المؤمنين الذين لم يكونوا يذهبون إلى الإعتراف إلا في مناسبات محدودة خلال السنة، فإنه كان يغفل من قبضة تقنيات وتقريرات مثل هذه. ولكن المهم، دون شك، هو أن هذا الفرض كان قد تعدد على الأقل كمثال أعني بالنسبة لكل مسيحي مؤمن حقا. لقد تم إنتاج هذا الأمر المطلق: ليس الإعتراف بالأفعال المحالفة للقانون وحسب، ولكن أيضا البحث عن جعل الرغبة، كل الرعة، خطابا. فلا شيء، إذا كان ذلك ممكنا، ينبغي أن يغفل من هذه الضياغة. حتى ولو كان على الكلمات نفسها التي تستحدثها أن تكون باطلة المفعول ومحيطة بعناية. وهكذا، أدرجت الرعائية المسيحية في لوائحها، وعلى أنه

(1) - P. Segneri, *Loc. cit.*, pp. 301-302.

وأحب أساسي، مهمة ترميز كل ما له علاقة بالجنس من مطبوعة الكلام الذي لا نهاية له⁽¹⁾. إن حظر بعض الكلمات ولغة التعبيرات وكل الرقابات التي مورست على المحرم قد يمكنها ألا تكون غير أجهزة ثانوية بالعلاقة مع هذا الإخضاع الضخم : أي كيفيات معينة لجعله مقبولا أخلاقيا ونافعا تقنيا .

في هذا السياق، يمكننا أن نرسم خطا قد ينطلق مباشرة من رعائية القرن السابع عشر إلى ما شكل إسقاطا لها في الأدب، وفي الأدب « انفضائحي » على نحو خاص .

لقد كان المرشدون يكررون بأنه ينبغي قول كل شيء : « لافقط الأفعال المأجزة، ولكن أيضا الملامسات الجسدية، وكل النظرات الدسمة، وكل الكلمات الفاحشة...، وكل الأفكار التي تم الرضى عنها »⁽²⁾ وقد أعاد ساد (Sade) إحياء هذا الأمر بعبارة يبدو وكأنها إستعيرت مباشرة من مؤلفات التوجية الروحي : « إنه يحب على روياتكم أن تتضمن أكثر التفاصيل وأشملها، فنحن لا يمكننا أن نحكم على الإنسحاب الذي للهوى والشهوة التي تصفونها بالأخلاق وبطباع الإنسان إلا بالقدر الذي لا نقتنعون فيه أي وضع ؛ إن أقل الظروف تسمح لنا بمعرفة ما نشعره من حكاياتكم »⁽²⁾. وفي نهاية القرن التاسع عشر، كان المؤلف مجهول لـ « حياتي السرية » (My Secret life) قد خضع هو نفسه أيضا إلى هذه القاعدة دلتها ؛ لقد كان من دون شك، على الأقل ظاهريا، نوعا من فاسق تقليدي، ولكن هذه الحياة التي خصصها كلها تقريبا لنشاط الجنسي كان قد فكر في موازاتها بالرواية الدقيقة التفاصيل لكل حلقة من حلقاتها . وقد كان يعتذر عن ذلك في بعض الأحيان بإظهار إنشغاله بترسية الشباب، وهو الذي طبع في نسخ قليلة فقط هذه الإحدى عشر كتابا المحصنة كلها لأقل مغامرات ومتع وإحساسات حسنة؛

(1) - ان الرعائية التي أعيد إصلاحها وصيغت هي أيضا، وإن بطريقة أكثر إحكاما، قواعد لتعطيل الجنس .
لعل هذا ما سيجعل القول به في الجزء الموالي من هذا الكتاب، « الشهوة والحسد »
(La Chaire et le Corps)

(1) - A. de Liguori, "Præceptes sur le sixième commandement" (trad. 1835), p. 5

(2) (1) - A. de Sade, "Les 120 journées de Sodome", Ed. Pauvert, 1 pp 139-140

ولعله من الأفضل لما أن يصدفه عندما يمر في بصره صدى الأمر الخالص : «إني أحكي الوقائع كما حدثت، وبقدر ما يمكنني أن أتذكرها، فهذا هو كل ما يوسعي أن أفعله ؛ إن "حياة سرية ينبغي ألا تنطوي على أي نسيان أو حذف ؛ لأن ليس هناك ما يجب أن نخجل منه ...، فلا يمكننا أبدا أن نعرف الصيغة البشرية معرفة تامة. »⁽¹⁾ إن منعزل «حياتي السرية» غالبا ما كان يقول، لتبرير وصفها، أن ممارسته الغريبة كان يشترك فيها، يقينا، مع آلاف المشر على وجه الأرض، ولكن أغرب هذه الممارسات، أي ممارسة وصفها وحكيها بتفصيل، ويوما بعد يوم، كان مبدؤها قد ترسخ في فكر الإنسان الحديث منذ قرنين كاملين من الزمن. لذلك، فبدل أن يرى في هذا الرجل الفريد، الهارب الشماع من «فكتورية» كانت تجربته على الصمت، فإنني قد أجرؤ على التفكير بأنه كان، في وقت كانت فيه تعاليم اللياقة والإحتشام مهيمنة، الممثل الأكثر مباشرة، وبكيفية معينة الأكثر سداجة لا يعاز قرني بالكلام عن الجنس. أما العرض التاريخي، فقد يكون بالأحرى هو إحتشامات «التشدد الأخلاقي الفيكتوري» ؛ وعلى كل حال، فقد تكون هذه الإحتشامات عبارة عن مغامرة، أو تدقيق أو قلب تكتيكي في السيرة الكبرى لتخطيب الجنس.

إن هذا الإنجليزي الذي لا هوية له يمكن أن يستخدم، أحسن من ملكته، كصورة مركزية لتاريخ جسدانية حديثة تكونت سلفا في جزء كبير منها مع الرعائية المسيحية. لقد كان الأمر يتعلق، بلا ريب، بالنسبة إليه، وبالتعارض مع هذه الرعائية، بالرفع من قيمة الإحساسات التي كان يشعر بها بتفصيل ما كان يقوله عنها ؛ وكمثل ساد، فقد كان يكتب «من أجل متعة وحدها» بالمعنى القوي للمعبارة ؛ وكان يبرج بعناية تحرير وإعادة قراءة النص الذي يكتبه بمشاهد شهوانية كانت في آن واحد تكرار له، وامتداد له وتخريضا عليه. ومهما يكن، فإن الرعائية المسيحية كانت هي أيضا تسحب عن إنتاج آثار مبررة على الرعة بجعلها تدرج كاملة في الخطاب : آثار التحكم في النفس ونكران الذات، بلا شك، ولكن أيضا أثر إعادة الوضع الروحي إلى طبيعته، وإعادة التوجه إلى الله، أثر جسدي لألم سعيد

(1) An., "My secret Life", réédité par Grosse Press, 1964

هي الإحساس بلدغات الإغراء والحب الذي يقاومه. إن الشيء الأساسي يكمن هنا بالذات : أن يكون الإنسان لغربي قد إنشعل، منذ ثلاثة قرون، بمهمة قول كل شيء عن جنسه؛ وأن يكون قد تم، منذ العصر الكلاسيكي، تقدير كبير وتقييم متزايد للخطاب حول الجنس؛ وأن ينتظر من هذا الخطاب، التحليلي الدقيق، آثارا متعددة للإنتقال والتقوية والتغيير وإعادة التوجيه، على الرغبة ذاتها. فلم يكن ميدان ما يمكن أن يقال عن الجنس هو الذي توسع وأرغم الناس على توسيعه وحسب، ولكن أيضا، وبالأخص، تم وصل الجنس بالخطاب حسب مركب معقد ودي آثار متنوعة، لا يمكنه أن يستنفذ في العلاقة وحدها بقانون المحظر. مراقبة على الجنس ؟ لقد تم، بالأحرى، وضع مركب كامل من الأجهزة لإنتاج خطابات حول الجنس، خطابات أكثر، كفيلة بأن نشغل وتحدث آثارا في إقتصاده نفسه.

وربما أن هذه التقنية كان يمكنها أن تظل مرتبطة بمصير الروحية المسيحية أو باقتصاد المتع الفردية، لو لم تكن قد أسندتها وأعادت إحيائها آليات أخرى. من بينها بالأساس «المصلحة العمومية». غير أن المسألة، في هذه المصلحة العمومية، لم تكن مسألة فضول أو حساسية جماعيين، ولا كانت مسألة ذهنية جديدة، ولكنها كانت قضية آليات للسيطرة صار الخطاب حول الجنس. لأسباب تنبغي العودة إليها. أساسيا بالنسبة لإشغالها. فلقد شأ حوالي القرن الثامن عشر حدث سياسي وإقتصادي وتقني على الكلام عن الجنس، ولكن ليس في شكل نظرية عامة للجسدية، وإنما في شكل تحليل، ومحاسبة وتصنيف، وتخصيص، في شكل بحوث كمية أو سببية. إدخال الجنس «في الحساب»، والتحدث عنه في خطاب ليس فقط خطاب أخلاق، ولكن خطاب عقلانية : تلك كانت هي الضرورة الجديدة بحدة كاهية جعلتها في الدية تندesh من نفسها وتلتمس لنفسها الأعداء. فكيف يمكن لخطاب عقلاني أن يتحدث عن «هذا» ؟ «ناذرا ما كان الفلاسفة يلقون نظرة حارمة على هذه الموضوعات افائمة بين الإشعزاز والهزأ، والتي كان ينبغي فيها تجنب النفاق والغضبحة في آن واحد»⁽¹⁾. وبعد مرور ما بقاى من العهد من الزمان، كان الطيب، الذي كان يمكن أن نتظر منه أن

(1) • Condorcet Œuvres I - P. Haudouin - Émile, 1976

يكون أقل إندهاش مما كان عليه أن يصوغه، لا يزال سمعته حين سجله. « إن الظل الذي يلف هذه النواحي، والعار والإشمع للذين نوحى بهما، أبعدا عنها منذ دائما نظر الملاحظين... لقد ترددت طويلا في أن أدخل في هذه الدراسة اللوحة المنفرة... »⁽¹⁾. إن الشيء الأساسي هنا ليس في كل هذه التشككات، في « الأخلاقية » التي تكشف عنها، أو انفاق الذي يحسب أن نهمها به. ولكن الأساسي يكمن في الضرورة المعترف بها بأنه ينبغي تجاوزها والتعبد عليها. فمن الجنس يجب أن نتكلم، وأن نتكلم علانية وبكيفية لا تكون منتظمة حول الفصل بين المشروع المباح واللامشروع المحظور حتى ولو كان المتكلم يحتفظ لنفسه بالتمييز بينهما (فلبيان ذلك نستخدم هذه التصريحات الرسمية والإسهالية)؛ ينبغي أن نتكلم عنه كما عن شيء ليس علينا ببساطة أن ندينه أو أن نسمح به. ولكن كشيء يجب إدارته وتديره وإدراجه في أنظمة للمنفعة، وتنظمه من أجل مصلحة الجميع، وتشغله بطريقة مثلى. ليس موضوع حكم وحسب، بل إنه كذلك موضوع إدارة. فهو يتعلق بالقوة العمومية، ويستدعي إجراءات تديرية، ويجب أن تتكلف به خطابات تحليلية. لقد غدا الجنس، في القرن الثامن عشر، قضية « شرطة ». ولكن بالمعنى التام والقوي الذي كان يعطي يومئذ لهذه الكلمة. ليس قمع الفوضى والإضطراب، ولكن التعاضد المنظم لمقوى الجماعة والفردية : « توطيد وتدعيم القوة الداخلية للدولة بواسطة حكمة أنظمتها، وبما أن هذه القوة لا تتعلق بالجمهورية بصفة عامة وحسب، وبكل واحد من الأعضاء الذين يشكلونها، ولكن أيضا بملكات ومواهب كل الذين يتمتعون إليها، فإنه ينجم عن ذلك بأن الشرطة يجب أن تهتم كليا بهذه الوسائل وأن تعمل لجعلها في خدمة لصالح العام. والحال أنه لا يمكنها أن تصل إلى هذا الهدف إلا بواسطة المعرفة التي لها عن هذه الإمميزات المختلفة. »⁽²⁾. ومن ثم، فإن شرطة الجنس ليست هي سلطة صرامة منع، ولكنها ضرورة تنظيم الجنس بواسطة خطابات ناعمة وعمومية.

(1) - A. Fardieu, *Etude Médico-Légale sur les attentats aux mœurs*, 1857, p. 114

(2) - J. Von Justi, *Éléments généraux de police*, trad. 1769, p. 20.

بعض الأمثلة فقط عن ذلك. لقد كانت إحدى المسنحات الكبرى في تقنيات السلطة، في القرن الثامن عشر، هي ظهور «ساكنة»، كمشكلة إقتصادية وسياسية: الساكنة-الثروة، الساكنة-اليد العاملة أو قوة العمل، الساكنة في التوازن بين تزايدها الخاص والموارد التي تتوفر عليها. فقد أدركت الحكومات بأنها لا تتعامل ببساطة مع رعاياها، ولا حتى مع «شعب»، ولكن مع «ساكنة» لها ظهورها الخاصة المتميزة ومتغيراتها المميزة: الولادة، الوفاة، مدة الحياة، الخصوبة، الحالة الصحية، تواتر الأمراض، شكل التغذية والسكن. وكل هذه المتغيرات هي في نقطة التقاء حركات خاصة بالحياة وآثار خاصة بالمؤسسات: «إن الدول لا تعمر قط تبعا للتدرج الطبيعي للإنشطار، ولكن بسبب صاعقتها وإنتاجها، ومختلف المؤسسات... فالتناس يتكاثرون كإنتاجات الأرض وبنسبة المزايا والموارد التي يجذبونها في أعمالهم»⁽¹⁾. وفي قلب هذا المشكل الإقتصادي والسياسي لساكنة، يوجد الجنس: إنه يجب تحليل نسبة الولادات، ومن الزواج، والولادات الشرعية وغير الشرعية، الإبتسار الجنسي وتواتر العلاقات الجنسية، كيفية جعلها خصبة أو عقيمة، أثر العزوبة أو المحظورات، تأثير الممارسات المانعة للحمل. هذه الأسرار المشؤومة الشهيرة التي كان الديمغرافيون يعرفون، عشية الثورة (الفرنسية) أنها كانت حارية ومألوفة في أسيواي. صحيح أن التأكيد كان قائم، منذ زمن بعيد، على أنه يتعين على البلد الذي يريد أن يكون غنيا وقويا، أن يكون كثير السكان. ولكنها المرة الأولى التي يقرر فيها مجتمع، على الأقل بكيفية ثابتة، بأن مستقبله وثروته يرتبطان لا بعدد وفضيلة مواطنيه وحسب، ولا بقواعد تزواجه وتنظيم الأسرة فقط، ولكن أيضا بالكيفية التي يعمل بها كل واحد منهم حنسه. من هنا يتم الإنتقال من الأسمى الشعائري حول الفسق العديم المنفعة للأغنياء، والغراب، والحجرة، إلى خطاب يطرح فيه التصرف الجنسي للسكان في آن واحد كموضوع لتحليل وهدف للتدخل؛ ويتم المضي من الأطروحات لسكانوبة الكثيفة للعهد التحاروي إلى محاولات تنظيم أكثر دقة وأكثر ضبطا ستتقبل حسب الأهداف والإستعحالات في اتجاه ولادي أو غير ولادي. فمن

(1) - C. J. Herbert, *Essai sur la police générale des gens* 1784 pp. 330-331

خلال الاقتصاد السياسي لسانه سحاح شبحه دامله ٠٠ المله - فباب حول الجنس. وسيمثا تحليل التصرفات الجنسية، وتحليل تحديدها وإسارها، على حدود البيولوجي والاقتصادي. وستظهر أيضا هذه الحملات المصححة التي سحاح، فيما وراء الوسائل التقليدية. الحث الأخلاقي والديني، التدابير الضريبية. أن تجعل من السلوكات الجنسية للأزواج تصرفا اقتصاديا وسياسيا مديرا. ولعل عنصريات القرنين التاسع عشر والعشرين ستحد فيها بعض نقاط تجذرها، لذا، فعلى الدولة أن تعرف حالة جنس مواطنيها والإستعمال الذي يستعملونه، ولكن على كل واحد أيضا أن يكون قادرا على مراقبة إستعماله. على هذا النحو، صار الجنس، بين الدولة والفرد، رهانا، ورهانا عموميا، إستولت عليه شبكة كاملة من الخطابات والمعارف والتحليلات والأوامر.

وقد حدث نفس الشيء بالنسبة لجنس الأطفال، إنه غالبا ما يقال بأن العصر الكلاسيكي قد أخضع هذا الجنس لحجب لم يستطع أن يتخلص منه قبل « المقالات الثلاثة » (لفرويد) أو القلق المحرر لـ « هانس » (Hans) الصغير. صحيح أن « حرية » قديمة في الكلام كانت قد إحتفت بين الأطفال والراشدين، أو بين التلاميذ والمدرسين، ولم يكن بإمكان أي مربي، في القرن السابع عشر، أن يصح تلميذه علانية، كما كان يفعل إراسم (Érasme) في « حوارات »ه، حول إختيار أحسن مومن. ولعل الضحكات الصاخبة التي كانت قد رافقت، لزمن طويل جدا، الجنسية المبكرة للأطفال. ويبدو في كل الطبقات الإجتماعية، قد توقعت هي نفسها شيئا فشيئا. ولكن ليس معنى هذا أن الأمر كان يتعلق بإمكانات خالص بسيط. إنه بالأحرى نظام حديد للخطابات. فمع بكن الكلام عن جنس الطفل أقل مما كان عليه في السابق، إلا أنه كان يقال بطريقة أخرى؛ وآخرون هم الذين يقولونه، إنطلاقا من وجهات نظر أخرى، ولأجل الحصول على آثار أخرى. إن الصمت نفسه، والأشياء التي يرفض قولها، والتي تحظر تسميتها، والتستر الذي يطلب من بعض المتكلمين، ليست الحد المطلق للخطاب أو الجانب الآخر الذي قد يكون مفصولا عنه بحد صارم، «كثيرا ما هي عناصر تشتغل بجانب الأشياء المقبلة معها وبالنسبة إليها في إستراتيجيات شاملة. فالمسألة ليست هي

الامام فصل سائي من ماعدل ومالا نعال؛ ولكن تبهي محاولة تحديد مختلف **كلمات** عدم قولها، وكف سورع أولئك الذين يمكنهم وأولئك الذين لا يمكنهم **ان ينكسوا** عنها، وما هو نوع الخطاب المسموح به أو ما هو شكل التكنة المطلوب **من هؤلاء** وأولئك. فليس هناك صمت واحد، ولكن صمومات عديدة، وهي لشكل جزء لا يتجزأ من الإستراتيجيات التي تدعم وتحترق الخطابات.

لأخذ كمثال مؤسسات التعليم الإعدادي في القرن الثامن عشر. فبكيفية إجمالية، يمكن أن يكون لنا إنطباع بأن ليس هناك فيها عمليا أي كلام عن **المحضر**. ولكن يكفي القاء نظرة سريعة على المركبات المعمارية، على قواعد **السطام** وعلى كل التنظيم الداخلي: ففي كل ذلك لم يكن الأمر يتعلق إلا **بالخمس**. فقد فكر فيه البنائون، وبصراحة. وأخذ المظمون بعين الاعتبار كيفية **دائمة**. بل إن كل الذين يملكون جزءا من السلطة وضعوا في حالة إستنفار دائم، وهي حالة كانت التنظيمات، والإحتياطات المنحذة، ولعبة العقوبات **والمسؤوليات**. تبعثها وتعيد إطلاقها دون توقف. فقصاء قاعة الدرس، وشكل **العضولات**، ونظام فترات الإستراحة، وتوزيع المراقدة (بالقواصل أو بدورها، بالسنائر أو بدورها)، والتنظيمات المقررة لمراقبة الرقاد والنوم، كل هذا كان يحيل بالكيفية **الأكثر إطنابا** على جنسانية الأطفال ⁽¹⁾. إن ما يمكن أن نسميه بالخطاب الداخلي للمؤسسة - الخطاب الذي تضعه لنفسه والذي يستقل بين أولئك الذين يديرونها - هو في جزء مهم منه متمفصلا على ملاحظة أن هذه الجنسانية توجد، مبكرة،

(1) - *Règlement de police pour les Lycées* (1809)، المادة 67: « يجب أن يكون هناك دائما.

النساء ساعات الفصل ولدراسة، معلم يحرس الخارج، فتح التلاميذ الذين يخرجون لقضاء حاجاتهم، من التوقف والتجمع

المادة 68: « بعد صلاة النساء، يجب إعادة التلاميذ إلى المرحد، الذي يعمل المعلمون على إرقادهم فيه فوراً.

المادة 69: « ليس سام المعلمون المراقدة إلا بعد التأكد من أن كل تلميذ يوجد في قرائه.

المادة 71: « يسعى إلى الأسره أن يكون مضمولة عن بعضها البعض بحواجز من مترين في العلو كما يجب أن تبقى المادة ملاءمة لال المعلم »

ششطة، ودائمة. غير أن هناك ما هو أكثر : لقد صار جنس المعلماء ، -٨٠ قبل القرن الثامن عشر- ، وبكيفية أحص جنس المراهقين بصفة عامه . مشكله عمومية . فالأطباء يتوجهون إلى مديري المؤسسات وإلى الأساتذة ، وكنهم يقدمون أيضا نصائحهم للأسرة ؛ والمربون يتصورون مشاريع يقترحونها على السلطات ؛ والمعلمون يلتفتون نحو التلاميذ ، يقدمون لهم نصائح ويحررون من أحلهم كتب حض وأمثلة أخلاقية أو طبية . فحول التلميذ وجسه ، تكاثرت وانتشرت أدبيات كاملة من الإرشادات ، والتوجيهات ، والملاحظات ، والنصائح الأخلاقية ، والحالات العيادية ، وخطاطات للإصلاح ، وتصاميم لمؤسسات نموذجية . ومع باسيدوو (Basedow) والحركة «الإحسانية» الألمانية، إتخذ هذا التخطيب الجنسي مدى هائلا . بل إن سالتزيمان (Saltzman) كان قد أنشأ مدرسة تجريبية كان طابعها المميز يتمثل في مراقبة وتربية جنسية مفكرتين جدا بحيث أن الخطيئة الكونية للشباب لم يكن لها أن تمارس فيها أبدا . إلا أن في كل هذه الإجراءات والتدابير المتخذة ، لم يكن للفصل أن يكون الموضوع الصامت واللاشعوري للعناية المتفق عليها من طرف الكبار وحدهم وحسب ؛ بل كان يفرض عليه خطاب معقول معين ، محدود ، مقنن وحقيقي حول الجنس -نوع من التعبير خطائي . ويمكن أن نذكر كمثال على ذلك الحفل الكبير الذي نظم في شهر ماي عام 1776 بـ "Philanthropium" . لقد شكل هذا الحفل ، في الشكل المحتلط للإمتحان ، والألعاب الزهورية ، وتوزيع الجوائز ولجنة المراجعة ، التشارك الرسمي الأول للجنس المراهق والحضاب المعقول . ولبيان نجاح التربية الجنسية التي كانت تلقن للتلاميذ ، كان باسيدوو (Basedow) قد إستدعى كل من كانت ألمانيا تعده في نطاق عظمائها (باستنثناء غوته Goethe الذي كان من بين القلائل الذين إعتذروا عن الحضور) . وأمام الحضور المجتمع ، تقدم أحد الأساتذة ، فولكه (Wolke) وبدأ يطرح على التلاميذ أسئلة مختارة بعناية حول أسرار الجنس ، والولادة ، والإنجاب : وكان يحملهم على التعليق على رسومات تمثل امرأة حاملا ، وزوجين ومهد . وقد كانت الأجوبة تصحح ونضاء . دون خجل أو مضايقه . ولم تأت أية ضحكة غير لائقة لتعكر صفوها . عدا من جانب الحضور الراشد بالذات ، الذي كان أكثر

طفوليه من الأطفال أنفسهم، والذي كان مولكه يانبه بقسوة. وفي الأخير، صفق الجمهور طويلا هؤلاء الأصمائل الممتلئين الوجه الذين ظفروا أمام الكسار، وبمعرفة بارعة، أكابيل الخطاب والجنس (1).

وقد لا يكون من الصحيح القول إن المؤسسة التربوية قد فرضت صمتا كثيفا على حس الأطفال والمراهقين. بل إنها على العكس من ذلك قد أكرست بخصوصه اشكالا من الخطاب ؛ وأقامت له نقاط إنغراس مختلفة؛ وشغرت المضامين وحددت المتحاطبين. فالكلام عن جنس الأطفال، وحث المربين والأطباء والاداريين والآباء على الكلام عنه، أو التكلم لهم عنه، والعمل على جعل الأطفال أنفسهم يتكلمون عنه، وإدراجهم داخل شبكة من الخطابات تتوجه اليهم تارة وتحدث عنهم أخرى، تفرض عليهم مرات معارف مقننة، وتشكل إنطلاقا منهم، مرات أخرى، معرفة نقلت منهم؛ إن كل هذا يسمح بربط تقوية للسلطات بتكثيف للخطابات. لقد صار جنس الأطفال والمراهقين، منذ القرن الثامن عشر، رهانا أساسيا ومهما إنتظمت حوله مركبات مؤسسية لاتعد وإستراتيجيات خطابية متعددة لا تخصي. يمكن أن تكون طريقة معينة للكلام عن هذا الجنس قد سحبت من الكبار وحتى من الأطفال أنفسهم، ويمكن أن تكون قد جردت من جذراتها كطريقة مباشرة، فضة، خشنة. ولكن لم يكن هذا سوى المقابل، ولربما الشرط الأساسي لكي تشتغل خطابات أخرى كثيرة، متعددة، متقاطعة، مترتبة، ومتفصلة كلها بقوة حول شبكة من علاقات السلطة.

ويمكننا أن نذكر أيضا مراكز أخرى نشطت، ابتداء من القرن الثامن عشر أو من القرن التاسع عشر، في إثارة خطابات أخرى حول الجنس. الطب أولا، بواسطة «أمراض الأعصاب»؛ والطب العقلي بعد ذلك، عندما بدأ يبحث في اتجاه «الإسراف»، ثم الإستمناء، ثم الرغبة غير المتحققة، ثم «الإحيال على الإيجاب»، عن أسباب الأمراض العقلية، ولكن بالخصوص عندما إستولى هذا الطب على محموع الشذوذات الجنسية وجعل منها ميده الخاص. القضاء الجنائي أيضا الذي

(1) - J. Schummel, *Entzens Reise nach Dessau (1776)*, Cité par A. Vatinho dans *La Réforme de l'éducation en Allemagne au XVIII^e siècle (1789)*

كان قد إشعل طوبلا بالمجسباته خصوصا في شغل المحرمات « الحمر » العبد الطبيعية، ولكن الذي إنفتح، أواسط القرن التاسع عشر، على الفضاء المفصل بالإعتداءات الصغيرة، والإهانات البسيطة، والإنحرافات التافهة. وأنحاء كل هذه المراقبات الإجتماعية التي بدأت تتطور في نهاية القرن التاسع عشر، والتي إهتمت بمراقبة حسناتية الأزواج والباء والأطفال، والمراهقين الخطيرين أو الذين هم في حالة خطر - عامدة على الحماية والمفصل والتوقع، منيرة إلى المخاطر، ومنيرة للإنتباه، داعية إلى الشخصيات، مراكمة للتقارير، ومنظمة للعلاجات. فحول الجنس، كانت هذه المراقبات تشع على الحفصات وتكشف الوعي بخطور دائم بعيد بدوره إطلاق الحث على الكلام عنه.

ف ذات يوم من أيام 1867 تعرض عامل فلاحي، من قرية لايكور (Lapcourt)، وقد كان متحلفا عقيد بعض الشيء، يشتغل حسب الفصول عند هؤلاء أو أولئك، مقتاتا هنا وهناك كما كان يجود به عليه المشعلون أو المحسنون مقابل أردء الأعمال، مقيما في العري والإسطبلات؛ تعرض للوشاية : فعلى حافة حفل زراعي كان قد حصل على بعض الملامسات من صبية، كما كان يفعل من قبل، وكما كان يرى الآخرين يفعلون، وكما كان يفعل فتیان القرية حوالیه؛ لأن على حدود اغابة، أو في خندق الطريق المؤدي إلى سان - نيكولا (Saint- Nicolas)، كان الكل يمارس بشكل مألوف لعبة ماكان يسمى بـ «اللبس الرائب ». وإذن، لقد إشتكاه والده الصبية إلى عمدة القرية، وأبلغ عنه العمدة إلى «الدركيين»، وإقتاده الدركيون إلى القاضي الذي إتهمه وعرضه على طبيب أول، ثم على اخصائيين آخرين نشرا تقريرهما بعد أن حرراه (1). أهمية هذه القصة ؟ إنها تكمن في طابعها التافه؛ ذلك أن رتبة الجنسية القروية، وهذه التلذذات الدغية التافهة، أمكنها أن تصير، إبتداء من لحظة معينة، لاموضوع تعصب جماعي وحسب، ولكن أيضا موضوع عمل قضائي، وتدخل طبي، وفحص عيادي دقيق، وبلورة نظرية كاملة. فالهم هو، بخصوص هذا الشخص البسيط الذي كان إلى ذلك

(1) - H. Bonnet et J. Bulard, *Rapport médico-Légal sur l'état mental de ch. J. Jouy*, Janv. 1868

المرس بشكل جرماء لا يحرراً من الحياء العروية، انه شرح في قياس حجمه ودرسه الهيكل العظمي بوجهه، والتعنيف في نشره قصد الكشف عن العلامات الممكنة للعناية أو الإحلال اخلاقي؛ المهم هو أنه إستدرج للكلام، وإستنتج عن الكار ومولاته؛ عاداته وإحساساته وأحكامه. والمهم أيضا أنه تقرر في الأخير، بعدما تمت ترثته من كل جنحة، تحويله إلى موضوع خالص للطب والمعرفة. موضوع للإخفاء، حتى نهاية حياته، في مستشفى ماريغيل (Mareville). ولكن موضوع ينبغي أيضا أن يتعرف عليه العالم العالم بالتحليل المفصل والدقيق. ويمكن ان نراهن على أن مدرس « لايبكور » كان يلقن، في نفس هذا الوقت، للقرويين الصغار كيف يهذبون لعتهم وكيف أن عليهم ألا ينكلموا في كل هذه الأشياء بصوت مرتفع. ولكن هنا يتعين، بدون شك، أحد الشروط التي جعلت مؤسسات المعرفة والسلطة تتمكّن من تغطية هذا المسرح الصغير اليومي بغطاء خطاباتها الرسمية. وحول هذه الإشارات التي لاسن لها، وحول هذه المتع الخفية بالكاد التي كان يتبادلها المتخفون عقليا مع الأطفال البقطين، ما هو مجتمعنا. ولقد كان من دون شك الأول في التاريخ. قد إستثمر جهازا كاملا للتخطيط والتحليل والمعرفة.

فبين ذلك الانجليزي الفاسق الذي كان يحرص بدقة على تدوين كل عرائب حياته السرية، وبين معاصره، أبلة القرية الذي تحدثنا عنه، والذي كان يعطي بعض البقود للحصول من الصبيات على بعض الملاحظات كانت ترفضها له الكبيرات، هناك يدون أدنى شك رباط عميق ما : فمن طرف إلى آخر، صار الجنس على كل حال شيئا يحب أن يقال، وأن يقال بكيفية شمولية حسب أجهزة خطابية متنوعة، ولكن كلها قسرية على طريقها الخاصة. إن الجنس، سواء كان بوحا حاذقا أو إستنطاقا قسريا، وسواء كان رقيقا أو خشنا، يجب أن يقال، فهناك إيعاز متعدد الأشكال هو الذي يحضه بنفس القدر والصورة المجهول الهوية الانجليزي والملاح الموريسي (نسبة إلى لورين Lorraine) الفقير الذي شاء التاريخ أن يسمى جويج (Jouy) (Louraine).

منذ القرن الثامن عشر إذن، لم يقطع الجنس من الأنا، ومع من الجنس الخطابى المعمم. غير أن كل هذه الخطابات حول الجنس لم تكن قد تكاثرت خارج السلطة أوضداً عليها، وإنما في الموقع ذاته الذي كانت تمارس فيه، وكوسيلة لممارستها؛ لقد تنظمت في كل مكان حضور على الكلام، وأعدت 'جهازاً للإستماع والتحليل'. وقامت في كل اتجاه لإحراءات للملاحظة والتساؤل والصياغة. هكذا أريج الجنس عن موقعه وطوره، وبالتالي أجبر على وجود خصايي. فمن الأمر الفردي الذي يفرض على كل واحد أن يجعل من جنسانيته خصايي دائماً، إلى الآليات المتعددة التي تتركب، في نظام الإقتصاد والتربية والطب والقضاء، وتستخرج وتعد وتؤسس خطاب الجنس، هاك إطناب ضخم تطليته حضارتنا ونظمته. وربما أن أي صنف آخر من المجتمعات لم يستطع أن يراكم، وعلى مدى تاريخ قصير نسبياً، مثل هذه الكمية الهائلة من الخطابات. فعن الجنس قد يمكننا أن نكون أكثر إطناباً في الكلام من أي شيء آخر؛ إننا نتشبت بهذه المهمة ونتحمس لها، ونفنع أنفسنا باستمرار بهم غريب أننا لا نقول عنه أبداً ما يكفي، وأننا حجبون جداً وحائقون جداً، وأننا نخفي عنا بدايته الساطعة بالحمول والخضوع، وأن الأساسي والمهم يفتت منا دائماً، وأنه يجب مجدداً الذهاب للبحث عنه. فعول الجنس، يمكن أن يكون أكثر المجتمعات عزارة وإستفاضة، وأكثرها تلهفاً ونفاذاً للصبر، هو مجتمعنا بالذات.

ولكن هذه النظرة الأولى تبين ذلك بما فيه الكفاية: فلا يتعلق الأمر بخطاب واحد عن الجنس، وإنما بكثرة كاثرة من الخطابات أنتجت سلسلة كاملة من الأجهزة إشتعلت في مؤسسات محتمة. لقد كان العصر الوسيط قد نظم حول موضوع الشهوة الجسدية وممارسة الشبهة خطاباً موحداً بقوة كافية. غير أن هذه الوحدة النسبية كانت قد تفككت، خلال القرون الموالية، وتشنت في إنفجار خطابات متمايزة، وحدت أشكالها في الديمغرافيا والبيولوجيا والطب والترسة وانتقد السياسي. بل إن الرابطة المثين الذي كان يربط بين اللاهوت الأخلاقي للشهوة وإجبارية الإعتراف (خطاب النظري حول الجنس وصياغته بأنا المتكلم). إن هذا الرابطة، إن لم يكن قد إقطع، فعلى الأقل كان قد إرتخى وتنوع: فبين صياغة

الجنس موضوعياً في خطابات معلامه وبين الحركة التي أحد ، بواسطتها، كل واحد على غانقه أن يحكي حسنه الخاص، أنتجت منذ القرن الثامن عشر سلسلة كاملة من النورات والمجابهات، وجهود للمصابقة والإحكام، ومحاولات لإعادة التسجيل والنقل. وإذن، فليس بعزات التوسع المتفصل ينبغي أن نتحدث عن هذا التراث الخطابي، بل يجب بالأحرى أن نرى فيه توزعاً للمراكز التي منها تقال هذه الخطابات وتنويعاً لأشكالها، والإنتشار المعقد للشبكة التي تربط بينها. وعوض الهم المسظم لإخفاء الجنس، وعوض إحتشام عام للعة. فإن مايطبع قروننا الثلاثة الماضية هو التنوع، هو التوزيع الواسع للأجهزة التي ابتكرت للكلام عن الجنس، للبحث على الكلام عنه، وللحصول منه على أن يتكلم عن نفسه، للاستماع والتسجيل والنقل وإعادة توزيع مايقال عنه. حول الجنس إذن تشكلت شبكة صحتة من عمليات تخطيب، متنوعة، مميرة وإكراهية : فهل يتعلق الأمر بمنع مكثف منذ النيفات للكلامية التي فرضها العصر الكلاسيكي ؟ إن الأمر يتعلق بالأحرى بحض منظم ومستظم ومتعدد الأشكال على الخطابات.

قد يعترض على هذا كله من دون شك بأنه، إذا كان الكلام عن الجنس قد يتطلب كل هذه التحريضات وكل هذه الآليات الإكراهية، فذلك لأن حظراً أساسياً معيماً كان يهيمن عليه بكيفية شاملة ؛ فقط ضرورات معينة وحدها. إستعجالات إقتصادية، وفوائد سياسية. هي التي تمكنت من رفع هذا الحظر وفسح بعض المجال للخطاب حول الجنس، ولكنها مجالات محدودة دائماً ومرمورة بعناية ؛ فأن يتحدث عن الجنس يمثل هذه الكثافة، وأن تعد كل هذه الأجهزة الملحمة من أجل الحث على الكلام عنه، ولكن ضمن شروط صارمة دقيقة، أفلا يشهد هذا بأنه تحت السر فإننا نبحث بالخصوص عن الإبقاء عليه في هذا الوضع ؟ غير أنه تسفي مساينة هذا الموضوع المتواتر بالذات، موضوع أن الجنس خارج الخطاب، وأن تجاوز عائق أو إفشاء سر هو وحده الذي يمكن أن يفتح الطريق الموصل إليه. ألا ينتمي هذا الموضوع ذاته إلى الإيعاز الذي يشار بواسطته الخطاب ؟ اليس من أجل الحث على الكلام عنه، من أجل هذه الكلمة عنه دائماً، بلوح به، على الحد الخارجي لكل خطاب زاهي، على أنه السر الذي يجب بالقوة الكشف عنه وإظهاره - كشيء

أجبر على العسمة تعسفا والذي من الصعب والضروري، من الحظم والنجم معا، أن يقال ؟ ويجب ألا ننسى أن الرعائية المسيحية، حينما جعلت من الجنس الشيء الذي ينبغي بالاساس أن يعترف به، كانت تقدمه دوما على أنه اللغز المحير : لا ما يعبر على الظهور، ولكن ما يختفي في كل مكان. الحضور المذكر الذي قد نحازف بعدم الإحساس به لفرط ما يتكلم بصوت خافت ومقنع في غالب الأحيان. إن سر الجنس ليس بدون شك هو الواقع الاساسي الذي تتعین، بالعلاقة معه، كل اشكال الحث على الكلام عنه - سواء لأنها تحاول أن تكسره، أو بطريقه غامضة أن تجده بالكيفية ذاتها التي تتكلم به عنه. إن الأمر يتعلق بالأحرى بموضوعة تنتمي إلى الميكانيكا ذاتها لهذا الحث : كيفية إعطاء شكل للروم الحديث عنه، خرافة ضرورية للإقتصاد اللامتناهي للتكاثر للخطاب حول الجنس. وهكذا، فإن ما يميز المجتمعات الحديثة، ليس هو أنها حكمت على الجنس بأن يظل في الخفاء، ولكن هو أنها أوقعت نفسها على الكلام عنه بشكل دائم، وإبرازه على أنه هو « الـ سر ».

2 - تأصيل الشذوذ

هناك اعتراض ممكن : ربما قد نكون مخطئين إذ، رأينا في هذا التكاثر الخطائي مجرد ظاهرة كمية، شيئا ما يشبه تزايداً حالصاً، كما لو أن ما يقال فيها هو مسألة غير ذات شأن، وكما لو أن مجرد الحديث عنها هو في حد ذاته أهم بكثير من اشكال السهي التي يفرضها عليها بالكلام عنها. لأن هذا التحطيط للجنس ليس منتظماً على مهمة إلغاء تلك الاشكال من لحيسانية التي ليست خاضعة للمستلزمات الدقيقة لإقتصاد التناسل : رفض الانبضة غير المنتجة، نفي المتع الهامشية، حد أو إقصاء الممارسات التي لا تستهدف الإنجاب ؟ لقد تعددت وتكاثرت، من خلال كل هذه الخصائص، الإدانات القضائية للشذوذ ذات البسيطة؛ وإضمت للاشرعية الجنسية إلى المرض العقلي ؛ ومن الصفولة إلى الشيوحوحة تم تعريف معيار للسوء الجنسي وتم معنایة تمييز كل الانحرافات الممكنة ؛ لقد نظمت مراقبات ترموية وعلاجات طبية؛ وحول أقل النزوات أعاد الأخلاقيون،

وبالخصوص الأطباء، إحياء كل المعجم التفخيمي للمرجس والدنس : أُنِصِت كل هذه وسائل إستخدمت لإبتلاع كثرة المتع غير المنتجة، لصالح جنسانية مركزة على التناسل ؟ فكل هذا الإهتمام المهدار الذي أقمنا ضحيجه حول الجنسانية منذ قربين أو ثلاثة، ألم يكن خاضعا لهذا الهم البسيط : تأمين التعمير، إعادة إنتاج قوة العمل، إعادة تثبيت النمط السائد للعلاقات الإجتماعية؛ وبكلمة، إعداد جنسانية نافعة إقتصاديا ومحافظة سياسيا ؟

لست أدري بعد ما إذا كان هذا هو الهدف في نهاية المطاف . ولكن ليس بالتخفيض أو بالتنقيص على كل حال تم السحت عن الوصول إليه . لقد كان القرن التاسع عشر والعشرون بالأحرى عصر التكثير : تشتت الجسائيات، تقوية لإشكانها المتباينة، تأصيل متعدد لـ « الشذوذ » . لقد كان عصرنا مدشنا لتغيرات حمسية كثيرة .

إلى نهاية القرن الثامن عشر، كانت هناك ثلاث مدونات كبرى صريحة خارج الإنتظامات لعرفية وإكراهات الرأي . تحكم الممارسات الجنسية : القانون الشرعي الكسبي، والرعاثية المسيحية، والقانون المدني . وقد كانت كل واحدة منها تُحدد، على طريقتها الخاصة، الفصل بين الشرعي واللاشرعي . غير أنها كانت كلها مركزة على العلاقات الزوجية : الواجب الروحي، القدرة على القيام به، والكيفية التي كان يراعى بها، والمستلزمات والضعوفات التي كانت تصحبه، المداعبات غير المحدية أو غير المناسبة التي كان يخدمها كذريعة، حمويته أو الطريقة التي كانت تستخدم لحله عقيما، اللحظات التي كان يطلب فيها (الفترات الخطيرة للحمل والإرضاع، الوقت المحرم للصيام أو التعفف)، تواتره وندرته ؛ فكل هذا بالخصوص هو الذي كان مشعبا بالتحديدات القانونية . لقد كان جنس الزوجين محاصرا بالقواعد والنصائح والتوصيات . وكانت علاقة الزواج هي المركز الأكثر غليانا لكل الإكراهات ؛ فعنها كان الكلام يدور في الغالب الأعم من الأحيان ؛ وهي التي كان عليها أكثر من دها أن يعبرم وبالتفصيل . لقد كانت تخضع لحراسة أساسية ؛ وإذا حدث لها أن انحطت، فإنه كان عليها أن تظهر نفسها وإن تبرهن على ذاتها

أمام الشهود. أما « الباقي » فلقد ظل عامضا جدا : لمحرمة هي المصاع الممس ل « اللواط » أو في اللامبالاة تجاه جسانية الأطفال .

وعلاوة على ذلك، فإن هذه المدونات المختلفة لم تكن تقييم فصلا واضحا بين خروقات قواعد الزواج وبين الإحراجات بالعلاقة مع التناسل . فخرق قوانين الزواج أو البحث عن منع غريبة كان كلاهما على كل حال يستحق الإدانة . وفي لائحة الذنوب الخطيرة، المفصولة عن بعضها البعض من حيث أهميتها وحسب، كانت توجد الدعارة (العلاقات خارج الزواج)، والخيانة الزوجية، والإغتصاب، والتحریم الروحي أو الجسدي، ولكن أيضا اللواط، أو « السداعية » المتبادلة. أما المحاكم، فلقد كان يمكنها أن تدين بنفس الشكل اللواط والخيانة الزوجية، كما الزواج بدون رضى الوالدين والحيونة (العلاقة الجنسية بالحيوان) . وهكذا، فإن ما كان يدخل في الاعتبار، في النظام المدني كما في النظام الديني، كان هو لاشريعة عامة وشاملة . ومن دون شك، فإن « المخالف للطبيعة » كان، في ذلك الاعتبار، مطبوعا بكرة خاص . ولكن لم يكن هذا « المخالف » يدرك إلا كصورة قصوى لـ « ضد القانون »؛ لقد كان، هو أيضا، يخرق مراسيم مقدسة قداسة مراسيم الزواج التي كانت قد أقيمت من أجل إدارة نظام الأشياء وتصميم الكائنات . إن التحريمات المتعلقة بالجنس كانت أساسا ذات طبيعة قانونية . أما « الطبيعة » التي كان يحدث أن تسند عليها تلك التحريمات، فقد كانت لاتزال هي نفسها نوعا من قانون . فلزمن طويل، ظل الخنثيون مثلا يعتبرون مجرمين، أو أبناء جريمة، مادام أن وضعهم التشريحي، بل كبسوتتهم ذاتها، كان يشوش على القانون الذي كان يميز بين الجنسين ويقعد لمعاشرتهما .

غير أن الانفجار الخطابي الذي حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . قد أحدث تغييرين أساسيين في هذه المنظومة المتمركزة على الرباط الشرعي . أولا . حركة نابذة بالعلاقة مع الزواج لأحادي المتغاير الجنس . وبطبيعة الحال، فإن حق الممارسات والمتع استمر في أن يحان عليها كما على قاعدته الداخلية . ولكن

الكلام عنه عدد يتناقض أكثر فأكثر، وعلى كل حال غدا يتكلم عنه باعتدال ههنا. لقد تم التخلي عن ملاحظته في أسرار، ولم يعد يطلب منه أن يتحدث من نفسه يومياً. فلنزوج (couple) المشروح، بجنسانيته، منتظمة، الحق في المريد من التكنم. وهو ينزع إلى الإشتغال كسموذج، ربما أكثر صرامة، ولكن أكثر صمتاً. وبالمقابل، فإن ماتم مساءلته هو جنسانية الأطفال و جنسانية «بجائين والمجرمين»، هو منعة أولئك الذين لا يحبون الجنس الآخر؛ هو أحلام اليقظة، والوساوس، والعادات الصغيرة أو الهيجانات الكبيرة. فكل هذه الصور، التي كانت تدمج بالكاد في الماضي، هي التي بات عليها الآن أن تتقدم لتأخذ الكلمة ونقول الاعتراف الصعب لما هي عليه في طبيعتها. ومن دون شك، فإنها كانت تتعرض للإدانة، ولكن المهم هو أنها كانت تشكل موضوع إصغاء؛ وإذا حدث أن إستنطقت الجنسية المنتظمة من جديد، فبحركة إرتدادية إنصافاً من هذه الجنسيات الهامشية.

من هنا الإستخراج، في حقل الجنسية، لبعد مميز له - ضد - الطبيعة. وبالعلاقة مع الأشكال الأخرى المدانة (والتي عدت تدان أقل فأقل)، كالحبانية الزوجية أو الإغتصاب، أحدث هذه الجنسيات إستقلالها: فالزوج من قرينة أو ممارسة اللواط، إغراء راحة أو ممارسة السادية، حيانة الزوجة أو اغتصاب الجثث، أصبحت أشياء مختلفة جوهرياً. هكذا بدأ الميدان الذي دشنته الوصية السادسة في التفكك والإنحلال. كما تفككت أيضاً، في النظام المدني، المقولة العامضة لـ «الفجور» التي كانت قد شكلت، لأزيد من قرن، أحد الأسباب الأكثر تواتراً للمحبس الإداري. وعلى أنقاضها إنبثقت من جهة، المخالفات لتشريع (أو الأخلاق) الخاص بالزواج والأسرة، ومن جهة أخرى الإعتداءات على إنتظام الإشتغال الطبيعي (الإعتداءات التي يمكن للقانون أن يعاقب عليها). وربما أن هذا يمكن، من بين أسباب أخرى، سبب جاذبية «دون جوان» التي لم تستطع ثلاثة قرون أن تقضى عليها. فتحت الحارق الكبير لقواعد الزواج. سارق النساء، معري العذارى، عار الأسر وإهانة الأرواح والآباء. يرر شخص آخر: الشخص الذي يحترقه، بالمعنى، المحمود المظلم للمحنس، وتحت الفاسق المنحرف، الشاذ. إنه بحرق القائد، الأخير، شمساً ما كطلسه نائمة بمضني به، في نفس الوقت،

بعيدا عن كل طبيعته ؛ أما موته، فهو اللحظة التي يلنحي فيها الرأس، ده الخارفة للإساءة والعقاب بالهراب في ضد الطبيعة . إن المنظومتين الكبيرتين للقواعد اللتين تصورهما الغرب بالتالي للتحكم في الجنس . قانون الزواج ونظام الرعيات . جاء وجود دون حوان ، الذي إنشق على حدهما المشترك ، ليقلبهما معا . ولنترك أحملين النفسانيين يتساءلون عن معرفة ما إذا كان لوطيا ، أو عاشقا لذاته (نرجسيا) أو عاجزا جنسيا .

لقد بدأت القوانين الطبيعية للزوجية والقوانين اهايتة للجنسانية تنقيد ، ليس بدون بطيء وإلتباس ، على لاثنتين متميزتين . لقد بدأ عالم كامل لنشؤوذ يرتسم ، وهو عالم قاطع بالعلاقة مع عالم المخالفة الشرعية أو الأخلاقية ، ولكنه ليس تنوعا بسيطا فيه . هكذا نشأ قوم ، مختلف ، رغم بعض القرابات ، عن الفاسقين القدامي . وقد شرع هؤلاء ، منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى عصرنا ، يتحولون في كل فجوات المجتمع ، متابعين ولكن ليس دائما من طرف القوانين ، محبوسين ولكن ليس دائما في السجون ؛ ربما مرضى ، ولكن ضحايا فاضحين وخطيرين ، فريسات داء غريب يحمل أيضا اسم شذوذ وفي بعض الأحيان اسم جنحة . أطفال يفظلون جدا ، صبايا مبكري النضج ، تلاميذ مبهمين ، خدم ومرربين مشكوك في أمرهم ، أزواج فاسين أو مهووسين ، محممين منعزلين ، متجولون ذوي نزعات غريبة : كل هؤلاء وأولئك يلازمون المحاللات الاندائية : واحاكم ، والمصححات العقلية ؛ إنهم يستقلون عند الأطباء بفضائحهم ، وعند القضاة بأمراضهم . فأسرة الشواذ الذين لا يمكن عددهم هي التي تتحاور مع المجرمين وتنشابه مع المجانين . لقد حملوا بالتتالي خلال القرن علامة « الجنون الأخلاقي » ، و« العصاب التناسلي » ، و« ريخ المعنى التوالدي » ، و« الإنحلال » ، أو « اللاتوازن النفسي » .

فماذا يعني ظهور كل هذه الجنسانيات الطرفية ؟ هل كون انها تمكنت من الظهور في واضحة النهار هو علامة على أن القاعدة قد إرتخت ؟ أم كون أنها تثير كل هذا الإهتمام إنما يدل على نظام أكثر صرامة وهم ممارسة رقابة شديدة عليها ؟ بلغة القمع ، تدو الأشياء غامضة . تساهل ، إذا فكرنا بأن قساوة المدونات الخاصة

بالجنح الجنسية قد جمع سُحلل هائل في القرن التاسع عشر، وأن القضاء نفسه قد تنازل غالباً عن مهامه لصالح الطب . ولكن جدعة بضاعية للقساوة، إذا فكرنا في كل سلطات المراقبة وكل آليات الحراسة التي أقامتها التربية أو العلاج . يمكن أن يكون تدخل الكنيسة في الجنسية الزوجية ورفضها لـ « الإحتياجات » على الإنجاب قد فقد، منذ مائتي سنة الكثير من ملحاحيتهما . ولكن الطب، من جهته، لدخل بقوة في متع الزوجين (الرجل والمرأة) : فقد إخترع مرضية كاملة، عضوية، وظيفية أو عقلية، قد تتولد عن ممارسات جنسية « غير كاملة » . وصنف بعناية كل أشكال المتع الهامشية ؛ وأدمجها في « نمو » و « اضطرابات » العريضة ؛ وإهتم بإدارتها . إن المهم ليس ربما في مستوى التساهل أو كمية القمع، ولكن المهم هو في شكل السلطة التي تمارس . فهل يتعدى الأمر، عندما نسمي كل هذا التأسيس لجنسنيات مختلفة ومتنوعة، كما لرفعها، بإقصائها من الواقع ؟ يبدو أن وظيفة السلطة التي تمارس هنا ليست وظيفة حظر وأن المسألة إنما تتعلق بأربع عمليات مختلفة تماماً عن المنع البسيط .

١ - لتكن التحريمات القديمة للإرتباطات الزوجية القربانية (كيفما كان تعددها وتعقدتها) أو إدانة الخيانة الزوجية بتواترها المحتوم ؛ ولتكن، من جهة أخرى، المراقبات الحديثة التي مورست، منذ القرن التاسع عشر، على جنسانية الأطفال وطاردت « عاداتهم السرية » . فمن السديهي أن الأمر لا يتعلق بنفس آلية السلطة . ليس وحسب لأن المسألة تتعلق هنا بالطب وهناك بالقانون ؛ هنا بالترويض وهناك بالعقاب ؛ ولكن أيضاً لأن الخطة المستعملة ليست هي نفسها . ظاهرياً، يتعلق الأمر في الحالتين معاً بمهمة إلقاء محكوم عليها بالفشل دوماً، ومحبرة دائماً على إعادة البدء من جديد . ولكن حظر « الإتصال الجنسي بالمحارم » يسعى إلى هدفه بتحفيض يقارب الصفر لما بدنيه ؛ وتسعى مراقبة الجنسية الطفولية إلى هدفها بنشر متزامن لسلطتها الخاصة ولموضوع الذي تمارسها عليه . فالسلطة تعمل حسب ترتيب مزدوج يمتد إلى مالا نهاية . لقد حارب المربون والأطباء بشدة إستمئاء الأطفال كوابه كان يحب الفضاء عليه . ولكن ابوقع أن الأمر كان قد تعلق، على طول إمتداد هذه الحملة القرمه التي حذت عالم الكبار حول جنس الأطفال، بالإعتماد

على هذه المتع الدقيقة، وتنكيلها كمنع سريه (أي إرغامها على الإسماع من أجل السماح بإكتشافها)، والعودة إلى أصلها، ومنابعها من الأصول إلى الآثار، وتعقب كل ما يمكنه أن يثيرها ويحث عليها أو فقط ما يسمح بها؛ فهي كل مكان كانت تجازف بالظهور فيه وضعت أجهزة للحراسة، وأقيمت كمائن للإجبار على الإعراف، وفرضت خطابات مستفظة وتصحيحة؛ لقد أخطر الآباء والمربون، وتم زرع الشك في نفوسهم بأن كل الأطفال مذنبون والخوف من أنهم هم أيضا مذنبون إذا لم يشكوا عما فيه الكفاية في أطفالهم؛ لقد تم نسيبهم إلى هذا الخطر انتراجعي؛ وتم تحديد السلوك الذي عليهم أن يتقيدوا به، وتمت إعادة بناء بيداغوجيتهم؛ وعلى الفضاء الأسروي تم إرساء دعائم نظام طبي. جنسي كامل. إن «عيب» الطفل ليس عدوا بقدر ما هو عماد، وبالإمكان تعميمه على أنه الداء الذي ينسغي القضاء عليه؛ إلا أن الفشل الضروري والإستئصال الشديد في مهمة لا جدوى منها يقودان إلى الظن بأننا نطلب منه أن يستمر، وأن يتكاثر على حدود المرئي واللامرئي بدل أن يختفي نهائيا. وعلى طول هذا السد، تتقدم السلطة، وتكثر من إبدالاتها وآثارها، في حين أن هدفها يتسع وينقسم ويتفرع. منعسا في الواقع على نفس خطاها. إن الأمر يتعلق في انظاها بجهاز للمراقبة؛ ولكن الواقع أنه أقيمت. حول الطفل، خطوط لإختراق لأمحدود.

2. إن هذه المطاردة الجديدة للجنسانيات المحيطية تنتج «إدماجا للمشذوذات» و«تخصيصا جديدا للأفراد». لقد كانت المواطة -لواطة القوانين المدنية والشرعية القديمة - صمما من الأفعال المخطورة؛ ولم يكن مرتكبها سوى ذاتها القانونية. أما لوضي القرن التاسع عشر، فقد أصبح شخصا؛ له ماض وتاريخ وطفولة وطبع ومط حياة؛ وشكل خارجي أيضا، بتشريح غير سري ورما فيزيولوجيا غريبة. فلا شيء مما هو عليه في كليته فلت من جنسانيته. وهي حاضرة في كل موضع فيه؛ محائية لكل تصرفاته لأنها هي مبدأها الماكر واللامحدود الفعلية؛ ومرسومة بدون حشمة على وجهه وجسده لأنها سر ينفضح دوما. إنها مشاركة له في الجوهر، لا كخطيئة عادة وإنما كطبيعة فريدة. وينبغي ألا ننسى بأن المقولة النفسية، انطب - عقيدة والطبية للمواطة تشكلت يوم تميزت فيه - ويمكن لمقالة وستفال (westphal)

سنة 1870 حول « الإحساسات الجنسية المعاكسة » أن تعتبر كتاريخ ميلاد (1). كمعجزة من العلاقات الجنسية، ولكن ككيفية معينة للحساسية الجنسية، كطريقة معينة لقلب أدوار الذكورة والأنوثة في الذات نفسها. لقد ظهرت البوابة كصورة من صور الجنسية حينما برتدت ممارسة اللواط على نوع الخشونة الداخلية، خشونة النفس ؛ لقد كان مضاجع الذكور مرتداء أما اللوطي فهو الآن نوع.

منشأهم أنواع كل هؤلاء الشواذ الصغار الذين حشرهم أطباء الأمراض العقلية في القرن التاسع عشر بإعطائهم أسماء تعمد عرقية : فهناك إستعرائيو لاسيغ (Lasègue) ومولهر بيسيت (Binet)، ومشتهو الحيوانات عندد كرافت - ابينيع (Kraft - Ebing) وأحاديو - الداتيو الحساسية لروهلير (Rohleder) ؛ كما سيكون هناك أطباء النساء الذين يمارسون مع مريضاتهم (gynécomastes) ، ومرضى النظر الطويل إلى أشياء الجنس (presbyophiles)، ولوطيو الجمال الجنسي... إن هذه الأسماء الجميلة للهرطقات تحيل على طبيعة قد تنسى نفسها كغاية لكي تغفلت من القانون، ولكنها قد تذكر نفسها كغاية لكي تستمر في إنتاج مزيد من الأنواع، حتى في المكان الذي لم يعد فيه نظام. إن آلية السلطة التي تطارد كل هذا المتباين الجنسي لاتزعم إبعاده إلا بمسحه واقعا تحليليا، مرثيا ودائما : فهي تغمره في الأجساد، وتدسه تحت التعريفات، وتجعل منه مبدءا للتصنيف والعقولة، وتشكله كسبب وجود وكظام طبيعي للنظام. إقصاء هذه الجنسيات الكثيرة اشادة ؟ كلا، وإنما نخفيص، نمتين جهوي لكل واحدة منها. إن الأمر يتعلق، بشرها، بنظرها في الواقع ودمجها في الفرد.

3 - إن هذا الشكل من السلطة يتطلب ليمارس، أكثر من المخطورات القديمة. حضورات ثابتة، مهتمة، وفضولية أيضا ؛ إنه يفترض جوارات ؛ ويعمل بالفحوص والملاحظات الملحة ؛ ويقتضي تبادلا للحضابات، من خلال أسئلة تنزع إعتراقات، وسوح بتجاوز التساؤلات. إنه يتضمن مقارنة جسدية ولعبة إحساسات قوية. وعن هذا الشيء، فإن طبيب الغريب الجنسي هو في آن واحد

(1) - Westphal. "Archiv für Neurologie", 1870

الآثر والأداة. هذودات الجنس، العائنه في الأحاساء، والبي صاء م فاعها معبعا للأفراد، تتعلق بتكنولوجيا للصحي والمرصي. وعلى عّص ذلك، فحالما نصير شيئا طبييا أو قابلا للتطبيب، فإنها كجرح، كخلل في الإشعاع أو كعرض، يجب الذهاب إلى مباعثتها في عمق الجسد أو على سطح الجلد أو بين علامات السلوك. إن السلطة التي تتكلف، على هذا النحو، بالجنسانية، أخذت على نفسها واجب ملازمة الأجساد ؛ فهي تداعبها بالضرر؛ وتقوي بعض مناطقها، وتكهرب سطوحها ؛ وتهول من بعض اللحظات المضطربة. انها تلف الجسد الجنسي، تزايد للفعاليات بدون شت وإتساع للميدان المراقب، ولكن أيضا شهوة السلطة وريح المتعة. مما ينتج أثرا مزدوجا : فالسلطة تتلقى دفعة قوية بممارستها ذاتها ؛ والإبصار يكافئ المراقبة التي تحرس وينقلها بعيدا ؛ شدة الاعتراف تعيد إطلاق فضول السائل ؛ والمتعة المكتشفة ترتد نحو السلطة التي تخصرها. ولكن كثرة الأسئلة المدحة تفرد، عند من عليه أن يجيب، المتع التي يحس بها ؛ فالنظر يثبتها والإنباء يعزلها ويعبثها. إن السلطة تشتغل كآلية للإسنداء، فهي تجذب، وتستخرج هذه الغرائب التي تسهر عليها. والمتعة تنتشر على السلطة التي تطاردها ؛ والسلطة ترسخ المتعة التي أنت على إخراجها من مكمنها. والفحص الطبي، والبحث العصبي لعقلي، والتقارير التريوي، والمراقبات العائلية، إن كل هذه الأشياء يمكن أن يكون هدفها الكلبي والظاهر أن تقوّن لا لكل الجسمانيات لئانه أو غير المنتجة؛ والواقع أنها ستمثل كآليات ذات دفعة مزدوجة : المتعة والسلطة. متعة ممارسة سلطة تساءل وتحرس وتمرصد وتلاحظ وتنقب وتحبس وتبرز؛ ومن الجهة الأخرى، متعة تشتغل بكونها تفلت من هذه لسلطة. وتهرب منها وتخدعها أو تقنعها. سلطة تترك نفسها تنغمر بالمتعة التي تطاردها ؛ وإمامها، سلطة تثبت ذاتها في متعة الظهور، والصدام أو المقاومة. إستهواء وإغراء؛ مجابهة وتدعيم متبادل ؛ هالآباء والأطفال، الراشد والمراهق، المربي واللاميد، الأطباء والمرضى، طبيب الأمراض العقلية مع مريضة الهيسترية وشواذه، كل هؤلاء لم ينقطعوا عن ممارسة هذه اللعبة منذ القرن التاسع عشر. فكل هذه النداءات، وهذه التجنبات، وهذه التحريضات الدائرية، قد أعدت

هول الاجناس والاحساد، ليس حدودا لا ينبغي تحطيمها، وإنما « اللوالب الدائمة »
للسلطة والمتعة .

4 - من هنا هذه « المركبات للإشباع الجنسي » المميزة جدا لفضاء وللمطقوس
الإجتماعية للقرن التاسع عشر . غالبا ما يقال بأن المجتمع الحديث قد حاول أن
يحصص الجنسية في الزواج . المتغيرات الجنس والمشروع قدر الإمكان . ولكن يمكننا أن
نقول أيضا بأنه، إن لم يكن قد ابتكر، فعلى الأقل قد أعد بعناية وعمل على تكثير
مجموعات ذات عناصر عديدة وجنسانية متنقلة : توزيع لنقاط السلطة، متراتبية
أو متواحجة؛ متع « متابعة » . أي في آن واحد مرغوبة ومطاردة؛ جنسائيات جزئية
مسموح بها أو مشجع عليها؛ تجاوزت تتقدم كطرائق بحراسة . ونشتغل كآليات
للتفوية؛ إتصالات محشة . ولعل هذا هو حال الأسرة، أو بالأحرى حال البيت مع
الوالدين والأطفال وفي بعض الحالات الخدم . هل أسرة القرن التاسع عشر هي حقا
خلفية روحية وأحادية الزواج ؟ ربما، إلى حد ما . ولكنها أيضا شبكة من المتع
والسلطات متمفصلة حسب نقاط متعددة ومع علاقات قابلة للتحويل . إن فصل
الراشدين عن الأطفال، والقطبية لمقامة بين غرفة الوالدين وغرفة الأطفال (وقد
صارَت هذه القطبية مقبنة خلال القرن عندما شرع في بناء المساكن الشعبية)،
العزل النسبي للفتيان عن الفتيات، والتعليمات الصارمة بالعناية التي يحب أن
يحاط بها اترصع (الرضاعة الأمومية، العناية الصحية)، الإنتباه المبكر إلى الجنسية
الطفولية، المخاطر المفترضة للإستمناء، الأهمية الممنوحة للمبلوغ، طرق الحراسة
الموحي بها إلى الوالدين، النصيح والأسرار والمخاوف والحضور المقيم والمهاب في
بمس الوقت للخدم، إن كل هذا يجعل من الأسرة، حتى حين تحصر في أصغر
أبعادها، شبكة معقدة، مشبعة بجنسائيات متعددة، مجزأة ومتحركة . أما إختزالها
إلى العلاقة الزوجية، مع إحتمال إسقاط هذه العلاقة، في شكل رغبة محظورة،
على الأطفال، فلا يمكن أن يكشف عن هذا الجهاز الذي ليس بالعلاقة مع هذه
لجنسائيات مبدأ كبت بقدر ما هو آلية محرضة وكثيرة . وتشكل المؤسسات المدرسية
أو مؤسسات الطب العقلي، برهادهما الكثيرين، وتراتبها وإعدادتها المكانية، ونظام
حراستها، شكل ملمر مهم، يحاط الأسرة، لتوزيع لعبة السلطات والمتع ؛ غير

أنها ترسم، هي أيضا، مناطق إشباع جنسي حال، بفضاءات أو طلع من «مميزة كحجرة الدرس ، والمرفد، والزيرة أو الاستشارة. فاشكال جنسية لازوجية، لامتغاية الجنس، لا أحادية تستدعى وتقوم فيها .

إن المجتمع «البورجوازي» للقرن التاسع عشر، المجتمع الذي لايرال هو مجتمعا من دون شك، هو مجتمع الشذوذ الساطع والمنصهر. وهذا ليس أبدا على نمط النفاق، لأن لا شيء كان أكثر جلاء واصنايا، أكثر تحملا من طرف الخطابات والمؤسسات . وليس أبدا لأن هذا المجتمع، من حيث أنه أراد أن يقيم ضد الجنسية حاجزا منيعا أو عاما جدا، يكون قد أنتج بالرغم منه برعمة شاذة ومرضية طويلة للغريزة الجنسية. إن الأمر يتعلق بالآخرى بنوع السلطة التي شغلها على الجسد والجنس. إلا أن هذه السلطة بالدات ليس لها لاشكل القانون ولا آثار المخطور. بل إنها تعمل، على العكس من ذلك، بتكثير الجنسيات القريدة. فهي لا تضع حدودا للجنسية، وإنما تعدد أشكالها الممنوعة، بماتبعتها حسب خطوط إختراق لامتناهي. إنها لا تلعب، بل تضمها إلى الجسد كنمط لتحصيل الأفراد. وهي لا تبحث عن تجسيها، بل تجذب تنوعاتها بلوالب تدعم فيها المنعة والسلطة بعضها لبعض ؛ فهي لا تقيم سدودا، بل تعدد أمكنة لأعلى درجات الإشباع. إنها تنتج وتثبت المتباين الجنسي. فالمجتمع الحديث شاذ، لا بالرغم من نشده الاخلاقي وكما برد فعل لنفاقة ؛ بل إنه شاذ واقعا ومباشرة.

واقعا. إن الجنسيات المتعددة. تلك التي تظهر في مختلف الاعمار (جنسيات الرضيع، أو الطفل)، تلك التي تثبت في أذواق أو ممارسات (جنسية الملوطي، المولوع بالشيوخ، أو المتعلق بأجزاء من الجسم)، تلك التي تستثمر بطريفة عامضة علاقات معينة (جنسية العلاقة طبيب - مريض، مربى - تلميذ، طبيب الامراض العقلية - مجنون)، تلك التي تسكن الفضاءات (جنسية ابنت، المدرسة، السجن) - كل هذه الجنسيات تشكل شبا ملازما لاجراءات دقيقة للمسطة. إنه ينبغي ألا نتخيل بأن كل هذه الاشياء التي كانت إلى الآن تعطى بالقبول قد إستلغنت البصر وإستقبلت وصفا قديما، حينما أريد إعطاء دور مظم للمصنف الوحيد من الجنسية الكفيلة بإعادة إنتاج قوة العمل وشكل الأسرة. لقد

استفهمت هذه السلوكيات المتعددة الأشكال واقعيًا من جسد الشر ومتعهم ، أو بالحرى جمدت فيهم ؛ لقد إستدعيت ، بأجهزة متعددة للسلطة ، وأبرزت . وحزلت ، وتقوت ، وأدمجت . إن تزايد الشذوذات ليس موضوعا ينشد تهذيب الاحلاق يمكن أن يكون قد إستحوذ على الأذهان المدققة للفكثوريين . ولكنه السعاج الواقعي لتدخل نوع من السلطة على الأحساد ومتعها . يمكن ألا يكون الغرب قد إستطاع أن يخترع متعا جديدة ، ومن دون شك فهو لم يكتشف ردائل لا سابق لها . ولكنه عرف قواعد جديدة للعبة السلطات والمتع : وفيها إرتسم الوجه الجماد للشذوذات .

مباشرة ، إن هذا التأصيل للشذوذات المتعددة ليس سخرية من جنسانية منقمة من سلطة تكون قد فرضت عليها قانونا قمعيًا فوق الحد . ولا يتعلق الأمر كذلك بأشكال مفارقة للمتعة ملتزمة نحو السلطة لإستثمارها في شكل « متعة بحسب الخضوع لها » . إن تأصيل الشذوذات هو أثر - أداة : فبالحرل ، والتقوية ، وترسيخ الجنسانيات المحبطة تتشعب علاقات السلطة بالجنس والمتعة ، وتتكاثر ، وتسمح الجسد وتلج التصرفات . وعلى مقدم هذه السلطات ، تثبتت جنسانيات مشتتة ، معلقة على سن ، على مكان ، على ذوق ، وعلى نوع من الممارسات . تكاثر الجنسانيات بإمتداد السلطة : تقوية السلطة التي تمنحها كل واحدة من هذه الجنسانيات الجهورية فضاء للتدخل : لقد تأمن هذا الترابط ، منذ القرن التاسع عشر بالخصوص ، بواسطة الأرباح الإقتصادية العديدة التي ، بفضل توسط الطب ، والطب العقلي ، والبقاء والخلاعة ، إرتبطت في آن واحد بهذا التخفيف التحليلي للمتعة وهذه التقوية للسلطة التي تراقبها . إن المتعة والسلطة لا تلتقيان ؛ ولا تميلان ضد بعضهما البعض ، بل إبهما تبحثن عن بعضهما البعض ، وتتشابكان وتعت إحداهما على الأخرى . إنهما ترابطان حسب آليات معقدة وإيجابية للإثارة والحث .

وإذن ، يجب دون شك التخلي عن فرضية أن المجتمعات الصناعية الحديثة قد دثت حمل الحدم ، مصرا « من القمع المتزايد . فحين لم نشهد إنفعارا مرثيا

للجنسانيات انهرطقية وحسب، ولكن وبالحصص وهذه هي الدفعة المهمة ، هناك جهاز مختلف جدا عن القانون، حتى ولو اعتمد محلها على إجراءات الخطر، يؤمن، بشبكة آليات تترابط فيما بينها، تكاثر متع مميزة وتعدد جنسانيات متغايرة . يقال بان لامجتمع كان أكثر إحشاما من مجتمعنا، وأن مستويات السلطة لم تكن أبدا قدر ما عنيت فيه بالتظاهر بجهل ما كانت تحظره، كما لو أنها لم تكن تريد أن يكون لها معه أي نقطة مشتركة . غير أن العكس هو الذي يظهر، على الأقل من خلال نظرة أولية : فمجتمعا لم يشهد أبدا أكثر مما شهد في هذا الوقت من تكاثر مراكز السلطة، ومزيذا من الإهتمام الجلي والشديد، ومزيذا من الإنصالات والروابط الدائرية، وأكثر من مركز تشتعل فيه تنتشر على مسافات أبعد، شدة المتع وعناد السلطات .

III

علم الجنس

إسي أفترض موافقتي على النقطتين الأولى، وأتخيل قبول القول بأن الخطاب حول الجنس، منذ ثلاثة قرون حتى الآن، قد تكاثر أكثر مما تقلص وتندرد؛ وأنه إذا كان قد حمل معد ممنوعات ومحظورات، فإنه قد آمن، بطريقة أكثر أساسية، للبيت وإغراس تغاير جنسي كامل. ولكن يبقى مع ذلك أن كل هذا يبدو أنه لم يلعب جوهريا إلا دورا دفاعيا. فالكلام عن الجنس بكل هذه العزارة، وإكتشافه محجوزا ومخصصا في المكان بالذات الذي تم إدراجه فيه، قد لا يعني سوى أننا كنا نبحث في العمق عن تقنيته وإحماؤه : خطاب. حجاب. تشتت. تجنب. فعنى فرويد على الأقل، قد لا يكون الخطاب حول الجنس. خطاب العناء والمنظرين. لقد إنقطع عن إخفاء ما كان يتحدث عنه. وقد يمكننا أن نعتبر كل هذه الأشياء لمقابلة. إحتراسات دقيقة وتحليلات مفصلة، على أنها كلها إحراءات إستهدفت تجنب قول حقيقة الجنس، الخطيرة جدا، وغير القابلة للتحمل. وكون أنا قد زعمنا الحديث عنه من وجهة النظر المصهرة والمحايدة لعلم معين، فهذا ما له في حد ذاته دلالة خاصة. وبالفعل، لقد كان علما ميميا بالتجنبات، لأن في إنعدام القدرة أو رفض الحديث عن الجنس ذاته، فقد إنصرف بالخصوص إلى إنحرافاته، كشذوذات، غرائب إستثنائية، وإنغاءات مرضية، وإشتدادات مرضية. ولقد كان أيضا علما حاضعا بالأساس لمستلزمات أخلاق، كان قد أعاد تثبيت تقسيماتها تحت أشكال المعيار الطبقي. وتحت ذريعة أنه يقول الحق، فقد أثار المخاوف في كل مكان؛ وهذا كان يضع لاقبل تقلبات الجسامة سلالة خيالية من الأمراض يسعى إلى المناء، وإلى إحلال حالة معد. أكد على أنها خطيرة بالنسبة

للمجتمع كله : العادات السرية للححول، والميولات الصغرى الاشم هبله؛ وفي نهاية المتع الغريبة، لم يضع أقل من الموت : موت الأفراد، والأحياء، والسوع.

هكذا إرتبط هذا العلم بممارسة طيبة ملحاحة وغير متحفظة، مهدارة في الإعلان عن إشمعرازاتها، متعجلة في الإسراع إلى نجدة القانون ولراي، أكثر عودية إزاء سلطات النظام من إمتثالها لمتطلبات الحقيقة. لقد كانت ساذجة لا إراديا في أحسن الأحوال، وفي أكثرها نواترا كانت كاذبة إراديا، شريكة فيما كانت تديمة، متعجرفة ومتعشرة بالرحال، فقد أقامت خلاعة كاملة للمرضي مزرت القرن التاسع عشر المنتهي. لقد كان أطباء مثل Garnier، و Pouillet و Ladoucette، كتابا لا مجد لهم، وكان Rollinat مزاحا، ولكن، فيما وراء هذه المتع المضطربة، كانت هذه الممارسة تطالب بسلطات أخرى؛ لقد كانت تضع نفسها في مرتبة السلطة العليا لواجبات النظافة والوقاية، حامية المحاور القديمة لداء الزهري مع الموضوعات الجديدة للتطهير والتعقيم، الأساطير التطورية الكبرى مع المؤسسات الحديثة لنصحة العمومية؛ لقد كانت ترغم تأمين القوة الجسدية والنظافة الاخلاقية للجسم الإجتماعي؛ وكانت تعد بالقضاء على حاملي العاهات والمنحطين، واساكنة المعتوهة؛ وبإسهم الحاحية بيولوجية وتاريخية كانت تبرر عقمصريات الدولة، لوشبكة القيام آنذاك؛ بل لقد كانت تؤسسها في « الحقيقة ».

عندما نقارن هذه الخطابات حول الجنسانية البشرية بما كانت عليه، في نفس الفترة، فيزيولوجيا التوالد الحيواني أو النباتي، فإن الفرق يذهل. فدرجة تلك الخطابات الصعيفة، لا أقول في العلمية، بل حتى في العقلانية الأولية، تضعها جانباً في تاريخ المعارف. إنها تشكل منطقة غريبة للعموض. فالجنس، على إمتداد لقرن التاسع عشر، يبدو أنه كان يندرج في لاثنتين من معرفة متمايزتين جدا : بيولوجيا للتوالد تطورت بإستمرار وبكيفية متواصلة حسب معيارية علمية عامة، وطب للجنس خاضع لقواعد أخرى مختلفة في التكوين. وبين هذا وتلك، لم يكن هناك أي تفاعل واقعي ولا أي تشكل متبادل؛ فالأولى لم تلعب بالعلقة مع الثاني. إلا دور ضمانة بعيدة، وعموما وهمية : ضمانة شاملة كان يمكن،

لهم عطاتها، للعوائق الاحلامية، والإختيارات الاقتصادية أو السياسية، والمحارف
الفلسفية. أن تعاد كتابتها بمعجم ذي بعمه علمية. فكل شيء كان بحري كما
لم أن مقاومة أساسية كانت تحول دون أن يقوم حول الجنس الإنساني، بترابطاته
وأثاره، خطاب ذو شكل عقلاني. إن مثل هذا الفرق في المستوى قد يكون علامة
على أن الأمر كان يتعلق، في هذا النوع من الخطاب، لا بقول الحقيقة، ولكن فقط
بإعاقه أن تنتج فيه. ففي إطار الإختلاف بين فيزيولوجيا التوالد وطب الجنسية،
بمنفي أن نرى شيئا آخر وأكثر من تقدم علمي لامتناهوي أو تعارق في أشكال
العقلانية؛ فالأولى قد تتعلق بهذه الإرادة الضخمة للمعرفة التي أسندت تأسيس
الخطاب العلمي في العرب، بينما قد يتعلق الثاني بإرادة عنيدة للمعرفة.

إنه لشيء أكيد لا يقبل الجدل أن الخطاب العام الذي أقيم حول الجنس
في القرن التاسع عشر قد احترقته سذاجات لا تاريخ لها، ولكن أيضا ضلالات
ممنهجة : رفض الرؤية والسماع، ولكنه. ولعل هنا تكمن النقطة الأساسية بدون
شك. رفض كان يصب على هذا الشيء ذاته الذي كان يهتم بإظهاره، أو الذي
كانت تضرب صياغته بالحاج شديد، لأنه لا يمكن أن يكون هناك إنكار أو تجاهل
إلا على خلفية علاقة أساسية بالحقيقة. أما تجنبها، وعرقلة ظهورها، وتقنيعها،
فإنها تشكل حططا محلية ناتية، كما في طباعة فوقية، وعن طريق دورة آخر
المطاف، لتعطي شكلا مفارقا لطلب أساسي في المعرفة. فلا إرادة التعرف هي
أيضا مرحلة من مراحل تقلب إرادة الحقيقة. وليكن مستشفى شاركوا هنا كمثال
(la Salpêtrière) لقد كان هذا المستشفى يشكل جهازا ضخما للملاحضة،
بفحوصاته، وإستنطاقاته، وتجاربه، ولكنه كان أيضا مركزا آليا هائلا للحث،
بعروضه العمومية، ومسرحته للأزمات الطقوسية المعدة بعناية بالآثير (éther)
أو بنترات الأميل (nitrate d'Amyl)، ولعبة حواراته والمساته، والأيدي التي
تفرض، والأوضاع التي يستثيرها الأصواء أو يزيلونها بالحركة أو بالكلام، ومراتية
المستخدمين الذين يراقبون وينظمون ويشيرون ويسجلون ويقررون، ويراكمون
هرما ضخما من الملاحظات والملفات. سيد أنه، على عمق هذا الحث المتواصل
على الخطاب، المعجم، داسي الآليات الخاصة بالتجاهل لتلعب لعبتها : من هنا

حركة شاركوا التي أوقفت عرضاً عمومياً كان قد بدأ الأمر فيه بهامى حلالاً - « هذا » (أشياء الجنس)؛ ومن هنا أيضاً، وبشكل أكثر توازناً، الجو النديريجي، على مر المراتب، لكل ما قيل بخصوص الجنس وأبان عنه المرضى، بل أيضاً لكل ما راعاه وطببه وإستداعه الأطباء أنفسهم، والذي حدفته الملاحظات، المنشورة كله تقريباً⁽¹⁾، إن المهم، في هذه القصة، ليس هو أنه تم رفض النظر أو الإستماع، ولا إرتكاب الخطأ، ولكن المهم قبل كل شيء هو أنه تمت، حول الجنس وبخصوصه، إقامة جهاز ضخم لإنتاج الحقيقة، حتى ولو كانت ستطمس في آخر لحظة، المهم هو أن الجنس لم يكن وحسب مسألة إحساس ولذة، مسألة قانون أو حظر، ولكنه كان أيضاً مسألة صواب وخطأ، وأن حقيقة الجنس أصبحت شيئاً أساسياً، نافعة أو خطيرة، ثمينة أو مخيفة؛ وبكلمة أن الجنس قد تشكل كرهان للحقيقة. وإذن، فالذي يجب الكشف عنه ليس هو عتبية عقلانية جديدة قد يكون فرويد - أو غيره - هو الذي سجل إكتشافها، ولكن هو الشكل التدريجي (وكذلك التحولات) له لعبة الحقيقة والجنس » هذه، التي تركها لنا القرن التاسع عشر، والتي لا شيء يدل، حتى ولو كنا قد غيرناها، على أننا قد تحررنا منها. فالتحاملات، والتهربات، والتجنبات لم تكن ممكنة ولم تنتج آثارها إلا على خلفية هذه المهمة الغريبة : قول حقيقة الجنس. وهي مهمة لم تبدأ مع القرن التاسع عشر، حتى ولو كان مشروع « علم » هو الذي منحها يرمز شكلاً فريداً. إنها قاعدة كل الخطابات الزائفة، لسادجة والمأكرة، التي يبدو أن معرفة الجنس قد ظلت فيها طريقها لزمن طويل.

(1) - « اطريشلا » Bourneville, Iconographie de la Salpêtrière (1809), pp.110

إن الوثائق غير المنشورة حول دروس شاركوا، التي لأرانت نوحده هي « الساليتريير » ١٥ هي حول هذه النقطة أكثر صراحة من النصوص المنشورة. فالأغيب الحلت والمحدد نقراً فيها بوصف كبير، هناك ملاحظة حطية تلخص جلسة 25 سبتمبر 1877. فقد كانت المريضة تعاني من حالة مصعب هستيري؛ وقد أوقف شاركوا لحظة الأزمة بوصف يديه أولاً، ثم طرف عصا على المبيض، وعندما كان يبريل العصا من على المبيض، فإن الأزمة كانت تعاود الظهور ثانية، وكان يسرع منها بحمل مريضه نستشفى نيترا بلاميل. وحيداً، كانت المريضة تطالب بالعصا المصوب بكلمات لا تتصمى أي محار؛ « لقد تم إحقاق ح التي يستمر هديانها »

هناك، تاريخياً، إجراءات كبيران لإنتاج حقيقة الجنس :

فهناك، من جهة، المجتمعات - وقد كانت عديدة : الصين، اليابان، الهند، روما، المجتمعات العربية - الإسلامية - التي حُصت نفسها بـ « فن إيروسي » (ars erotica). إن الحقيقة، في الفن الإيروسي، تستخرج من المنفعة نفسها، منظوراً إليها كممارسة ومتعة كنجسية؛ وليس بالعلاقة مع قانون مطلق للمباح والمحرم، ولا بالإحالة على مقياس للمعصية. تأخذ المنفعة بعين الاعتبار؛ ولكن أولاً وقبل كل شيء، بالعلاقة مع ذاتها، فهي ينبغي أن تعرف في تلك العلاقة كمنفعة، أي حسب شدتها، وكيفها المميز، ومدتها، وأصدائها في الجسد والنفس. بل أكثر من ذلك : إن هذه المعرفة بحسب أن تستثمر ثانية، بمقدار، في الممارسة الجنسية نفسها، للعمل عليها كما من الداخل وتوسيع آثارها. فعلى هذا النحو، تتشكل معرفة ينبغي أن تظل سرية لا بسبب شك في العار الذي قد يطبع موضوعها، ولكن بضرورة الإبقاء عليها في طبي الكتمان، لأنها، حسب التقليد، قد تفقد، في حال شيوعها، فعاليتها وفضيلتها. لذلك، فإن العلاقة بالمعلم مالمالك الأسرار هي علاقة أساسية؛ فوحده هو الذي يمكنه أن سقلها ويبلغها على السط السري، الباطني، وفي نهاية تلقين يوحه فيه، بمعرفة وصرامة شديدة، تقدم المريد. ومن هذا الفن الأستاذي فإنه يجب على آثاره الأكثر سخاء مما قد يفترض في جفاف وصفاته، أن تغير حدريا ذلك الذي يسقط عليه إمتيازاته : سيطرة مطلقة على الجسد، تمتع فريد، نسيان الزمن والحدود، إكسبير الحياة الطويلة، نفي الموت وتهديداته.

لا تتوفر حضارتنا، في مقارنة أولية على الأقل، على « فن إيروسي ». وبالمقابل، فإنها الوحيدة، من دون شك، التي تمارس « علماً جنسياً » (scientia sexualis). أو بالأحرى، الوحيدة التي طورت، على مر القرون، لقول حقيقة الجنس، إجراءات تستظم بالأساس على شكل ملسلطة - المعرفة يتعارض بكيفية صارمة مع فن المسامرات والسر العظيم : يتعلق الأمر بالإعتراف.

لقد وصفت المجتمعات العربية، منذ العصر الوسيط على الأقل، الإعتراف من بين الإحصاءات الطاهرة. ه الأساسه التي تنعمر منها إنتاج الحقيقة : تنظيم سر

الثبوتية من طرف المحمم الديني في لائران سنة 1215⁽¹⁾، بمم بمسات الإعراف التي أعقبته، تراجع الإحراءات الإنتهامية في القضاء الحساني، إحتما، إحتبارات الجرم والذنب (الإيمان، الميازات، أحكام الله) وتطور مناهج لإستطاق والسحري، الأهمية المتزايدة لتدخل الإدارة الملكية في متاعة الحروقات، وذلك على حساب طرائق المعاملة الخاصة، قيام محاكم التفتيش ؛ لقد ساهم كل هذا في إعطاء لإعتراف دورا مركزيا في نظام السلطات المدنية والدينية . إن تطور كلمة «إعتراف» والوظيفة القانونية التي عينتها، هو في حد ذاته شيء متميز : فمن «الإعتراف» كضمانة للوضع، للهوية والقيمة المسمحة لشخص ما من طرف آخر، تم الإنتقال إلى «الإعتراف» كتعرف لشخص ما على أفعاله وأفكاره الخاصة به . لقد أثبت لفرد ذاته، لزمن طويل، بمرجعية الآخرين وتحلي رباطه بغيره (الأسرة، الولاء، الحماية)؛ ثم، بعد ذلك، تم تشييته في ذاته بخطاب الحقيقة الذي كان قادرا أو مرعما على إقامته حول نفسه . هكذا إندرج الإعتراف بالحقيقة في قلب إجراءات التفردن بالسلطة.

وعلى أية حال، فبحانب طقوسيات الإختبار، وبحانب الضمانات التي كانت تقدمها سلطة التقليد، وبحانب الشهادات، ولكن أيضا الطرائق المعقدة والعالمة للملاحظة والبرهنة، صار الإعتراف، في الغرب، إحدى التقنيات الأعلى تقييما لإنتاج الحقيقة . وقد أصبحنا منذ ذلك الحين مجتمعا معترفا بشكل غريب . لقد نشر الإعتراف آثاره بعيدا : في القضاء، في الطب، في التربية، في الروابط الأسرية، في العلاقات العرقية، في لنظام الأكثر يومية، وفي الشعائر الأكثر إحتمالية ؛ إننا نعرف بجرائمنا وذنوبنا، بأفكارنا ورغباتنا، بماضينا وأحلامنا، وبطفولتنا ؛ إننا نعترف بأمراضنا ومعاتتنا ؛ ونحرص بأكثر دقة على قول ما يصعب على القول ؛ نعترف أمام الملأ وفي بضايق الحياة الخاصة، نعترف لأبائنا ومربينا، لأطبائنا ولمس بحهم، ونسر لأنفسنا، في السراء والضراء، بإعترافات يستحيل نقلها للآخرين،

(1) - لائران (Lairan)، هو قصر يرحع ساؤه إلى زمن روما القديمة، وقد ظل بشكل مقرا للبابوات على امتداد عشرة قرون (هامش للترجم) .

ونحولها إلى كتب . فنحن نعتزف - أو نحن مجبرون على الإعتراف . وعندما لا يكون تلقائيا، أو مفروضا من قبل واجب أو ضرورة داخلية، فإن الإعتراف ينتزع إنزاعا ؛ فنحن نطارده في النفس، أو ننتزعه من الجسد . ومنذ العصر الوسيط، يرافقه التعذيب كظلي له، ويدعمه عندما يتهرّب : توأمان أسودان⁽¹⁾ . ومثل الحمان الأكثر تجرّد، فإن أكثر السلطات دموية تحتاج إلى الإعتراف . وهكذا صار الإنسان، في الغرب، حيوانا معترفا بامتياز

من هنا بدون شك هذا التحول في الأدب : فمن متعة الحكيم والإستماع، التي كانت مركزة على السرد الملحمي أو العجائبي لـ «إمتحانات» الشجاعة أو القداسة، تم الإنتقال إلى أدب منتظم على المهمة اللامتناهية لإستخراج، من عمق الذات نفسها، وبين الكلمات، حقيقة يغري بها الشكل ذاته للإعتراف كشيء، لا سبيل للوصول إليه . ومن هنا أيضا هذه الطريقة الأخرى للفلسف : البحث عن العلاقة الأساسية بالحقيقة، لا ببساطة في الذات نفسها - في معرفة ما تمّ سنيانه، أو في أثر أصلي ما - وإنما في فحص الذات الذي يحلص من خلال كثير من الإطباعات العابرة، اليقينيات الأساسية للشعور . إن واجب الإعتراف يرد إلينا الآن إنطلاقا من نقاط مختلفة شتى، وقد إدمج فيها أعمق ما يكون الإندماج حتى أننا لم نعد ندركه كآثر لسلطة تحضعا؛ بل يبدو لنا، بالعكس من ذلك، أن الحقيقة، في أعمر أعماقنا، لا «تطلب» سوى أن تظهر ؛ وأنها إذا كانت لا تتمكّن من ذلك، فلأن شيئا ما يمنعها، وأن عنف سلطة ما يثقل عليها، وأنها لا يمكنها أن تلفظ أخيرا إلا بدفع ثمن نوع من التحرير . فالإعتراف يحرر، والسلطة تسكت ؛ والحقيقة لا تنتمي إلى نظام السلطة، ولكنها في قرابة أصلية مع الحرية : تلك هي بعض من الموضوعات التقليدية في الفلسفة، التي ينبغي على «تاريخ سياسي للحقيقة» أن يلقبها ببيان بأن الحقيقة ليست حرة بالطبيعة، ولا الخطأ مقدر، ولكن إنتاجها تحترقه كله روابط السلطة . ولعل في الإعتراف خير مثال على ذلك .

(1) - لقد كان الصيغون الصوماليون يراوح بين التعذيب والإعتراف، على الأقل بالنسبة للعبيد . أما القانون الروماني الأهميرالديني، مما هو مشهور به، الجاسية . وسعود إلى هذه المسائل في كتاب «سلطنة الحمة»

إنه يحب أن سجد بحر أنفصا بهذه الحيلة الداحلية للإمام، لحيي نصح للمراقبة ولنصح الكلام والتفكير، دورا أساسيا ؛ ويجب أن نحول لأنفسنا نمثلا معكوسا عن السلطة لنعتقد بأنها تحدث لنا عن الحرية هي كل هذه الأصوات لنتي نجتري منذ زمن طويل في حضارتنا، الأمر الهائل بوجوب قول من نحن، وماذا فعلنا، ماذا نتذكر وماذا نسيينا، ما نخفيه وما يختفي، مالا نفكر فيه وما نفكر لنا لا نفكر فيه. إنها صنعة ضخمة خضع إليها الغرب أحيالا متلاحقة من أجل تخصيص البشر ؛ أعني تشكيلهم كـ «دوات» معنوي الكلمة، وهذا في الوقت الذي كانت فيه أشكال أخرى من العمل تؤمن تراكم رأس المال. ولنتخيل كم كان يظهر مفرطاً، في بداية القرن الثالث عشر، الأمر الصادر إلى كل المسيحيين بوجوب الركوع، على الأقل مرة في السنة، للإعتراف بكل خطاياهم دون سريان أي منها. ونفكر سبعة قرون بعد ذلك في هذا المحارب الصغير، لغامض الذي جاء ليتحقق، في عمق الجبل، بالمقاومة الصربية، والذي طلب منه رؤساؤه أن يكتب حياته، وعندما أتى بتلك الأوراق السيئة، المخربشة في جنح الظلام، لم ينتفت إليها، وقيل له فقط : «أعد، وقل الحقيقة». فهل ينبغي على المسوعات الشهيرة للعة، التي يمنح بها كل هذا الثقل أن نسمينا هذه العبودية الالفية للإعتراف ؟

والحال أنه، منذ الثوبة المسيحية إلى اليوم، شكل الجنس مادة متميزة للإعتراف. يقال إن هذا هو ما نخفيه. وماذا لو كان، بالعكس، وبطريقة خاصة جدا هو ما نعترف به ؟ وماذا لو لم يكن واجب إخفاءه سوى وجهها آخر لوجب الإعتراف به (التكتم عليه بكيفية أفضل وبأكبر قدر من العناية كلما كان الإعتراف به أكثر أهمية، يقتضي طقوسية أكثر دقة وبعد. بآثار أكثر حسما) ؟ وماذا لو كان الجنس في مجتمعنا، وعلى مسافة قرون الآن، هو ما وضع تحت النظام الصارم للإعتراف ؟ إن تخطيب الجنس الذي تحدثنا عنه أعلاه، وإنتشار وتقوية المتأين الجنسي، هما ربما وجهان لنفس الجهاز ؛ فهما يتمفصلان فيه بفضل العصر المركزي للإعتراف الذي يجبر على التلفظ الحقيقي للفراة الجنسية - أي كان تطرفها. لقد كانت الحقيقة والجنس، في اليونان، يرتبطان في شكل التربية، بانتقال معرفة ثمينه، جسدا لجسد ؛ وكان الجنس يستخدم كعماد للتأهيل إلى المعرفة : أما بالنسبة إلينا

لنحس، ففي الاعتراف نربط الحقيقة بالجس، بالتعبير الإجباري والشامل عن سر
فردى. وبك هذه المرة، فإن الحقيقة هي التي تستخدم كسد للحس وتجلياته.

بيد أن الاعتراف هو طقس خطاب تنطابق فيه الذات المتكلمة مع ذات
المفروطة : وهو أيضا طقس يستشر في علاقة سلطة، لأنه لا يمكننا أن نعرف
دون الحضور المرضي على الأقل لشريث ليس ببساطة محاطا، ولكنه لسلطة
التي تطلب الاعتراف، وتفرضه، وتقدره، وتتدخل للحكم، والعقاب، والثواب،
والمواساة والمصالحة : طقس تتوثق فيه الحقيقة بالعائق والمقاومات التي كان عليها
أن ترفعها لتصاغ : وأخيرا طقس يحدث فيه مجرد التلفظ وحده، في استقلال عن
عواقبه الخارجية، عند من يتلفظ به تغييرات داخلية ملازمة : فهو يبرؤه، ويحرره،
ويطهره، ويكفره عن ذنوبه، ويعدده بالخلاص. لقد إندرجت حقيقة الجنس، على
إمتداد قرون، على الأقل من حيث الأساس، في هذا الشكل الخطابى. وليس أبدا
في شكل التعليم (التربية الجنسية ستقتصر على المبادئ العامة وقواعد للحدود)
: وليس في شكل التنقيح والمسارة (الذي ظل بالأساس ممرسة صامتة، وحده فعل
إفقاد السراة أو إزالة البكارة يجمعها فقط مضحكة أو عنيفة). وواضح أن هذا
الشكل هو أبعد ما يكون عن ذلك الذي يحكم « الفن الإيروسي ». إن خطاب
الإعتراف، بابنية السلطوية المحيثة له، لا يمكنه أن يأتي من فوق كما في « الفن
الإيروسي » وبالإرادة المطلقة للمعلم، ولكن من تحت، بكلمة مطلوبة، مجبرة،
تكسر بضغط إجبارى خواتم التحفظ أو النسيان. فما يفترضه كسر ليس مرتبطا
بالثمن الباهض لما عليه أن يقوله وبالعديد القليل لأولئك الذين يستحقون الإفادة
منه : ولكن بالغة الغامضة ووضعته العامة. إن حقيقته ليست مضمونة من قبل
السلطة المتعالية للاستاذية، ولا من قبل التقليد الذي يقله، وإنما بالرابطة، بالإنتماء
الأساسى في الخطاب بين الذي يتكلم وما يتكلم عنه. وبالمقابل، فإن سلطة الهيمنة
ليست من جانب الذي يتكلم (لأنه هو المضطر إلى ذلك)، وبك من جانب الذي
يصفى ويسكت : ليست من جانب الذي يعرف ويحيى، ولكن من جانب الذي
يسأل والذي من المعروض أنه لا يعرف. وأخيرا، فإن خطاب الحقيقة هذا إنما يأخذ
مفعله، لا من « المعناه » ولكن من « لحيته » من يتنزع منه. وهكذا، فنحن بعيدون، بهذه

الحقائق المعروفة بها، عن التلميحات العامة للتمتع، سمسها، صهسها، إيساسمي .
بالمقابل، إلى مجتمع إنظم، لا حول يتقال السر، ولكن حول الصعود البطيء
للإعتراف، المعرفة الصعبة بالجنس.

نقد كان الإعتراف، ولأول حتى اليوم، هو الإطار العام الذي يحكم إنتاج
خطاب الحقيقة حول الجنس. إلا أنه قد عرف، مع ذلك، تغييرات هائلة. فلزمن
طويل، ظل الاعتراف مندمجا بقوة في ممارسة الشوة. ولكنه فقد، شيئا فشيئا،
منذ البرونستانتية، والإصلاح- المضاد، وبيداغوجية القرن الثامن عشر وطب القرن
التاسع عشر، فقد تموضعه العقوسي والحصري؛ فلقد إنتشر؛ وقد إستخدم في
سلسلة كاملة من العلاقات: أبناء وآباء، تلاميذ ومربين، مرضى وأطباء الصحة
العقلية، حامين وأحصائيين. فالذوابع والآثار التي منتظرها منه قد تنوعت، كما
تنوعت الأشكال التي ينحدها ' إنسنتطقات، إستشارات، روايات السير الذاتية،
رسائل؛ إنها تستودع وتسجل وتجمع في ملفات وتنشر ويعلق عليها. ولكن
للإعتراف يفتح بالخصوص، إن لم يكن على ميادين جديدة، فعلى الأقل على
كيفيات جديدة للاحاطة بها. فلم يعد الأمر يتعلق وحسب بقول ما تم فعله
الفاعل الجنسي - وكيف؛ وإنما فيه وحوله بإسترجاع الأفكار التي ضاعفت،
والهواجس التي نصاحبه، والصور والرموز والتموجات ونوعية اللذة التي تسكنه.
ولمرة الأولى بدون شك، إنشغل مجتمع بالتماس وسماع الإعتراف ذاته للمتع
الفردية.

تأثير إجراءات الإعتراف، تموضع متعدد لضعفها، توسيع لميادنها: هكذا،
تشكل شيئا فشيئا أرشيف هائل لمنع الجنس. ولزمن طويل، كان هذا الأرشيف
ينمحي بقدر ما كان يتشكل. لقد كان يمر دون أن يترك أي أثر (هكذا كان
يربده الإعتراف المسيحي)، إلى أن بدأ الطب، والصب العقلي، والبيداغوجيا
أيضا، يشته ويرسخه: كامب (Campe)، سالزمان (Salzmann)، ثم بالخصوص
كان (Kaan)، كرافت - إيبخ (krafft-Ebing)، تارديو (Tardieu)، مول (Molle)،

هافلوك هيلس (Havelock Ellis)، كل هؤلاء جمعوا بعناية كل هذه العنائنية البئيسة للمتغاير الجنسي . وهكذا، بدأت المجتمعات الغربية في فتح السجل اللامتناهي لمتغاييراتها، فلقد أقامت معشيتها، وشدت تصنيفها ؛ وقد وصفت الإحتلالات اليومية كالغرائب والتناقضات . على أن هناك نقطة مهمة في هذه السيرة: إنه من السهل أن نهزأ باطباء الصحة النفسية للقرن التاسع عشر، الذين كانوا يعتقدون بقوة عن الفضائح التي كان عليهم أن يعطوها الكلمة، وذلك بإثارة « الإعتداء على الأخلاق » أو « إختلالات الحاسة التوالدية » . ولكنني مستعد، بالأحرى، أن اثني على جديتهم ؛ لقد كان لهم حس مرهف بالحدث . لقد كانت لحظة كان فيها على المتع الأكثر غربة أن تقيم حول نفسها خطاب حقيقة كان عليه أن يتفصل لا على الخطاب الذي يتحدث عن الدنْب والخلاص، عن الموت والخلود، ولكن على الخطاب الذي يتحدث عن الجسد والحياة - أي على خطاب العلم . لقد كان هناك فعلا ما يجعل الكلمات ترتعش ؛ حينئذ بدأ يتكون هذا الشيء غير المحتمل : علم - إعتراف، علم كان يستند إلى طقوسيات الإعتراف ومضامينه، علم كان يفترض هذ الإنزعاج المتعدد والملحاح، علم يعطي نفسه موضوع غير القابل للإعتراف - المعترف به . فضيحة، بطبيعة الحال، وعلى كل حال تقرّر الخطاب العلمي، الذي كان على درجة عالية جدا من المؤسسية في القرن التاسع عشر، عندما كان عليه أن يتكفل بهذا الخطاب النحتي . مفارقة نظرية ومنهجية أيضا : فالنقاشات الطويلة حول إمكانية تشكيل علم بالذات، وصلاحيّة الاستبطان، وبداية المعيش، أو الحضور الواعي للشعور، كانت تجيب بلا شك عن هذه المشكلة التي كانت محيطة لإشتغال خطابات الحقيقة في مجتمعنا : هل يمكن مفصلة إنتاج الحقيقة حسب النموذج القانوني - الديني القديم للإعتراف، وإنزعاج الإعتراف حسب قاعدة الخطاب العلمي ؟ ولنتركهم يتكلمون أولئك الذين يعتقدون أن حقيقة الجنس قد إنطمست بصرامة أكثر من الماضي، في القرن التاسع عشر، بواسطة آلية رهيبه للمنع وعجز مركزي للخطاب . عجز ؟ كلا، ولكن نريد من اكتشافه، تضعيف، كثرة الخطابات بدل قنتها، وعلى كل حال تداحل بين علم بعض الإنساج الخفيفة : إحرارات الإعتراف والإستدلالية العلمية .

وعوض القيام بحمات الأحصاء والمداحات والأحلافات الذي «لأب» في القرن التاسع عشر خطابات الحقيقة حول الجنس، لعله قد يكون من الأمثل إبراز الطرائق التي بواسطتها شغلت هذه الإرادة المعرفية المتعلقة بالجنس، التي تثير العرب الحديث، طقوسيات الإعراف في حطاطات الإنظام العلمي : فكيف تمكنا من تشكيل هذا الإنترزع الضخم والتقليدي للإعراف الجنسي في أشكال علمية ؟

1 - « بتقنين عيادي للمحت على الكلام » : تركيب الإعراف مع الفحص، السيرة الذاتية مع إنتشار مجموع علامات وأعراض قابلة للكشف ؛ الإستنتاج، الإستشارة، لدقيقة، التنويم المغناطيسي مع إسترجاع الذكريات، التداعيات الحرة : كل هذه وسائل لإعادة إدراج مسطرة الإعراف في حقل ملاحظات مقبولة علميا.

2 - « بمسألة سببية عامة ومتفشية » : إن وجوب قول كل شيء، والقدرة على التساؤل حول كل شيء، إنما سيوجد تبريره في مبدأ أن الجنس يتوفر على سلطة سببية متعددة الأشكال لا تنفذ. فالحدث الأكثر سرية في التصرف الجنسي - حادث أو إنحراف، قصور أو إفراط - يفترض فيه أنه قادر على إنتاج العواقب الأكثر تنوعا على طول الحياة ؛ فليس هناك مرض أو اضطراب جسدي لم يتخيل له القرن التاسع عشر على الأقل جزءا من سببية جنسية. ومن العادات السيئة للأطفال إلى مرض السل عند الراشدين، إلى السكتات الدماغية عند الشيوخ، إلى الأمراض العصبية و إنحطاط النوع، نسج الطب، السانديومغذ، شبكة كاملة من السببية الجنسية. من الممكن جدا أن يبدو لنا هذا خيالي وغريب ؛ ولكن مبدأ جنس « سبب كل شيء وأي شيء » إنما هو العكس النظري لمتطلب تقني : في ممارسة ذات طابع علمي، تشغيل إجراءات إعراف كان ينبغي أن يكون في ان واحد تاما، دقيقا وثابتا. فالمخاطر الالامحدودة التي يحملها الجنس معه تبرر الطابع الشمولي للتحقيق التفتيشي الذي يخضع له.

3 - « بمبدأ كمون داخلي ملازم للجنسانية » : إذا كان يجب إنترزع حقيقة الجنس بواسطة تقنية الإعراف، فليس ببساطة لأن هذه الحقيقة صعبة على القول، أو محكومة بممنوعات الإحتشام، ولكن لأن إشتغال الجنس مسألة غامضة، ولأن

من طبيعته أن يملأ وأن طاقته وآلياته تنهز؛ ولأن سلطته السببية سرية جريها. إن القرن التاسع عشر، بدمجه للإعتراف في مشروع خطاب علمي، قد حوّل : فالإعتراف لم يعد ينصب على ما يود المرء إخفاءه وحسب، ولكن على ما يخفى عليه هو نفسه، والذي لا يمكنه أن ينجلي إلا شيئاً فشيئاً بعمل إعترافي يشارك فيه، كل من جانيه، السائل والمسؤول. إن مبدأ كمون أساسي للجسانية يتيح مفصلة إكراه إعترافي صعب على ممارسة علمية. إنه يحب إنتزاعه، وبالقوة، مادام أنه يخنفي.

4 - « منهج التأويل » : إنه إذ كان يجب الإعتراف، فليس لأن الذي نعترف له قد يملك سلطة انقراض والمواساة والتوجيه وحسب، ولكن لأن عمل الحقيقة التي ينبغي إنتاجها، إذا أردنا تصديقه علمياً، ينبغي أن يمر من هذه العلاقة. إن الحقيقة لا تكمن في الذات وحدها التي، حين نعترف، فإنها تنقلب حاضرة إلى الضوء. بل إنها تتشكل بصورة مردوجة : حاضرة، ولكنها غير تامة، فهي عمياء بالنسبة لمسها عند من يتكلم، ولكنها لا يمكن أن تكتمل إلا عند من يتناقها. فعلى هذا الأخير أن يقول حقيقة هذه الحقيقة العامة : إنه ينبغي مضاعفة كشف الإعتراف بقرعة ما يقوله. فالذي يصعب لن يكون بساطة هو سيد العمران، القاضي الذي يدين أو يبرئ ؛ بل سيكون هو سيد الحقيقة. إن وظيفته تأويلية. وبالعلاقة مع الإعتراف، فإن سلطته ليست هي فرضه وحسب، قبل أن يتم، ولا هي إتخاذ القرار. بعد أن يكون قد لفظ ؛ وإنما هي، من خلاله وبفك رموزه، تشكيل خطاب للحقيقة. وهكذا، فبجعل الإعتراف علامة، وليس دليلاً، وجعل الإنسانية شيئاً يجب تأويله، فقد أعطى القرن التاسع عشر نفسه إمكانية تشغيل إجراءات الإعتراف في التكوين المنتظم لخطاب علمي.

5 - « بتطبيب آثار الإعتراف » : إن الحصول على الإعتراف وآثاره إنما يعاد نرميزه في صورة عمليات علاجية. الأمر الذي يعني أولاً بأن ميدان الجنس لن يعود موضوعاً وحسب على سجل الخطيئة والذنب، الإسراف أو الخرق، ولكن تحت نظام السبب، المرص (الذي ليس هو تحويله) ؛ ولأول مرة تم تعريف مرضية حاصه بالمحسني، المحسني بهو كحفل ذي هشاشة مرضية عالية : سطح إنعكاس

للأمراض الأخرى، ولكن أيضا مركز تصنيفه مرتبة خاصة، مدسمة العربرة، والميول، والصور، واللددة، والتصرف. ويعني هذا كذلك بأن الإحتراف سياخذ معناه وضرورته من بين التداخلات الصبية: مفروض من لدن الطبيب، ضروري للتشخيص، وفعال بعد ذاته في العلاج. إن الحقيقة، إذا قيلت في الوقت المناسب، ولمن يجب أن تقال، ومن قبل الذي هو في آن واحد مالكها والمسؤول عنها، تشفي.

لناخذ علامات تاريخية واسعة: إن مجتمعنا، بقطعه مع تقاليد «الفن الإيروسي»، أعطى نفسه «علما جنسيا». وبشكل أدق، فلقد تابع مهمة إنتاج خطابات حقيقية حول الجنس، وذلك بملائمة الإحراء القديم للإعتراف، ليس من دون عناء، مع قواعد الخطاب العلمي. إن «علم الجنس»، الذي تطور إبتداء من القرن التاسع عشر، حافظ في نواته تناقضا على الطقس الغريب للإعتراف الواجب، الشامل الذي شكل، في الغرب المسيحي، التقنية الأولى لإنتاج حقيقة الجنس. لقد كان هذا الطقس، منذ القرن السادس عشر، قد إنسلخ تدريجيا عن سر الثوبة، وبواسطة توصيل النفوس وتوجيه الضمير - *ars animum* - هاجر نحو البيداغوجيا. نحو علاقات الراشدين بالأطفال، نحو العلاقات الأسرية، نحو الطب والطب النفسي. وعلى كل حال، فمنذ ما يربو على مائة وخمسين عاما، تشكل جهاز معقد لإنتاج خطابات حقيقية حول الجنس: جهاز يتخطى التاريخ بشكل واسع جدا، لأنه يصل الأمر العتيق بالإعتراف بمناهج الأصغاء العيادي. ولعل من خلال هذا الجهاز تمكن شيء كـ «الجنسانية» من الظهور، على أنه حقيقة الجنس وحقيقة متعة.

«الجنسانية»: لازمة هذه الممارسة الخطابية التي تطورت ببطئ والتي هي «علم الجنس». إن السمات الأساسية لهذه الجنسانية لا تترجم تخطا تشوش عليه الإيديولوجيا قليلا أو كثيرا، أو تجاهلا تحمل عليه المخطورات؛ بل إنها تقابل المستلزمات الوظيفية للخطاب الذي ينبغي أن ينتج حقيقة تلك الجنسانية. وفي نقطة إلتقاء تقنية الإعتراف وخطابية علمية، وفي المكان الذي كان ينبغي أن توجد فيه بعض أكبر آليات المطابقة (تقنية الأصغاء، مسددة السببية، مبدأ الكمون،

قاعدة التأويل، ضرورة التطبيب)، تعرفت الجنسية على أنها «الطبيعة»؛ ميدان قابل للإختراق من طرف السيروورات المرصية، وبالتالي ميدان يستدعي تدخلات علاجية، وتدخلات تطبيع؛ حقل من الدلالات ينبغي أن تكشف؛ موقع لسيروورات مختفية بالكليات مميزة؛ مركز لعلاقات سببية لا معرفة، وبكلمة، غامضة تجب في آن واحد مطاردتها والإصغاء إليها. ذلك هو «اقتصاد» الخطابات، اعمى تكمولوجيتها الملزمة لها، ضرورات إشغالها، الخطط التي تستخدمها، آثار السلطة التي تدعمها في العمق والتي تقلها معها وليس نظاما من التمثيلات هو الذي يحدد السمات الأساسية لما تقوله تلك الخطابات. إن تاريخ الجنسية أي تاريخ ما يشتغل في القرن التاسع عشر كميكان الحقيقة مميزة - يجب أن يكتب أولا من وجهة نظر تاريخ للخطابات.

لنتقدم الآن بانفرضية العامة لهذا العمل. إن المجتمع الذي كان ينطور في لقرن الثامن عشر - والذي يمكن أن نسميه كما نريد بورجوازيًا، رأسمالياً أو صناعياً - لم يقابل الجنس برفض أساسي للتعرف عليه بل إنه، بالعكس من ذلك تماماً، قد شغل حهاً كاملاً لإنتاج خطابات حقيقة حوله، فهو لم يتكلم عنه كثيراً وحسب، ولم يرعم كل واحد على الكلام عنه فقط، ولكنه إهتم كذلك بصياغة حقيقته المنظمة. كما لو أنه كان يظن بأنه يحمل معه سرا عظيماً. كما لو كان بحاجة إلى هذا الإنتاج للحقيقة وكما لو كان أساسياً بالنسبة إليه أن يندرج الجنس، لا في اقتصاد للمتعة وحسب، ولكن في السياق المنظم للمعرفة كذلك. هكذا صار الجنس شيئاً فشيئاً موضوع الشك الأكبر؛ المعنى العام والمتلف الذي يحترق بالرغم منا، وجودنا وتصرفاتنا؛ نقطة الهشاشة التي منها تأتينا نهديدات الشر والضرر؛ قطعة الليل التي يحمد بها كل واحد منا في ذاته. دلالة عامة، سركوني، سبب كلي الحضور، خوف لا ينتهي؛ إلى حد أن في «مسألة» الجنس هذه (بالعيني، بمعنى الاستنطاق والأشكلة؛ وبمعنى وجوب الإعراف الإنذماح في حفل للعقلانية) تنطور سيروورتان تحيلان دائماً على بعضهما البعض. فحين يطلب منه أن يقبل الحقيقة (ولكننا، مادام أنه هو السر وأنه يفلت من نفسه بحذرها، لا يمكن أن يقول نحن أنفسنا الحقيقة المصداة أخيراً، والمكتشفة

اخيرا الحقيقة) ، ونطلب منه أن يقول لنا حقيقتهما ، أو بالأحرى نطلب منه أن يقول الحقيقة المختلفة بعمق لهذه الحقيقة عن أنفسنا التي نعتقد أنها نملكها بشعور مباشر . فنحن نقول له حقيقته ، يكشف ما يقوله لنا عنها ، وهو يقول لنا حقيقتنا بتحرير ما يفلت منها . ولعل في هذه اللعبة تشكلت ، ببطء منذ قرون ، معرفة بالذات ، معرفة ليس بشكلها ، وإنما بما يقسمها ، ربما بما يحددها ، ولكن بالخصوص عما يجعلها تفلت من نفسها . لقد بدأ هذا الأمر غير متوقع ، ولكن يجب ألا يدهشنا عندما نفكر في التاريخ الطويل للإعتراف المسيحي والقضائي ، وفي الإنتقالات وتحولات هذا الشكل من المعرفة . السلطة ، العظم الأهمية في القرب ، الذي هو الإعتراف : فحسب دوائر كانت تضيق أكثر فأكثر ، كان علم الذات قد بدأ يدور حول مسألة الجنس . إن السببية في الذات ، ولا شعور الذات ، وحقيقة الذات في الآخر الذي يعرف ، والمعرفة فيها عما لا تعرفه هي نفسها ، إن كل هذا وجد مجالا للإنتشار في خطاب الجنس . ولكن ليس ، مع ذلك ، بسبب خاصية طبيعية ما محتاجة للجنس نفسه ، وإنما بالعلاقة مع خطط للسلطة ملازمة لهذا الخطاب .

« علم الجنس » ضد « الفن الإيروسى » ، من دون شك . ولكن ينبغي أن نسجل بأن « الفن الإيروسى » لم يحتف مع ذلك كنيا من الحضارة العربية ؛ ولا أنه لم يكن حاضرا دائما في الحركة التي بواسطتها حرى البحث عن إنتاج علم بالجسم . لقد كان هناك ، في الإعتراف المسيحي ، ولكن بالخصوص في توجيه وفحص الضمير ، في البحث عن الوحدة الروحية وحب الله سلسلة كاملة من الطرائق تشبه فنا إيروسيا : توجيه المعلم على طول طريق التعلم والتدريب ، تقوية التحارب حتى في مكوناتها الحسدية ، زيادة شدة الآثار بالحصاب الذي يرافقها ؛ أما ظواهر الإمتلاك والوجد ، التي كان لها نواتر كبير في كاثوليكية الإصلاح - المضاد ، فقد كانت من دون شك الآثار غير المراقبة التي تجاوزت النقمة الإيروسية المحايثة لهذا العلم المزهف بالشهوة الجسدية . بل يجب أن ننساءل عما إذا لم يكن « علم الجنس » قد إشتغل منذ القرن التاسع عشر - وتحت مسحوق وضعينه المتأدية ، على الأقل في بعض أبعاده . كما في إيروسى . فربما أن هذا الإنتاج للحقيقة ، كيفما كان تهيبه من النموذج العلمي ، قد أكثر ، وقوى ، بل خفق حتى متعة الذاتية الباطنية . يقال

ألية سلبية للإقصاء والرفض، يا شنعاء شبكه دبيعة من اهتمامات والمعارف والمع
والسلطات ؟ إنه يتعلق، لا بحركة قد تصر بعناد على دفع الجنس المتوحش إلى
منطقة عامضة ما وممتنعة على لبلوغ إليها ؛ وإنما على العكس من ذلك بسيرورات
تنثره على سطح الأشياء والأجساد، تثيره، تظهره وتنطقه، تغرسه في الواقع وتجبره
على قول الحقيقة : لمعان مرثي لدجسي بعكسه تعدد الخطابات، وإصرار السلطات
والأعيب المعرفة مع المتعة.

أليس كل هذا، إلا عبارة عن وهم ؟ إنطباع متمسك قد يعثر وراءه نظر مدقق على
الآلية الكبرى المعروفة للقمع ؟ ففي ما وراء هذه الومضات الفوسفورية، ألا يسغي
العثور على القانول المظلم الذي يقول دائما لا ؟ سيجيب، أو يسغي أن يجيب
البحث التاريخي. بحث حول الكيفية التي تكونت بها معرفة الجنس منذ ثلاثة
قرون بالنماد والكمال ؛ حول الكيفية التي تكاثرت بها الخطابات التي إنخذته
كموضوع لها، وحول الأسباب التي من أجلها أتينا إلى منح ثمن يكاد يكون
باهضا جدا للحقيقة التي كانت تفكر بانتاجها. ولربما أن هذه التحليلات التاريخية
ستنتهي بإزالة ما يبدو أن هذه المسار الأول قد أوحى به. إلا أن مسلمة المنطلق التي
أود التشتت بها لأطول مدة ممكنة، هي أن هذه الأجهزة للسلطة والمعرفة، للحقيقة
وامتنع، إن هذه الأجهزة المختلفة جدا عن القمع، ليست بالضرورة ثانوية ومشتقة؛
وأن القمع ليس، على كل حال، أساسيا ومنحصرا دائما. يتعلق الأمر إذن بأخذ
هذه الأجهزة مأخذ الجد، ويقلب إنجاء التحليل : فبدل قمع عام القبول، وجهل
مقاس مما يفترض أساس معرفه، يجب الإنطلاق من هذه الآليات الإيجابية، المنتجة
للمعرفة، لمكثرة للخطابات، الممثلة على المتعة والمولدة للسلطة، يجب متابعتها في
شروط ظهورها واشتغالها، والبحث عن كيف تنورخ، بالعلاقة معها، وقائع الخطر
أو الطمس المرتبطة بها. وبالأحمال، فإن الأمر يتعلق بتعريف إستراتيجيات السلطة
المحايدة لهذه الإرادة المعرفية. وفي احانة الحاصة بالجنسانية، تشكيل « إقتصاد
سياسي » لإرادة المعرفة.

IV

مركب الجنسية

بماذا يتعلق الامر في هذه السلسلة من الدراسات ؟ بت ترجمة خرافة « الحلي
المفشية للسرة » إلى تاريخ .

إن مجتمعنا يحمل ، في عداد شعاراته ، شعار الجنس الذي يتكلم . الجنس
الذي ساغته ، وبسائه والذي يجيب ، مرعما وذلق اللسان في آن واحد ، بكيفية
مستفيضة . إن آلية معينة ، سحرية بما يكفي لجعل نفسها غير مرئية ، قد إمتولت
عنه ذات يوم . وقد جعلته بقول ، في لغة تحتلظ فيها المتعة بالإرادة ، والرضى
بالتفتيش ، حقيقة ذاته وحقيقة الآخرين . إننا نعيش كلها ، منذ سنين عديدة ، في
مملكة الأمير مانعوعول (Mangogul) : مرتعا لفضول هائل تجاه الجنس ، مصرس على
مساءلته ، نهمين لسماعه وللإستماع إلى ما يقال عنه ، مسرعين إلى إختراع كل
الحلقات السحرية التي يمكنها أن تخرق سره . كما لو كان أساسيا بالنسبة إلينا أن
نستخرج من هذه الشجرة الصغيرة من دواتنا ، لا المتعة وحسب ، ولكن المعرفة أيضا
ولعبة ذكية كاملة تنتقل من الواحدة إلى الأخرى : معرفة المتعة ، متعة معرفة المتعة
- متعة معرفة ؟ وكما لو كان لهذا الغريب الحيواني الذي نسكنه ، من جهته ، اذا
مضولية كافية ، وعيوننا منتبهة ، لسانا وفكرا ، كافيين للإنتقان ، لكي يعرف الكثير
ويكون قادرا تماما على قوله ، بمجرد ما يطلب منه ذلك بشيء من المهارة . فبين كل
واحد منا وجنسنا ، أنتج العرب طلبا ملحا للحقيقة : فعلينا نحن أن ننتزع منه
حقيقته ، مادامت تعلت منه . وعليه هو أن يقول حقيقتنا ، مادام هو الذي يمسك
بها هي الظلام . الجنس المخنصي " الجنس الذي أحفنه إحتشامات جديدة ، والذي
أهلب عليه تعب الفلام المهاد ، الحشمة للمجتمع البورجوازي ؟ على العكس

من ذلك، الجنس المتوهج. فلقد وضع، سد مئات عداوة من السج، في مركز "طلب هائل للمعرفة". طلب مزدوج، لأننا مرغمون على معرفة كل ما يتعلق به، بينما يشك فيه، هو، أنه يعرف كل ما يتعلق بنا.

إن مسألة من نحن، إنما قادنا طريق معين، في ظرف بضعة قرون، إلى طرحها على الجنس، ولكن لا على الجنس لعبيعة (كمعصر في نظام انكاث احى، كموضوع للبيولوجيا)، وإنما على الجنس - التاريخ، على الجنس - الدلالة، على الجنس - الخطاب. لقد وضعنا أنفسنا بأيدينا تحت علامة الجنس، ولكن تحت «منطق للجنس» عوض «فيزياء للجنس». إنه يجب الآن نتخذ : فتحت السلسلة الكبيرة للتقاملات الثنائية (حسد - نفس، شهوة - روح، غريزة - عقل، إندفاعات - شعور) التي كانت تدور وكأنها تحيل الجنس على ميكانيكا خالصة لا عقل لها، توصل الغرب، ليس فقط، ليس بالأساس، إلى ضم الجنس إلى حقل للعقلانية، وهو الأمر الذي قد لا تكون له بدون شك أية أهمية تذكر، طالما ند تعودنا منذ اليونان على مثل هذه «الفتوحات»، ولكنه توصل إلى وضعنا كلياً تقريباً - نحن، وجسدنا، ونفسنا، وفردانيتنا، وتاريخنا - تحت علامة منطق للشهوة والرغبة. فبمجرد ما يتعلق الأمر بمعرفة من نحن، فإن هذا المنطق هو الذي يسعفنا منذ الآن كمفتاح كوني. منذ عشرات السنين، لم يعد علماء الوراثة ينصرون الحياة كتنظيم يتوفر، بالإضافة إلى كل ما يتوفر عليه، على القدرة العربية على التوالد : بل إنهم صاروا يرون في آلية التوالد الشيء ذاته الذي يمهّد إلى العد البيولوجي : ليس رحم الأحياء وحسب، ولكن رحم الحياة نفسها. والحال أنه منذ قرون الآن، وبكيفية كانت بدون شك قليلة "العلمية"، كان المضرون وممارسوا الشهوة العديدين قد جعلوا من الإنسان سقفاً لطفل جنس قهري ملج ومعقول. الجنس، سبب كل شيء.

إن المسألة ليست هي طرح السؤال : لماذا أن الجنس إذن سري إلى هذا الحد ؟ وما هي هذه لقوة التي أحضعته للصمت كل هذا الزمن والتي أتت بالكاد اليوم إلى التراخي، متيحة لنا ربما أن نسأله، ولكن دائماً من منطق القمع وعبر القمع ؟

الواقع أن هذا السؤال، الذي غالبا ما يتكرر في زماننا، ليس سوى الشكل الحديث لتأكيد هائل ولأمر عريق : هناك ترقد الحقيقة ؛ فاذهبوا لمباغثها . Acheronta movebo : قرار قديم .

أنتم الحكماء والعالمون بعمى سام وعميق
أنتم الذين تصورون وتعرفون
كيف، أين، ومتى يتحد كل شيء
... أنتم، الحكماء الكبار، حدثوني عما آلت إليه الأشياء
إكشفوا لي عما حدث لي
إكشفوا لي أين، كيف، ومتى
لماذا وقع لي شيء مثل هذا ؟⁽¹⁾

إنه من الملائم إذن أن نسأل : ما هو هذا الأمر ؟ لماذا هذه المطاردة الكبيرة للحقيقة الجنس، للحقيقة في الجنس ؟

في رواية ديدرو (Diderot)، يكشف العبقري كوكوفا (Cucufa) في عمق حبيبه بين بعض الأشياء التافهة - حبات مباركة، باعودات صغيرة من الرصاص، حبات دواء عفنة - خاتم الفضة الصغير الذي يجعل حجره الكريم المنعكس الأجاس التي نلتقي بها تتكلم . فيعطيه للمسلطان الفضولي . فعلينا نحن أن نعرف أي خاتم عجيب يمنح عندنا مثل هذه القوة، في أصبح أي سيد ثم وضعه آية لعبة للسلطة يسمح بها أو يفترضها، وكيف أمكن لكل واحد منا أن يصير بالعلاقة مع جسمه الخاص وبالعلاقة مع جنس الآخرين نوعا من سلطان طائش ومهتم . إن هذا الخاتم السحري، هذه الخيلة غير المنحطة حين يتعلق الأمر بإطلاق الآخرين، ولكن القليلة العصاة حول ألبنتها الخاصة، هي التي من الملائم أن نجعلها تراثا بدورها، وهي التي يحب أن نتحدث عنها . إنه ينبغي أن نكتب تاريخ هذه الإرادة

(1) - Cf. A. Burgliet, Cité par Schopenhauer in *Métaphysique de l'homme*

للمحقيقة، تاريخ هذا الطلب المعرفي الذي يلعب الحس، مدعرون الآن : تاريخ
إصرار وعناد. فمافنا نطلب من الجنس، فيما وراء معه الممكنة، حتى نعالج بهذا
الشكل ؟ ما هو هذا الصبر أو هذا النهم الذي يدفعنا إلى تشكيله على أنه السر،
السبب المطلق لقدرة، المعنى الحمي، الخوف الذي لا ينقطع ؟ ولماذا، إنقلب مهمة
إكتشاف هذه الحقيقة لصعوبة في النهاية إلى دعوة لرفع المحظورات وتجاوز العقبات
؟ هل كان العمل شاقا جدا إلى حد أنه كان ينبغي فتنه بهذا الوعد ؟ أم أن هذه
المعرفة صارت على مثل هذا الثمن السياسي، الإقتصادي، الأخلاقي - إلى درجة
أنه كان يجب، من أجل إخضاع كل واحد منا إليها، إقناعها ليس بدون معارفة
نانها إنما ستجد فيه تحررها ؟

من أجل تعيين الأبحاث التي ستأتي، ها هي بعض القضايا العامة تتعلق
بالرهان، والمنهج، والميدان الذي ينبغي لاحاطة به، والتحقيقات التي يمكن قبولها
مؤقتا .

الرهان

لماذا هذه الأبحاث ؟ إنني أدرك جيدا أن بعض الشك قد خيم على النظرة الإجمالية التي سطرتها في الصفحات الماضية ؛ ولعل هذا الشك قد يجازف بالقضاء على الأبحاث المفصلة التي إختطتها . لقد كررت القول مائة مرة بأن تاريخ القرون الأخيرة ، في المجتمعات العربية ، لا يبين إلا قليلا عن لعبة سلطة قمعية بالأساس . ولقد نظمت كلامي على تعليق هذا المفهوم ، متظاهرا بجهل أن هناك نقدا كان يجري ، وبطريقة أكثر جذرية بلا شك ، على صعيد آخر ؛ نقدا أنجز على مستوى نظرية الرغبة . فالأليكون الجنس « مفعوعا » ، فإن هذا ما يشكل بالفعل تأكيدا حديدا . ولقد سبق لتحليلين نفسانيين أن قالوه منذ وقت طويل . فقد أنكروا الآلية الصغيرة البسيطة التي تتخيلها بسهولة حينما نتحدث عن القمع ؛ وقد بدت لهم فكرة طاقة متعردة ينبغي إخمادها غير ملائمة لكشف الكيفية التي تتمقصل بها السلطة والرغبة ؛ وقد افترضوهما مرتبطتين على نحو أكثر تعقيدا وأكثر أصلية من هذه اللعبة بين طاقة متوحشة ، طبيعية وحية ، تصعد باستمرار من الأسفل ، وبين نظام أعلى يحاول أن يعيقها ؛ فليس هناك ما يحمل على التخيل بأن الرغبة مفعوعة ، لسبب أساسي وهو أن القانون هو المشكل للرغبة ولينقص الذي يقيمها . إن علاقة السلطة قد توجد سلما في المكان الذي تقوم فيه الرغبة ؛ فمن الوهم إذن إدانتها هي قمع قد يمارس بعديا ؛ ولكن من الضرور أيضا الإنطلاق للبحث عن الرغبة خارج السلطة .

بيد أنني قد تحدثت ، ككيفية غامضة وبإصرار ، وكما لو كان الأمر يتعلق بمعاهيم متكافئة ، باره من « القمع » ؛ وأخرى عن « القانون » ، عن المخطور أو عن الرهانه . لقد أعددت « أداه إجمال » ٢ كل ما يحكي أن غير تضمينها النظرية

أو العممية. ولعلني أتصور جيدا بأنه يمكن أن يقال لي بحق : إنك باحالتك باستمرار على التكنولوجيات الإيجابية للسندة، تحاول أن تريح بأفضل طريقة على الواجهتين ؟ إنك تخلط بين خصوصك تحت صورة الخصم الأضعف، وبماقشتك للقمع وحده تريد تمسقا أن تجعلنا نعتقد بأنك قد تحلصت من مشكلة القانون ؟ ومع ذلك، فأنت تحتفظ من مبدأ السلطة - القانون بالنتيجة العممية الأساسية وهي أنه لا يمكننا أن نفلت من السلطة، وأنها موجودة دائما بشكل مسبق وأنها تشكل هذا الشيء ذاته الذي نحاول أن نعارضها به. فمن فكرة سلطة - قمع، احتفظت بالعنصر النظري الأهم، ولنقده ؟ ومن فكرة السلطة - القانون، أخذت، ولكن للإحتفاظ بها من أجل إستعمالك الخاص، النتيجة السياسية الأكثر تعقيدا.

إن رهان الأبحاث التي ستأتي، هو التقدم لا نحو « نظرية » في السلطة، وإنما نحو « تحليلية » للسلطة : أعني نحو تعريف الميدان المتميز الذي تكونه علاقات السلطة وتحديد الأدوات التي تمكن من تحليله. غير أنه يبدو لي بأن هذه التحليلية لا يمكنها أن تشكل إلا بشرط القضاء كليا والتحرر من تمثل معين عن السلطة، التمثل الذي سأدعوه - سترى بعد قليل لماذا - « قانونيا - خطابيا ». إن هذا التصور هو الذي يحكم موضوعاتية لقمع كما يحكم نظرية القانون المشكل لبرعة. وبعبارة أخرى، فإن ما يميز التحليل الذي يتم بلغة قمع الغرائز عن التحليل الذي يتم بلغة قانون الرغبة هو بالتأكيد كيفية تصور طبيعة ودينامية النزوات، وليس كيفية تصور السلطة. إن التحليلين يلجئان معا إلى تمثل مشترك عن السلطة التي تفقد، حسب الإستعمال الذي تستعمل به والوضع الذي يعترف لها به إزاء الرغبة، إلى نتيجتين متعارضتين : فإما إلى وعد بـ « التحرير » إذا لم تكن للسلطة على الرغبة غير قبضة خارجية، وإما، إذا كانت السلطة مشكلة للرغبة ذاتها، إلى التأكيد : إنكم دائما مخدوعون سلفا، وفضلا عن ذلك، فإنه لا ينبغي أن نتخيل بأن هذا التمثل إنما يخص فقط أولئك الذين يطرحون مشكلة علاقات السلطة بالجنس. بل إنه، في الواقع، تمثل عام جدا، لجدد بشكل متواتر في التحليلات السياسية للسلطة ؟ ولعنه يتجذر دون شك بعيدا في تاريخ الغرب.

وها هي بعض من سماته الرئيسية :

- "العلاقة السلبية." بين السلطة والجنس، لا تقوم أبداً أية علاقة إلا على النمط السلبي : رد، إقصاء، رفض، منع، أو أيضاً طمس أو محو. فالسلطة لا " يمكنها " أن تفعل أي شيء على الجنس والمتع باستثناء أن تقول لها لا ؛ وإذا أنتجت شيئاً، فإنها تنتج غيابات وثرغرات ؛ إنها تحذف عناصر، وتدخل انفصالات، إنها تفصل ما هو متصل، وتعلم حدوداً. أما آثارها، فتأخذ الشكل العام للمحد والنقص.

- "مستوى القاعدة". إن السلطة قد تكون أساساً هي ما يلي على الجنس قانونها. الشيء الذي يعني أولاً بأن الجنس إنما يحدد نفسه موضوعاً بوسطيتها تحت نظام ثنائي : مشروع ولا مشروع، مباح أو محظور. والشيء الذي يعني ثانياً بأن السلطة تحدد للجنس « نظاماً » يشغل في نفس الوقت كشكل للمعقولة ؛ فالجنس إنما ينكشف إنطلاقاً من علاقته بالقانون. وهو ما يعني أخيراً بأن السلطة تحصل بواسطة السطوق بالقانون : فقبضة السلطة على الجنس قد تتم باللغة، أو بالأحرى بفعل خطابي يخلق، من حيث أنه بلفظ، حالة قانونية. إن السلطة تتكلم، وهذه هي القاعدة. أما الصورة الخالصة للسلطة فهي تلك التي قد نجدها في وظيفة المشرع ؛ ولعل غط فعلها قد يكون، بالعلاقة مع الجنس، من نوع قانوني-خطابي.

- "دورة المحذور". لن تقرب، ولن تمس، ولن تستهلك، ولن تمس بالمتعة، ولن تتكلم، ولن تظهر ؛ وفي الحد الأقصى لن توجد، إلا في الضلام والسر. فعلى الجنس قد لا تشغل السلطة سوى قانون المنع. أما هدفها، فهو : أن يتخلى الجنس عن ذاته. وأما وسيلتها في ذلك، فهي : التهديد بعقاب ليس سوى الغاء. تخل عن نفسك بنفسك تحت طائلة أن تزول ؛ ولا تظهر إذا أردت ألا تنمحي. فليس يدوم وجودك إلا بتمن العاءك. إن السلطة لا ترغب الجنس إلا بواسطة محذور يلعب على خيار بين لا وجودين.

- « منطق الرقابة ». إن هذا المحذور يفترض فيه أن يأخذ ثلاثة أشكال ؛ التأكيد على أن هذا ليس مساحاً، والمحيلولة دون أن يقال، وإنكار أنه يوجد. إنها أشكال

صعبة ظاهرياً على التوفيق فيما بينها. ولكن هنا بالذات به جعل نوع من معضلة متسلسل قد يكون ممراً لآليات الرقابة : فهو يربط الوجود واللامشروع واللامعبر عنه بطريقة يكون فيها كل واحد وفي الآن مما مبدأ ومفعول الآخر : فمن المخطور يجب ألا نفلتكم حتى يتم العاؤه من الواقع ؛ وما ليس موجوداً لا حق له في أي ظهور، حتى في نظام الكلام الذي يلفظ لا وجوده ؛ وما يجب أن نسكت به يوحد مبعداً من الواقع على أنه المخطور بامتياز . إن منطق السلطة على الجنس قد يكون هو المطلق المفارقي لقانون يمكنه أن يلغى كأمراً بالوجود، واللاظهور والصمت .

- "وحدة الجهار" . إن السلطة على الجنس قد تمارس بنفس الطريقة على كل المستويات . من الأعلى إلى الأسفل، في قراراتها الشاملة كما في تدخلاتها الدقيقة، وأياً كانت الأجهزة أو المؤسسات التي تستند إليها. فهي قد تعمل بطريقة منتظمة ومكثفة ؛ وقد تشغل حسب الدواليب البسيطة والثابتة للقانون، والمخطور والرقابة : فمن الدولة إلى الأسرة، ومن الأمير إلى الأب، ومن المحكمة إلى الأشياء التابعة للعقوبات اليومية، ومن مستويات السيطرة الاجتماعية إلى البنات المشكلة للذات نفسها، قد نجد، على مستويات مختلفة فقط، شكلاً عاماً للسلطة. إن هذا الشكل هو الحق، بلعبة المشروع واللامشروع، الخرق والعقاب. وسواء منح لها شكل الأمير الذي يصوغ الحق أو الأب الذي يحظر، الرقيب الذي يسكت أو السيد الذي يقول القانون، ففي جميع الأحوال إنما تبسط السلطة وجودها في شكل قانوني، وتعرف آثارها كخضوع. فإمام سلطة هي القانون، فإن الذات المشكلة كذات - الذات الخاضعة - هي الذات التي تمتثل. وهكذا، فقد يقابل التجانس الصوري للسلطة على طول كل هذه المستويات عند من تخضعه - سواء تعلق الأمر بالرعية أمام الملك، أو بالمواطن أمام الدولة، أو بالطفل أمام الوالدين، أو بالتلميذ أمام المعلم - الشكل العام للمخضوع. سلطة مشرعة من جهة، وذات خاضعة من جهة أخرى.

إننا نعتبره تحت الموضوع العامة أن السلطة تقمع الجنس، كما تحت فكرة القانون أمشكالاً لمرعبة، على نفس الميكانيكا المفترضة للسلطة ؛ ميكانيكا معرفة

بكيفية تخديدية عربية. أولا لأن السلطة قد تكون فقيرة في مواردها، مقتصدة في طرائقها، رتيبة في اخطط التي تستعملها، عاجزة عن الابتكار، وكما لو كان محكوما عليها بأن تكرر نفسها على الدوام. ثانيا لأنها سلطة قد لا تكون لها غير قوة «لا» ، فحارج أي وضع يمكن أن تمتع فيه أي شيء، وقادرة فقط على وضع حدود، فإنها قد تكون بالأساس ضد - صاقية ؛ وتلك قد تكون هي مفارقة فعاليتها : عدم إستطاعة أي شيء غير جعل ما تخضعه غير قادر بدوره على أي شيء، إلا ما تسمح له بفعله. وأخيرا لأنها سلطة قد يكون نموذجها قابوسيا بالأساس، مركزا على المملووظ وحده بالقانون وعلى الإشتغال وحده للمحظور. فكل أنماط السيطرة والإمثال والإخضاع إنما قد ترجع في نهاية الأمر إلى معمول الخضوع.

لماذا يقبل هذا التصور القانوني للسلطة بكل هذه السهولة ؟ ومن ثم إلغاء كل ما يمكنه أن يمنحها فعالية منتجة وثرء إستراتيجيا وإيحائية ؟ لماذا في مجتمع مثل مجتمعنا تعدد فيه أجهزة السلطة إلى حد كبير، وتكون فيه طقوسها مرئية جدا وأدواتها أكيدة إلى الحد الذي نعرف، لماذا في هذا المجتمع الذي كان، من دون شك، أكثر المجتمعات ابتكارا لآليات للسلطة، مارة ودقيقة، لماذا هذا النزوع إلى عدم التعرف عليها إلا في الشكل السلبي والعاري للمحظور ؟ لماذا ارجاع أجهزة السيطرة إلى الأجراء وحده لقانون الحظر ؟

هناك سبب عام وخططي يبدو بديها : فشريطة أن تقمع جزءا مهما من ذاتها، يمكن للسلطة أن تتحمل. ونجاحها إنما يتناسب مع ما تتمكن من إخفاءه من آلياتها. وهل يمكن أن تقبل السلطة لو كانت عارية ووقحة كلية ؟ فالسرية، بالنسبة إليها، ليست من نظام انتجاوز والعسف، بل إنها ضرورية لإشتغالها. وليس فقط لأنها تعرضها على أولئك الذين تخضعهم، ولكن ربما لأن هذه السرية هي بالنسبة لهؤلاء ضرورية أيضا : وهل يمكنهم أن يقبلوا بها لو لم يكونوا يرون فيها مجرد حد بسيط لرعبتهم يترك جزءا سفيما ولو صغيرا - من الحرية ؟ بهذا المعنى، فإن السلطة، كحد حالف مرسوم للحرية، هي، في مجتمعنا على الأقل، الشكل العام لمعولسها ، وما أن لدلك سببا تاريخيا. إن أكبر مؤسسات السلطة

التي تطورت في العصر الوسيط - الملكية، الدولة باجبريها - كانت قد ازدهرت على عمق تعددية سلطات سابقة، وإلى حتما صدها : سلطات مكثفة، متداخلة، متنازعة، سلطات مرتبطة بالسيطرة المباشرة أو غير المباشرة على الأرض، بامتلاك الأسلحة، بالقنانة، وبروابط الأقطاع والتبعية. وإذا كانت هذه المؤسسات قد تمكنت من الإنفراص، وإذا كانت قد عرفت، بالإفادة من سلسلة كامنة من التحالفات الخططية، كيف تحظى بالقبول، فذلك لأنها قدمت نفسها كسلطات للضبط والتنظيم والتحكيم والتعهد، ككيفية لإدخال النظام بين هذه السلطات المتنازعة، وتثبيت مبدأ عام لتلطيفها وتوزيعها حسب حدود وتراتب قائم. لقد إشتغلت هذه الأشكال الكبرى للسلطة، أمام القوى المتعددة والمتصارعة، فوق كل هذه الحقوق المتغايرة والمتباينة كمبدأ للحق، مع سمة ثلاثية في أن يتشكل كمجموع موحد، وأن يطابق إرادته بالقانون وأن يمارس من خلال آليات للحظر والعقاب. نصيفته "السلام والعدل" تسجل، في هذه الوضيفة التي كانت تسمى إليها، السلام كتحریم للحروب الإقطاعية أو الخصوصية والعدل ككيفية لتعليق التسوية الخصوصية للنزاعات. ومن دون شك، فلقد كان الأمر يتعلق في هذا التطور لكبريات المؤسسات الملكية بشيء آخر تماما غير صرح قانوني خالص بسيط. ولكن تلك كانت هي لغة السلطة، وذلك كان هو التمثيل الذي قدمته عن نفسها والذي شهدت به كل نظرية القانون العام التي إنشئت في العصر الوسيط والتي أعيد بناؤها إنطلاقا من القانون الروماني. إن الحق لم يكن ببساطة سلاحا إستعمله الملوك بمهارة ؛ لقد كان بالنسبة للمنظومة الملكية نمطها في التجلي وشكل مقبوليتها. فممارسة السلطة، في المجتمعات الغربية، منذ العصر الوسيط، إنما كانت تصاغ دوما في صورة الحق.

لقد عودنا تقليد يعود إلى القرن السابع عشر أو إلى انقرن التاسع عشر على وضع السلطة الملكية المطلقة في خانة لللاحق : التعسف، الظلم، النزوة، الإعتباط، الإمتيازات والإستثناءات، الإستمرار التقليدي لحالات الأمر الواقع. غير أن هذا يعني نسيان هذه السمة التاريخية الأساسية أن الملكيات الغربية إنما تأسست كمنظومات للحق، وعكست نفسها من خلال نظريات للحق وشغلت آلياتها

السلطوية في شكل الحق. هالدوم القديم الذي كان بولانفيليه (Boulainvilliers) يوجهه للملكية الفرنسية - أنها إستعلت الحق والحقوقين لإلغاء الحقوق وإذلال الأرستقراطية - هو بدون شك لوم مبرر إجمالاً. فمن خلال تطور الملكية ومؤسساتها تكون هذا البعد القانوني - السياسي؛ ومع أن هذا البعد لم يكن يقينا ملائماً للكيفية التي مورست بها السلطة وتمارس، إلا أنه كان يشكل الرمز الذي يحسبه تقدم السلطة نفسها وتحدد هي ذاتها كيف ينبغي تفكيرها. إن تاريخ الملكية وتفصيلة وقائع وإجراءات السلطة بالخطاب القانوني - السياسي كانا قد سارا جنباً إلى جنب.

بيد أنه، رغم الجهود التي بذلت من أجل تخليص القانوني من المؤسسة الملكية وتحرير السياسي من القانوني، فلقد ظل تمثل السلطة سجين هذا النسق. ولنضرب من ذلك مثالين: إن نقد المؤسسة الملكية في فرنسا القرن الثامن عشر لم يتم ضد المنظومة القانونية - الملكية، وإنما باسم منظومة قانونية خائفة، صارمة، كان يمكن إدخالها، دون إفراط ولا محالقات، أن تصب كل آليات السلطة، وهذا ضد على ملكية كانت، رغم تأكيداتها، تتجاوز الحق باستمرار وتضع نفسها فوق القوانين. وحينئذ استخدم النقد السياسي كل التفكير القانوني الذي كان قد رافق تطور الملكية، لإدانة الملكية، ولكنه لم يضع موضع تساؤل مبدأ أن الحق يجب أن يكون هو الشكل نفسه للسلطة وأن السلطة ينبغي أن تمارس دوماً في صورة الحق. هناك نوع آخر من النقد للمؤسسات السياسية ظهر في القرن التاسع عشر؛ نقد أكثر جذرية بكثير لأن الأمر كان يتعلق فيه ببيان لا أن السلطة الواقعية كانت تفلت من قواعد الحق وحسب، ولكن أن منظومة الحق نفسها لم تكن غير كيفية لممارسة العنف، وضمنه لفائدة البعض؛ ونمت ظاهراً القانون العام، تشغيل التناقضات ومظالم السيطرة. غير أن هذا النقد للحق لأزال يتم على عمق مسلمة أن السلطة يجب جوهرية، ومثالية، أن تمارس حسب حق أساسي.

والحقيقة أنه، رغم إختلافات العصور والأهداف، ظل تمثل السلطة مسكوناً بها حسب الملكية. ففي التفكير والتحليل السياسيين، لأزال رأس الملك ثم يقطع بعد.

من هنا الأهمية التي لأرائنا تعطى، في نظرية السلطة، لمنحله الحق والعنف، القانون والاشريعة، الإرادة والحرية، وبالخصوص لمنحله الدولة والسيادة (حتى ولو كانت هذه الأخيرة لم تعد تسأل في شخص الملك وإتافي وجود جماعي). إن تفكير السلطة إطلاقاً من هذه المشكلات هو تفكير هذه المشكلات إطلاقاً من شكل تاريخي خاص جداً بمجتمعاتنا : الملكية القانونية. خاص جداً ورغم كل شيء، مرحلي. لأنه إذا كانت كثير من 'شكالة قد بقيت قائمة ولا تزال باقية، فإن آليات للسلطة جديدة جداً قد دخلت شيئاً فشيئاً، وهي آليات غير قديمة على الأرجح للإحتزال إلى مثل الحق. وكما مسرى فيما بعد، فإن هذه الآليات السلطوية هي جزئياً على الأقل تلك التي تكفلت، إبتداء من القرن الثامن عشر، بحياة الناس، الناس كأشخاص. وإذا صح أن القانوني قد تمكن من أن يستخدم بطريقة غير شمولية، بلا شك لتمثيل سلطة متمركزة أساساً على الإقطاع والموت، فإنه يحتل بشكل مطلق عن الطرائق الجديدة للسلطة التي تشتغل لا بالحق ولكن بالتقنية، لا بالقانون ولكن بالتطبيق، لا بالعقاب ولكن بالمراقبة، والتي تمارس على مستويات وفي أشكال تتجاوز الدولة وأجهزتها. لقد دخلنا، منذ قرون الآن، في عت مجتمعي لم يعد يمكن فيه للقانوني أن يلعب إلا دوراً يتناقض بإستمرار لترميز السلطة أو لخدمتها كنسق للتمثل. إن خط منحدرنا يبعدا أكثر فأكثر عن عهد الحق الذي كان سلفاً قد بدأ يتراجع في الماضي يوم كانت الثورة الفرنسية ومعها عصر الدساتير والمذونات يبدوان وكأنهما يعدان به لمستقبل قريب.

إن هذا التمثل القانوني بالذات هو الذي لأزال يشغل في التحليلات المعاصرة لعلاقات السلطة بالجنس. والحال أن المشكلة ليست هي معرفة ما إذا كانت الرغبة غريبة عن السلطة، وماذا إذا كانت سابقة على القانون كما بتخيل ذلك غالباً أو ما كان القانون، على عكس ذلك، هو الذي يشكلها. إن السلطة ليست هنا. فإن تكون الرغبة هي هذا الشيء أو ذاك، فلا زالت على أية حال تتصور بالعلاقة مع سلطة لا تزال دوماً قانونية وخضائية - سلطة تيد نقطتها المركزية في التلطف بالقانون. فنحن لأرنا مشدودين إلى صورة معينة عن السلطة - القانون، السلطة - السيادة التي رسمها مظهروا الحق والمؤسسة الملكية. من هذه الصورة ينبغي أن

نتحرر، أي من الإختيار النظري للقانون والسيادة، إذا أردنا أن نقوم بتحليل للسلطة في اللعبة الملموسة والتاريخية لظرائقها. إنه يجب بناء تحليلية للسلطة لن تأخذ الحق بعد اليوم كنموذج ورمز.

إنني اعترف صراحة بأن مشروع هذا التاريخ للجنسانية، أو بالأحرى هذه السلسلة من الدراسات المتعلقة بالعلاقات التاريخية للسلطة والخطاب حول الجنس، بأن هذا المشروع دائري، بهذا المعنى أن الأمر يتعلق بمحاولتين تحليل احدهما على الأخرى. لمحاول التخلص من تمثل قانوني وسلب للسلطة، والتحلي عن تفكيرها بعبارة القانون، والخطر، والحرية والسيادة: فكيف يمكن، حيث، تحليل ما وقع، في التاريخ الحدث، بخصوص هذا الشيء، الذي هو ظاهريا أحد أكثر الأشياء حظرا في حياتنا وحسدنا، أعني الجنس؟ وكيف تنفذ السلطة إليه، إذا لم يكن على نمط امتنع والسد؟ بآلة آليات، أو خطط، أو أجهزة ومركبات؟ ولكن لنسلم بالمقابل بأن فحصا دقيقا بعض الشيء يبين بأن السلطة في المجتمعات الحديثة لم تحكم، في الواقع، الجنسية على نمط القانون والسيادة؛ ولنقرض بأن التحليل التاريخي قد كشف حضور «تكنولوجيا» حقيقية للجنس، أعقد بكثير، وبالمخصوص أكثر إيجابية بكثير من الأثر وحده ل«الدفاع»، أفلا يحبرنا هذا المثال حينئذ - الذي لا مناص من إعتباره كمثال متميز، مادام أن السلطة كانت تبدو هنا، أفضل من أي مكان آخر، أنها تشتغل كمحظور - على أن نصدر، بخصوص السلطة، عن مبادئ للتحليل لا تتعلق بمنظومة الحق وبشكل القانون؟ يتعلق الأمر إذن، في آن واحد، وبإعطاء أنفسنا نظرية أخرى للسلطة، بتكوين شبكة أخرى للكشف التاريخي؛ وبالنظر عن قرب في مادة تاريخية كاملة، بالتقدم شيئا فشيئا نحو تصور آخر للسلطة. أي، في آن واحد تفكير الجنس بدون القانون، والسلطة بدون الملك.

المنهج

وإذن : تحليل تكوين صنف من المعرفة حول الجنس، لا بعبارات القمع أو القانون، ولكن بعبارات السلطة. غير أن كلمة « سلطة » هذه إنما تخاطر بإثارة كثير من اللبس وسوء الفهم. سوء فهم يتعلق بهويتها، وشكلها ووحدةها. إنني لا أعني بالسلطة « السلطة » كمجموع مؤسسات وأجهزة تؤمن خضوع المواطنين في دولة معطاة. ولا أعني بالسلطة كذلك نمطا للإخضاع قد يكون له، بالتعارض مع العنف، شكل القاعدة. وأخيرا، فإنني لا أعني بها منظومة عامة للسيطرة يمارسها عنصر أو مجموعة على أخرى، والتي قد تخترق آثارها، بإنعراقات متتالية، الجسم الاجتماعي بكامله. إن التحليل، بعبارات السلطة، يجب ألا يصادر، كمعطيات ابتدائية، على سيادة الدولة، أو شكل القانون أو الوحدة الكلية لسيطرة ما ؛ فليست كل هذه الأشياء بالأحرى غير الأشكال النهائية للسلطة. إن بالسلطة يبدو لي أنه يجب أن نفهم أولا تعددية علاقات القوة المحايثة للميدان الذي تمارس فيه، والمشكلة لنظامها ؛ اللعبة التي عن طريق صراعات ومواجهات لا تنقطع تحولها، وتقويها وتقلبها ؛ الدعامات التي تجدها علاقات القوة هذه في بعضها البعض بكيفية تكون سلسلة أو منظومة ؛ أو، بالعكس من ذلك، الانفصامات والتناقضات التي نعزلها عن بعضها البعض ؛ وأخيرا الإستراتيجيات التي نأخذ فيها آثارها، والتي يتجسد رسمها العام أو تبلرها المؤسسي في الأجهزة الدولية، في صياغة القانون وفي الهيئات الاجتماعية. إن شرط إمكانية السلطة، وعلى أية حال وجهة النظر التي نسمح بتعقل ممارستها، حتى في آثارها الأكثر « طرفية »، والتي تسمح أيضا باستعمال آلياتها كشبكة لتعقل الحقل الاجتماعي، إن شرط الإمكان هذا

يجب ألا نبحث عنه في الوجود الأول لنقطة مركزية، في مركز وحيد للسيادة منه قد تشع أشكال مشتقة ونازلة ؛ إن القاعدة المتحركة لعلاقات القوة هي التي تحدث بدون إنقطاع، بلا تساويها، حالات للسلطة، ولكنها دائمة محلية ومتقلبة. الحضور الكلي للسلطة ؛ لا لأنه قد يكون لها إمتياز جمع كل شيء تحت وحدتها التي لا تقهر، ولكن لأنها تحدث في كل لحظة، في كل نقطة، أو بالأحرى في كل علاقة من نقطة إلى أخرى. فالسلطة توجد في كل مكان ؛ ليس لأنها تشكل كل شيء، وإنما لأنها تأتي من كل مكان. أما «السلطة بما تحتويه كشيء دائم، متكرر، جامد، ذاتي - الإنتاج، فليست سوى مفعول المجموع الذي يرسم إنطلاقاً من كل هذه الحركات، التسلسل الذي يعتمد على كل واحدة منها ويحاول بالمقابل تشيبتها. إنه ينبغي من دون شك أن نكون إسميين ؛ فالسلطة ليست مؤسسة، ولا هي بنية، إنها ليست قوة معينة قد تكون وفقاً على البعض ؛ بل إنها الاسم الذي نمحه لوصعية إستراتيجية معقدة في مجتمع معطى .

هل ينبغي، حينئذ، أن نعكس الصيغة المشهورة ونقول بأن السياسية هي الحرب التي تتواصل بوسائل أخرى لا ربما، إذا شئنا دائماً أن نحافظ على فارق بين الحرب والسياسية، ولكن ربما أمكننا القول بالأحرى بأن هذه التعددية لعلاقات القوة يمكنها أن ترمز - جزئياً وليس كلياً أبداً - إما في شكل «الحرب» وإما في شكل «السياسة» ؛ ولعله قد تكون لنا هنا إستراتيجيتين مختلفتين (ولكنهما قابلتين بسرعة لأن تقلب الواحدة منهما في الأخرى) لدمج علاقات القوة هذه، المختلة، المتغايرة، المتقلبة والمتوترة.

وبإتباعنا لهذا الخط في التفكير، يمكننا أن نتقدم بعدد معين من القضايا :

- إن السلطة ليست شيئاً يكتسب، ينتزع أو يقتسم، شيئاً يحتفظ به أو تتركه يغلب منا ؛ بل إن السلطة تدرس إنطلاقاً من نقاط عديدة لا تخص، وفي لعبة علاقات لامتناهية ومتحركة .

- إن علاقات السلطة ليست في وضع حارجية حيال أمانات أخرى من العلاقات (سيرورات إقتصادية، علاقات معرفية، علاقات حسية)، ولكنها محايث لها ؛

إنها الآثار المباشرة لتفسيحات، والتباينات، والإحتلالات التي حدث داخل تلك العلاقات، وهي بالتبادل الشروط الداخلية لهذه التمايزات ؛ إن علاقات السلطة لا توجد في أوضاع بنية فوقية، مع دور بسيط للتعنق والمواصلة ؛ بل إن لها مباشرة أينما مارسست فعلها دورا منتجا .

- إن السلطة تأتي من الأسفل، بمعنى أن ليس هناك، في مبدأ علاقات السلطة، وكإطار عام، تقابلا ثنائيا وكليا بين المسيطرين والمسيطر عليهم؛ حيث أن هذه الثنائية ترتد، من أعلى إلى أسفل، على جماعات تضيق أكثر فأكثر حتى أعماق الجسم الاجتماعي . يحب بالاحرى إفتراض أن علاقات القوة المتعددة التي تتكون وتلعب في أجهزة الإنتاج، والأسرة، والجماعات الضيقة، والمؤسسات، إنما تستخدم كدعامة لآثار إنفلاق واسعة تخترق مجموع الجسم الاجتماعي . وعندئذ تشكل هذه الآثار حط قوة عام يخترق المواجعات المحلية ويربطها ؛ وبطبيعة الحال، فإنها تمارس على هذه المواجعات إعادة توزيعات وترفصيات، وتجانسات، وإعدادات سلسلية وتقاربات . وبهذا الشكل، فإن الأنماط الكبرى من السيطرة هي الآثار الهيمنية التي تدعمها بصورة متواصلة شدة كل هذه المواجعات .

- إن علاقات السلطة هي في آن واحد قصدية وغير ذاتية . وإذا كانت، في الواقع، قابلة للتعقل، فليس لأنها قد تكون، بلغة السببية، اثرا لمستوى آخر قد « يفسرها »، وإنما لأنها مخترقة من طرف إلى آخر بحساب : فليس هناك سلطة تمارس دون سلسلة من المرامي والأهداف . غير أن هذا لا يعني بأنها تنتج عن إختيار أو عن فرار ذات فردية ؛ يتنفي الا بحث عن القيادة التي تحكم عقلانيتها ؛ فلا الطبقة التي تحكم، ولا المجموعات التي تراقب أجهزة الدولة، ولا أولئك الذين يصنعون أهم القرارات الاقتصادية، يديرون مجموع شبكة السلطة التي تستغل في مجتمع معين (و تشغله) ؛ إن عقلانية السلطة، هي عقلانية حطط صريحة في الغالب على المستوى المحدود الذي تندرج فيه الوقاحة المحلية للسلطة والتي، بترباطها فيما بينها، وبإستدعائها لبعضها البعض، وبانتشارها، وبعثورها في مكان آخر على سندها وشرطها، ترسم في النهاية مركبات عامة : إن المنطق هنا واضح

جدا، والمرامي قليلة للكشف، ومع ذلك يحدث الا يبقى هناك أي شخص يكون قد نصرورها وقليل لصباعتها : وهذا هو الطابع الضمني لكبريات الإستراتيجيات المجهولة، الصامتة تقريبا، التي تنسق حططا مهذاره يكون «مخترعوها» أو المسؤولون عنها غالبا بدون نفاق .

- أين ما كانت السلطة، تكون هناك مقاومة ؛ ومع ذلك، أو بالأحرى من هنا، فإن هذه المقاومة ليست أبدا في وضع خارجية بالعلاقة مع السلطة. فهل يحب القول بأننا نكون بالضرورة « في » السلطة وأننا لا « نفلت » منها، وأن ليس هناك، بالعلاقة معها، أي خارج مطلق، لأننا قد نكون حاضرين حتما للثانون ؟ أم، مادام أن التاريخ هو حيلة العقل، أن السلطة قد تكون هي حيلة التاريخ - السلطة التي تنتصر دائما ؟ قد يكون معنى ذلك تجاهل الطابع العلائقي المحدد لعلاقات السلطة. إن هذه العلاقات لا يمكنها أن توجد إلا بالنسبة لتعدد نقاط المقاومة : فهذه النقاط تلعب، في علاقات السلطة، دور خصم، ومرمى، وسند، وتواء للمسك. وهي حاضرة في كل مكان في شبكة السلطة. وإذن فليس هناك، بالعلاقة مع السلطة، « موقعا » واحدا للرفض الكبير - روح للعصيان، مركز لكل التمردات، انقانون الحاصل للثوري. وإنما هناك مقاوما « ت » هي حالات أنواع : ممكنة، ضرورية، غير محتملة، تلقائية، متوحشة، منعزلة، مدبرة، راحفة، عنيفة، غير قابلة للتصالح، سريعة المعاملة، منتفعة، أو مضحية، وبالتعريف، فهي لا يمكنها أن توجد إلا في الحقل الإستراتيجي لعلاقات السلطة. لكن ليس معنى هذا أنها ليست سوى ردة فعل على تلك العلاقات، العلامة العميقة، التي تكون بالعلاقة مع السيطرة لأساسية صدا منعلا في السهانة دوما، محكوما عليه بالفشل للانهائي. إن لمقاومات لا تتعلق ببعض المبادئ غير المتجانسة ؛ ولكنها ليست مع ذلك خدعة أو وعدا خائبا بالضرورة. إنها الحد الآخر، في علاقات السلطة ؛ وهي تندرج فيها كمواجهة لذود. وإذن، فهي تتوزع أيضا بطريقة غير منتظمة : فقاطا، وعقد ومراكز المقاومة تتناثر بكثيرة أو قليل من الكثافة في الزمان والمكان، منصبة هي بعض الأحيان جماعات أو أفرادا بخمسة بهائيه، مشغلة بعض نقاط الجسد، وبعض لحظات الحياة، وبعض أنماط السلوك. فهل يعمل الأمر بالقطاعات حذره كسرة، بإقسامات شائبة

وكثيفة ؟ أحيانا . غير أنت مواجه . غالبا ، نقاطا للمقاومة متحركة ومرحلية ، تدخل في مجتمع ما إنفلاقات تنتقل ، مكسرة لوحداث ومستعدية لتجميعات ، مخترقة للأفراد أنفسهم ، مقطعة أياهم ومعيدة تشكيلهم . راسمة فيهم ، في اجسادهم ونفوسهم مناطق غير قابلة للإختزال . ومثلما أن شبكة علاقات السلطة تنتهي بشكويين نسيج سميك يخترق الأجهزة والمؤسسات ، دون أن يتموضع فيها بدقة ، كذلك يخترق تناثر نقاط المقاومة التراتيبات الإجتماعية والوحدات الفردية . ومن دون شك ، فإن الترميز الإستراتيجي لنقاط المقاومة هذه هو الذي يجعل ثورة ما ممكنة ، بعض الشيء كالدولة التي تنهض على الدمج المؤسسي لعلاقات السلطة .

وعليه ، فإن في حقل علاقات القوة هذا تجنب محاولة تحليل الآليات . السلطة . وهكذا سنفلت من منظومة الملك - القانون التي بهرت الفكر السياسي لزمن طويل . وإذا كان صحيحا أن ماكيافيل (Machiavel) كد أحد القلائل - وقد كانت هذه بدون شك هي فضيحة « وفاحته » - الذين فكروا سلطة الأمير بعبارات علاقات القوة ، فرما وجب خطو خطوة أخرى ، والإستغناء عن شخص الأمير ، وفك رموز آليات السلطة إنطلاقا من إستراتيجية محايدة لعلاقات انقوة .

وحتى نعود إلى الجنس وإلى خطابات الحقيقة التي تكفلت به ، فإن المسألة التي يتوجب حجب عنها ينبغي إذن ألا تكون هي : في بنية دولية معينة ، كيف ولماذا تحتاج « الـ » سلطة لاقامة معرفة بالجنس ؟ ولئن تكون كذلك هي : بهدف أية سيطرة عامة إستخدمت العناية التي شملت ، منذ القرن الثامن عشر ، إنتاج خطابات حقيقة حول الجنس ؟ ولا هي أيضا : ما هو القانون الذي يتحكم في آن واحد في إنتظامية السلوك الجنسي وفي مصابقة ما كان يقال عنه ؟ ولكن المسألة هي : في صنف معين من الخطابات حول الجنس ، وفي شكل معين من أشكال إنتزاع الحقيقة الذي يظهر تاريخيا وفي أمكنة محددة (حول جسد الطفل ، بخصوص جنس المرأة ، بمناسبة ممارسات الحد من النسل ...) ، ماهي علاقات السلطة ، الأكثر مباشرة ، والأكثر محلية ، التي تشغل ؟ كيف أن هذه العلاقات تجعل هذه الأنواع من الخطابات ممكنة ، وبالعكس كيف تخدم هذه الخطابات تلك العلاقات كسند

لها ؟ كيف أن لعبة علاقات السلطة هذه تتغير بممارستها ذاتها - تقوية بعض الحدود، إضعاف البعض الآخر، آثار المقاومة، إستثمارات - مضادة، بحيث أنه لم يكن هناك، كشيء معطى مرة واحدة، نمط ثابت للاحتضار ؟ كيف تترابط علاقات السلطة هذه فيما بينها حسب منطلق إستراتيجية شمولية تأخذ، إستعداديا، حياة سياسة موحدة وإرادوية للجنس ؟ وإحتمالا : فبدل إحالة كل أشكال العنف اللامتناهية الصغر التي تمارس على الجنس، وكل النظرات المضطربة التي تلقى عليه، وكل المخابئ التي تحجب بها المعرفة الممكنة به على الشكل الفريد للسلطة، فإن الأمر إنما يتعلق بمعطى إنتاج أخطأ حول الجنس في حقل علاقات السلطة المتعددة والمتحركة .

الأمر الذي يقود، بكيفية أولية، إلى وضع أربع قواعد . إلا أن هذه القواعد ليست ضرورات منهج ؛ بل إنها على الأكثر تعليمات حذر وإحتراس .

1 - "قاعدة الملازمة"

تقضي هذه القاعدة بعدم إعتبار أن هناك ميدانا معيا للجنسانية يتعلق، قانونا، بمعرفة علمية، نزيهة وحرّة، ولكن مارست عليه متطلبات السلطة - المتطلبات الإقتصادية أو الإيديولوجية - آليات للمنع . فإذا كانت الجنسية قد تشكلت كميدان يجب أن يعرف، فإطلاقا من علاقات لسلطة أقامت كموضوع ممكن ؛ وبالمقابل إذا كانت السلطة قد تمكنت من إنخاذها كمرمي، فلا تقنيات للمعرفة وإجراءات للمخطأ قد إستطاعت أن تستولي عليها . فبين تقنيات المعرفة وإستراتيجيات السلطة، ليس هناك أية خارجية، حتى وإن كان لكل منها دورها المنعز وكانت تتمفصل على بعضها البعض من مطلق إختلافها . سننتقل إذن مما يمكننا أن نسميه بـ « المراكز المحلية » للسلطة - المعرفة ؛ الروابط التي تنعقد مثلا بين الثابت والمرشد، أو بين المؤمن والموجه ؛ فيها، وتحت علامة « الشهوة الجسدية » التي ينبغي التحكم فيها، نفل أشكال محتدمة من الخطأ - فحصر الذات، إستقطاقات، إحصاءات، ناهيات، معادئات - في نوع من الذهابات والإيابات التي لا تخطأ إلا بالأمور الإحصاء وخطأ المعرفة . وبالمثل، فقد شكل حسد

الطفل المحروس، المخاط في مهده، في فراشه أو في حرفة مدهربه تامله من الآباء والمرضعات واطعمه والمربين والأطباء، المستندين كلهم إلى أقل تجليات حسنه، شكل خصوصاً ابتداء من القرن الثامن عشر، «مركزاً محلياً» آخر للسلطة - المعرفة.

2 - "قواعد التنويعات المتصلة"

تقضي هذه القاعدة بعدم البحث عمّن يملك السلطة في نظام الجنسانية (الرجال، المراهقون، الآباء، الأطباء) وعمّن هو محروم منها (النساء، المراهقون، الأطفال، المرضى)، ولا عمّن له الحق في المعرفة. ومن يبقى عليه بالقوة في الجهل. ولكن يجب البحث بالأحرى عن خطاطة التغييرات التي تتضمنها علاقات القوة في لعبتها ذاتها. إن «توزيعات السلطة»، و«تملكات المعرفة» لا تمثل أبداً سوى إقطاعات آتية، على سيرورات إما تقوية مصاعفة للعنصر الأقوى، وإما قلب للعلاقة. وإما نزايد متاني للحدين معاً. فعلاقات السلطة - المعرفة ليست أشكالا معطاة لتقسيم، وإنما هي «قوالب لتحويلات». إن المجموع الذي تشكل في القرن التاسع عشر من الأب والأم والمربي والطبيب حول الطفل وجنسه، كان قد اخترقته تعبيرات لا متصلة، وانتقالات متوصلة كانت إحدى نتائجها المدهلة قد نخلت في إنقلاب غريب: فعلى حين أن جنسانية الطفل كانت في البداية قد تأشكلت ضمن علاقة كانت تمضي مباشرة من الطبيب إلى الوالدين (في شكل نصائح، وأراء لحراسته، وتهديدات بالنسبة للمستقبل)، فإن في العلاقة من طبيب الأمراض العقلية إلى الطفل وحدث حسانية الكبار أنفسهم ذاتها في نهاية المطاف قد وضعت موضع تساؤل.

3 - "قاعدة التشريط المزدوج"

قد لا يمكن لأي «مركز محلي»، ولا لأي «خطاطة تحويلية» أن يستغنى إذا لم يندرجا، في نهاية المطاف، بواسطة سلسلة من الترابطات المتتالية، في إستراتيجية شاملة. وبالمقابل، فقد لا يمكن لأي إستراتيجيه أن تؤمن آثارا كلية إذا لم تستند إلى علاقات محددة ودقيقة تخدمها لا كتصديق ونتيجة، وإنما كسند ونقطة رمو. وبين هذه وتلك، ليس هناك انفصالا كما لو كان الأمر يتعلق بمستويين مختلفين

(أحدهما مجهري، والآخر عياني كبير) ؛ ولكن ليس هناك أيضا نجاسا (كما لو لم يكن أحدهما سوى الإسقاط المضخم للآخر أو تصغيرا له) ؛ إنه يجب بالاحرى التفكير في التشريط المزدوج لإستراتيجية ما بتمييز التحصيطات الممكنة، والتخطيطات بالغلاف الإستراتيجي الذي يشغلها . على هذا النحو، فإن الأب في الأسرة ليس هو « مثل » الملك أو الدولة ؛ وليس الملك والدولة بإسقاطات للأب على صعيد آخر .

4 - "قاعدة التعدد التاكتيكي للخطابات"

إن ما يقال حول المجلس يجب الا يحلل كسطح إسقاط بسيط لهذه الآليات السلطوية . ففي الخطاب ذاته تتمفصل السلطة والمعرفة . ولهذا السبب بالذات، ينبغي تصور الخطاب كسلسلة من أجزاء منفصلة ليست وظيفتها التاكتيكية منتظمة ولا ثابتة . وبشكل أدق، فإنه ينبغي ألا نتخيل عالما للخطاب منقسم بين الخطاب المتلقى والخطاب المقصي أو بين الخطابات المهيمن والخطابات المهيمن عليه ؛ ولكن يجب تصوره كتعددية من العناصر الخطابية يمكنها أن تلعب في إستراتيجيات متنوعة . إن هذا التوزيع هو الذي يجب إستعادته، مع ما يتضمنه من أشياء مقبلة وأشياء مخفية، من تلفظات مطبوبة وأخرى محظورة ؛ مع ما يفترضه من تنويعات وآثار مختلفة حسب الذي يتكلم، ووضعه السلطوي، والسياق المؤسسي الذي يوجد فيه ؛ ومع ما يتضمنه أيضا من إنتقالات وإعدادات إستعمال لصيغ متطابقة من أجل أهداف متعارضة . فليست الخطابات، أكثر من السكوتات، خاضعة مرة واحدة وإلى الأبد للسلطة أو قائمة صدها . إنه يجب القول بلعبة معقدة ومتقلبة يمكن فيها للخطاب أن يكون في آن واحد أداة وأثرا للسلطة، ولكن أيضا عائقا، مصدما، نقطة مقاومة ومنطلقا لإستراتيجية مضادة . إن الخطابات ينقل وينتج السلطة ؛ إنه يقويها ولكنه أيضا يلغىها، يعرضها، يجعلها هتة ويسمح بالوقوف أمامها . كذلك الصمت والسر يحميان السلطة، ويرسخان محظوراتها، لكنهما أيضا يحلان قضيتها ويعدان لتساهلات عامضة قليلا أو كثيرا فليدع . ١٩٠٠ هـ ، ١٠ ربيع ما كان قد تقدم بإمتياز على أنه « كبر ديب مد

الطبيعة. والتكثيف الكبير للموضوع حول اللواط. هذه المفولة العامصة جدا ،
و لتحفظ العام تقريبا في الكلام عنها أتاح لزمن طويل إشغالا مردوحا : فسواة
قصوى من جهة (عقوبة النار التي كانت لا تزال تطبق في القرن الثامن عشر، دون
أن يكون قد قام ضدها أي احتجاج ذي شأن قبل أواسط لقرن)، وتساهل واسع
جدا (نستنتج بشكل غير مباشر من ندرة الإدانات القضائية، والذي يمكن أن نراه
بشكل مباشر من خلال بعض الشهادات عن تحمعات الرجال التي كان يمكنها أن
توحد في الحيتس أو في الملاحظات). والحال أن ظهور سلسلة كاملة من الخطابات
في القرن انتاسع عشر، في الطب العقلي، والإحتهاد القضائي والادب ايضا،
حول أنواع وما تحت أنواع اللواط، والجنس المثلي، و« الخنثية النفسية »، قد أتاح
يقينا نقدا قويا للمراقبات الإحتماعية في هذه المنطقة من « الشذوذ » ؛ ولكنه
سمح أيضا بتشكيل خطاب « معاكس » : فلقد شرعت اللواط في التكلم عن
نفسها، والمطالبة بمشروعيتها أو « طبيعيتها »، وغالبا ما كانت تفعل ذلك باللغة،
وبالمقولات التي كانت تدن بواسطتها طبيا. فليس هناك من جهة خطاب السلطة،
وأمامه خطاب آخر يعارصه. بل إن خطابات هي عناصر أو كتل تكتيكية في حقل
علاقات القوة ؛ يمكن أن تكون منها خطابات مختلفة وحتى متناقضة داخل نفس
الإستراتيجية ؛ وبمعكها، بالعكس من ذلك، أن تتقل دون أن تغير من شكلها
بين إستراتيجيات متعارضة. فمن الخطابات حول الجنس، لا ينبغي أن يطلب قبل
كل شيء عن أية نظرية صمنية تصدر، أو ما هي التقسيمات لأخلاقية التي
تحافظ عليها بإعادة إنتاجها، أو ما هي الإيديولوجيا المهيمنة أو المهيمن عليها
التي تمثلها ؛ وإنما يجب مساءلتها على مستوى إنتاجيتها التكتيكية (ماهي
الآثار المتبادلة للسلطة والمعرفة التي تؤمنها)، وعلى مستوى إندماجها الإستراتيجي
(أية ظرفية وأية علاقة قوة يكون إستعمالها ضروريا في هذه المرحلة أو تلك من
المواجهات المتنوعة التي تحدث) .

إن الأمر يتعلق إجمالا بالتوجه نحو تصور للسلطة يستبدل، إمتياز القانون،
بوجهة نظر الهدف. وإمتياز المحذور بوجهة نظر الفعالية التكتيكية، وإمتياز السيادة
بتحليل حقل متعدد ومتحرك لعلاقات القوة الذي تنتج فيه آثار شاملة، ولكنها

ليست أبدا ثابتة كليا، للسيطرة والهيمنة. النموذج الاستراتيجي عوض نموذج الحق. وهذا ليس باختيار تأملي أو بتفضيل نظري؛ ولكن فعلا لأن إحدى السمات الأساسية للمجتمعات العربية هي أن علاقات القوة التي كانت قد وجدت لزمن طويل في الحرب، بل هي كل أشكال الحرب، تعبيرها الرئيسي، إستثمرت شيئا فشيئا في نظام السلطة السياسية.

الميدان

لا ينبغي وصف الجنسية كإندفاع جامح، غريبة بالصبيعة وعنيدة بالضرورة أمام سلطة تستنفذ هي من جهتها كل قواها لإخضاعها، وتفتل غالباً في التحكم فيها كنية. بل إنها تظهر بالأحرى كنقطة مرور كثيفة بشكل خاص بالنسبة لعلاقات السلطة : بين الرجال والنساء، بين الشباب والشيوخ، بين الأبناء والأبناء، بين المربين والتلاميذ، الكهنة والعامة، بين إدارة وسكان. إن الجنسية، في علاقات السلطة، ليست هي العنصر الأكثر تحمياً، ولكنها بالأحرى أحد العناصر المجهزة بأكبر دواتية : قابل للاستعمال بالنسبة لأكبر عدد من التحركات، ويمكن الإستخدام كنقطة إرتكار، كنقطة اتصال، بالنسبة للإستراتيجيات الأكثر تنوعاً.

ليس هناك إستراتيجية وحيدة، كلية وشاملة، تصلح بالنسبة لكل المجتمع وتنصب بطريقة منسقة على كل تجليات الجنس : فمثلاً، فكرة محاولة إختزال كل الجنس، بشئى الوسائل المختلفة، إلى وظيفته التناسلية، إلى شكله المتغاير الجنسي والراشد، وإلى مشروعيته الزوجية، لا توّضح بدون شك الأهداف العديدة لمخروحة ولا الوسائل المتعددة التي تم تشغيلها في السياسات الجنسية التي تعلقت بالجنسين، في مختلف الأعمار وفي مختلف الطبقات الإجتماعية.

ويبدو، في مقاربة أولية، أنه يحسب أن تميز، إبتداءً من القرن الثامن عشر، بين أربع مجموعات إستراتيجية كبرى طورت، بخصوص الجنس، مركبات متميزة للمعرفة والسلطة. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات لم تنشأ كلها دفعة واحدة وفي هذا الوقت بالذات، إلا أنها قد حققت حينذاك إنسجاماً، وبلعت في نظام السلطة فعالية، وفي نظام المعرفة إنتاجية تسمح بوصفها في إستقلاليتها النسبية.

- "هسترة جسد المرأة" : سيرورة ثلاثية ثم بواسطتها تحليل جسد المرأة - ونهياته وتجريده من أهليته - كجسد مشبع كلياً بالجنسانية ؛ وتم بواسطتها دمج هذا الجسد ، تحت مفعول مرضية قد تكون ملارمة له ، في حقل الممارسات الطبية ؛ وتم بواسطتها أخيراً وضعه في نواحل عضوي مع الجسم الاجتماعي (الذي يجب أن يؤمن خصوبيته المنظمة) ، والفضاء الأسري (الذي يجب أن يكون عنصره الأساسي والوظيفي) ، وحياة الأبطال (التي يستجها والتي ينبغي به أن يضمناها بمسؤولية بيولوجية - أخلاقية تمتد على طول مدة التربية) : فالألم بصورتها السلبية التي هي « المرأة العصبية » تشكل أبرز شكل عن هذه الهسترة .

- «إضفاء الطابع التربوي على جنس الطفل» : تأكيد مزدوج على أن كل الأبطال تقريباً يتعاطون أو بإمكانهم أن يتعاطوا النشاط الجنسي ؛ وأن هذا النشاط الجنسي ، لكونه غير مناسب ، «طبيعي» و«ضد الطبيعة» في آن واحد، إنما يحمل في طياته محاطر جسدية وأخلاقية، جماعية وفردية ؛ فالأبطال يعرفون ككائنات جسية «تمهيدية» ، تحت الجنس وفي الجنس سلفاً ، على خط إنقسام خطير ؛ أما الآباء والأسر والمربون والأطباء ، وعلماء النفس فيما بعد ، فينبغي لهم أن يتكفلوا ، بكيفية متواصلة ، بهذه المذرة الجنسية، الثمينة والخطيرة ، الخطيرة والتي في خطر ؛ ولعل هذه الصياغة التربوية إنما تظهر بالخصوص في الحرب ضد الإستماء التي دامت في الغرب مدة ما يقرب من قرنين من الزمان .

- «إضفاء الطابع الاجتماعي على السلوكات الإنجابية» : مجمعة إقتصادية بواسطة كل الحضور أو التوقيعات المقدمة ، عن طريق تدابير «إجتماعية» أو ضريبية ، إلى خصونة الأرواح ؛ مجمعة سياسية بتحميل الأرواح مسؤولياتهم حيال الجسم الاجتماعي بكامله (التي يحب الحد منها أو على عكس ذلك تقويتها) ، مجمعة طبية بالقيعة المرضية ، بالنسبة للفرد والنوع ، الممنوحة لممارسات مراقبة للولادات .

- واحيراً «إصماء الفئاح الطعقلي على المنعة الشاذة» : لقد تم عزل الغريزة الجنسية ، «إصماء» ، «إصماء» مستقلة ؛ وتم التحليل العيادي لكل أشكال

التشوهات التي يمكن ان تعميمها ؛ ومنح لها دور بصبغ ومرمض على السلوك بكامله ؛ وأخيرا فقد تم انبحث لهذه التشوهات عن نيكلولوجيا بصححية

إن في الإنشغال بالجنس، الذي يصعد على إمتداد كل القرن التاسع عشر، ترسم أربعة صور، موضوعات متميزة للمعرفة، مرامي ونقاط رسوخ بالنسبة لها : المعرفة : المرأة الهستيرية، الطفل المستمني، الزوج المالتوسي والراشد الشاذ، وقد كانت كل واحدة منها لازمة إحدى هذه الإستراتيجيات التي خترقت، كل واحدة بطريقها الخاصة، واستعملت جنس الأطفال، والنساء والرجال.

بماذ، يتعلق الأمر في هذه الإستراتيجيات ؟ بصراع ضد الجنسانية ؟ أم بجهد للإستيعاء على مراقبتها ؟ محاولة لتدبيرها بكيفية أفضل وإخفاء ما يمكن أن تطوي عليه من مرئي وعندي ؟ طريقة لصياغة هذا الجزء من المعرفة الذي قد يكون مقبولا بالكاد أو نافعا ؟ الواقع أن الأمر يتعلق بالأحرى بالإنتاج ذاته للجنسانية. فالجنسانية لا ينبغي تصورها كوع معطى من الطبيعة قد تحاول السلطة فمعه، او كميدان غامض قد تحاول المعرفة، شيئا فشيئا، الكشف عنه. إنها الإسم الذي يمكننا أن نطلقه على مركب تاريخي : لا واقعا تحتيا قد تمارس عليه قبضات صعبة، وإنما شبكة سطح كبيرة ترابط فيها حسب بعض الإستراتيجيات الكبيرة للسلطة والمعرفة، إثارة الأحساد، وتقوية المتع، والحض على الخطاب، وتكوين المعارف، وتقوية المراقبات والمقاومات.

يمكننا أن نقبل بدون شك أن علاقات الجنس قد تمخضت، في كل المجتمعات، عن «مركب للتزاوج» : نظام الزواج، تثبيت وتطوير القربان، وإستقال الأسماء والثروات. غير أن مركب التزاوج هذا، بآليات الإكراه التي تؤمنه، وبالمعرفة المعقدة غالبا التي يستدعيها، قد فقد الكثير من أهميته، بقدر ما كانت السيرورات الإقتصادية والبنيات السياسية لم تعد تجد فيه أداة ملائمة أو سندا كافيا. لقد إبتكرت المجتمعات الغربية وأقامت، خصوصا إبتداء من القرن الثامن عشر، مركبا جديدا يتركب عليه ؛ ودون أن يلقيه، فقد ساهم في أضعاف أهميته. إنه «مركب الجنسانية» : وكمثل مركب التزاوج، فهو يتصل

بالشركاء الجنسيين، ولكن حسب نمط آخر مختلف . يمكن أن نقابل بينهما كطرفي نقيض . فبينما يبنيني مركب التزاوج على منظومة من القواعد تعرف المباح والمحظور، المشروع واللامشروع، يستغل مركب الجنسية تبعاً لتقنيات سلطوية متحركة، متعددة الأشكال وظرفية . وعلى حين أن من بين أهداف مركب التزاوج أن يعيد إنتاج لعبة العلاقات ويحافظ على القانون الذي يحكمها، فإن مركب الجنسية يولد، بالمقابل، إمتداداً دائماً للمبادئ والأشكال المراقبة . إن ما هو ملائم، بالنسبة للأول، هو الرباط بين شركاء بهم وضع معرف ومحدد، أما بالنسبة للثاني، فهي إحساسات الجسد، ونوعية المتع، وطبيعة الإطباعات مهما كانت دقيقة أو ضعيفة . وأخيراً إذا كان مركب التزاوج متمصلاً بقوة على الإقتصاد بسبب الدور الذي يمكنه أن يسعه في انتقال أو تنقل الثروات، فإن مركب الجنسية يرتبط بالإقتصاد عبر وسائل عديدة وخفية، ولكن أهمها هو الجسد - الجسد الذي ينتج ويستهلك . وبإختصار، فإن مركب التزاوج يستظم دون شك على ضبط ذاتي للجسم الإجتماعي الذي له وظيفته المحافظة عليه، من هنا وباطه المتميز مع الحق، ومن هنا أيضاً كون أن اللحظة القوية بالنسبة إليه هي « التوالد » . أما مركب الجنسية، فسبب وجوده ليس هو أن يعيد إنتاج ذاته، وإنما هو أن يتكاثر، ويجدد، ويضم، ويمتكر، ويلج الأجساد بطريقة أكثر فأكثر تفصلاً ويراقب السكان بكيفية أكثر فأكثر شمولية . وعليه، فإنه ينبغي القبول بثلاث أو أربع أطروحات مناقضة لتلك التي تفترضها موضوعة جنسية قمعتها الأشكال الحديثة للمجتمع : إن الجنسية مرتبطة بمركبات حديثة للسلطة ؛ وإبها كانت في توسع متزايد منذ القرن السابع عشر ؛ وأن التنظيم الذي أسند لها منذ ذلك الحين ليس منتظماً على التوالد ؛ فقد إرتبط منذ الأصل بتقوية للجسد - يتضمنه كموضوع للمعرفة وعصر في علاقات السلطة .

فالقول بأن مركب الجنسية قد إستبدل مركب التزاوج قد لا يكون قولاً صحيحاً . يمكن أن نحيل بانه ربما مياتي يوم يكون فيه قد حل محله . ولكن الواقع اليوم، أنه إذا كان سرع إلى تعطله، فإنه لم يلعه ولم يجعله غير ذي

جندوى. وناريجيا، فإن حول ومن مطلق مرث المراه - علاج -، ذهب الحماسه نفسه من القيام. ولقد كانت ممارسه الثوبه ثم فحص الضممه - المرحه الروحي هي نواته المكونه : والخال، كما رأينا من قبل⁽¹⁾، أن ما كان يتعلق الأمر به أولاً هي محكمة التوبه، كان هو الجنس من حيث أنه عماد علاقات ؛ لقد كانت المساله المطروحة هي مسائله العلاقه المباحه أو المحرمه (الحياه الزوجيه، العلاقه الجنسيه خارج الزواج، العلاقه شحص محرم بالدم أو الوضع، الطابع المشروع أو غير المشروع لفعل المعاشرة) ؛ ثم بعد ذلك، تم الإنتقال شيئاً فشيئاً، مع الرعايه الجديده - وتطبيقها في المدارس، والمدارس الإكليريكيه والديابير -، من إشكاليه للعلاقه إلى إشكاليه لـ « الشهوة الجسديه »، أي الحسد، والإحساس، وطبيعته اللده، والحركات الأكثر سرية للشهوة، والأشكال الدقيقه للتلدز وارضى. هكذا كانت « الحسانيه » قد بدأت تنشأ ؛ تنشأ من تقيهه للسلسله كانت في الأصل قد تركزت على الزواج. ومنذ ذلك الحين، فإن لم تنقطع عن الإشغال بالعلاقه مع نظام الزواج وبالإعتماد عليه. لقد سمحت الحليه الأسريه، كما تم تقييمها خلال القرن الثامن عشر، بأن تتطور على بعديها الرئيسيين - المحور روج - زوجة، وأحور والدان - أطفال - العاصر الرئيسيه لمركب الحسانيه (الحسد النسوي، انبساطه الطفولية، تنظيم الولادات، وبقدر أقل دول شك تخصيص الشواد). إنه لا ينبغي فهم الأسرة في شكلها المعاصر كنيه إجتماعيه، إقتصاديه وسياسيه للتزواج تقصي الحسانيه أو على الأقل تلحمها، نحف منها قدر ما يمكن ولا تحتفظ سها إلا بالوظائف النافعه. بل إن لها، على العكس من ذلك، دور ترسيخها وتشكيل سندها الدائم. إن الأسرة المعاصره تؤمن إنتاج جنسانيه ليست متحاسنه مع إمتيازات الزواج، وإن كانت تسمح بأن تكون منظومات للتزواج مخترقه بناكتيك جيد كامل للسلسله كانت تلك المنظومات تجهله إلى ذلك الحين. فالأسره هي مبدل الحسانيه والتزواج : فهي تنقل القانون وبعد القانون إلى مركب احسانيه ؛ وهي تنقل كذلك إقتصاد المتعه وشده الأحاسيس إلى نظام الزواج.

1 - راجع من : آ 3 أعلاه

إن هذا الترابط بين مركب التزاوج ومركب الجنسية هي شكل الأسرة يسمح بفهم عدد معين من الوقائع : أن الأسرة قد صارت منذ القرن الثامن عشر المكان الواجب للتأثرات والعواطف والحب ؛ وأنها قد شكلت بالنسبة للجنسانية نقطة إنشاق متميزة ؛ وأنها لهذا السبب تولد « بؤرة للممارسة العلاقات المحرمة ». إنه من الممكن جدا، هي المجتمعات التي تهيمن فيها مركبات التزاوج، أن يكون حطر العلاقة الجنسية محرم قعدة لا مناص منها وظيعيا. ولكن في مجتمع كمجتمعنا، توجد فيه الأسرة كانشط مركز للجنسانية، والذي تكون فيه مستلزمات هذه الجنسية بدون شك هي التي تحافظ على تلك الأسرة وتمدد وجودها، فإن الفعل الجنسي المحرم يحتل فيها، لأسباب أخرى مختلفة تماما وعلى نمط آخر، مكانا مركزيا ؛ إنه مطلوب فيها بلا إنقطاع ومرفوض، موضوع تسلط ونداء، سر مخيف ومفصل لا بد منه. إنه يظهر على أنه هو ما يحظر بقوة في الأسرة بقدر ما تشتعل كمركب للتزاوج ؛ ولكنه أيضا هو ما يطلب باستمرار لكي تكون الأسرة مركز حث دائم على الجنسية. فإذا كان الغرب قد إهتم إلى حد بعيد، لما يزيد على القرن من الزمان، بحظر الفعل الجنسي المحرم، وإذا كان قد رأى فيه باتفاق شبه تام كونيا إحدى نقاط المرور الضرورية إلى الثقافة، فذلك ربما لأننا قد وجدنا لها وسيلة للدفاع عن النفس، لا ضد رغبة محرمة، وإنما ضد إمتداد وتضمنات هذا المركب الجنساني الذي أقمناه، ولكن الذي كان ضرره الأكبر، من بين حساسات كثيرة، هو الجهل بالقوانين والأشكال القانونية للتزاوج. إن التأكيد على أن كل مجتمع، كائن ما كان، وبالتالي مجتمعنا، يخضع لقاعدة القواعد هذه إنما كان يضمن بأن مركب الجنسية هذا الذي كان قد شرع في التلاعب بآثاره الغريبة - ومن بينها التقوية العاطفية للمفوض الأسري -، لا يمكنه أن يفلت من المنظومة الكبيرة والعنيفة للتزاوج. على هذا النحو قد يسلم الحق حتى في الميكانيكا الجديدة للسلطة. لأن هذه النذات هي مفارقة هذا المجتمع الذي إخترع منذ القرن الثامن عشر كما هائلا من تكنولوجياات السلطة غريبة عن الحق : إنه يحشى آثارها وتكاثراتها، ويحاول إعادة ترميزها في أشكال الحق. فليو سلما بأن عتبة كل ثقافة إنما تتحدد في المحرم المحف، فإن الجنسية - بعد فهمها حسب موضوع، مد عام الأزمان، تحت

علامه القانون والحق. وسنحاول الإنم لوحيما النبي ما منشئ، بدون إصطلاح ومحد من طويل، تعيد بلورة الطرية المافوق ثقافيه لحظر اعرهم، قد حامد بحى تل المرتب الحديث للجنسانية والخطابات الطرية التي ينتجها.

إن ما حدث منذ القرن السابع عشر يمكن أن يقرأ على المحر التالي : فمركب الجنسانية، الذي كان قد تطور في البداية على هوامش المؤسسات الأسرية (في توحيه الضمير وفي التربية)، سيعود شيئا فشيئا للتمركز على الأسرة : وما كان يمكنه أن ينظمه كغريب ومتعذر رده وربما خطير بالنسبة لمركب الزواج - الشعور بهذا الخطر يتجلى في الإنتقادات التي عالما ما كانت موجهة لإنعدام التحفظ لدى الموحين، وفي كل النقاش الذي داره فيما بعد، حول التربية الخاصة أو العامة، المؤسسة أو العائلية للأطفال ⁽¹⁾ - فقد إستعادت الأسرة - أسرة أعيد تنظيمها، وتضييقها بدون شك، ولكن أسرة تقوت يقينا بالعلاقة مع الوظائف القديمة، التي كانت تمارسها في مركب الزواج. أما الأباء والأزواج، فلقد صاروا في الأسرة الفاعلين الرئيسيين لمركب جنسانية يعتمد في اخراج على الأطباء والمربين، وقبما بعد على الأطباء لنفسانيين، والذي يأتي في الداخل لمصاعفة وسريعا لـ «إضفاء الطابع النفسي» أو «إضفاء الطابع الطبقي» على روابط الزواج. وهكذا ظهرت هذه الشخصوس الحديدية : المرأة العصبية، الزوجة الباردة جنسيا، الأم اللامبالية أو مسكونة بالوساوس الإجرامية، الزوج العاجز جنسيا، السادي، الشاذ، انت الهيستيرية أو لهكة عصبية، الصفل المبكر والمرهق سلفا، اللوطي لشاب الذي يرفض الزواج أو يهمل روحته. إنها الصور المحتلصة للزواج العاسد والجنسانية غير الطبيعية ؛ فهي تنقل اضطراب هذه في نظام الأول ؛ وهي بذلك تشكل فرصة لمنظومة الزواج في أن تمرر حقوقها في نظام الجنسانية. من هنا نشأ طلب ملح ومتواصل للأسرة : طلب مساعدتها لحل هذه الألاعيب المحزنة للجنسانية والزواج ؛ ولما أخذت بهذا المركب للجنسانية الذي إستولى عليها من خارج، والذي أسهم في تثبيتها في شكلها الحديث، فقد وجهت إلى أطباء الصحة

⁽¹⁾ - نقتل كل من « مافوق » (Tantuffe) مولير و« مافوق » (Percepteur) لار Lenz، على مسافة قرن من الزمن، لتدخل بين مركب الجنسانية ومركب الخاصة، ودلت في اتجاه الوحيه الروحي بالسبب له لافان، وفي اتجاه التربية بالنسبة له لاربي و.

« تسلم » للطبيب المريض الذي كانت، رغم ذلك، قد أتت به إليه، « ثيابها تحاصر بدون إنقطاع المستشفيات التي كان يوضع فيها المريض على بعراد، بداية تداخلات وتدخلات كانت تزعج باستمرار عمل الطبيب. هذا في حين أنه لم يكن هناك ما يدعو هذه الأسر للقلق: فتدخل المعالج إنما كان يستهدف أساساً أن يعيد إليها أفراداً قابِلين للإدماج في منظومة الأسرة. على أن هذا التدخل، حتى وهو يعمل على الجسد الجنسي، لم يكن يسمح له بأن يصاغ في خطاب صريح. فمن هذه « الأسباب الجنسية » يجب ألا نتكلم: تلك كانت، ملفوضة همسا، هي الجملة التي إلتفتت منها من قم شاركوا أشهر أذن في عصرنا، ذات يوم من أيام 1886.

في فضاء هذه اللعبة بالذات أتى التحليل النفسي لياخذ مكانه، ولكن بتعديل هائل لنظام لفهم وإعادة الإطمئنان لقد كان لا بد له، في البداية، من أن يثير الريبة والحذر والعداء لكونه كان، بدفعه لدرس شاركوا إلى أقصى حدوده، ينشغل بالأخاطة بجنسانية الأفراد خارج المراقبة الأسرية؛ لقد كان يبرز هذه الجنسية لذاتها دون أن يغلفها بالنموذج العصبي؛ بل أكثر من ذلك كان يضع موضع تساؤل العلاقات الأسرية نفسها في التحليل الذي كان يقيمه لتلت الجنسية. ولكن هاهو التحليل النفسي الذي كان يبدو في إجراءاته التقنية أنه يضع إعراف الجنسية خارج السيادة الأسرية، يعود ليحد في العمق ذاته لهذه الجنسية، وكمبدأ لتكوينها وشفرة تعلقها، قانون التزاوج، والألاعب المختلطة للعرس الزوجي والقرابة، والفعل الجنسي المحرم. فالضمانة بأن هنا، في عمق جنسانية كل واحد منا، إنما سنعثر على العلاقة أباء - أبناء، كانت تسمح، وهذا في الوقت الذي كان يبسو أن كل شيء فيه يشير إلى السيرة المضادة، بالمحافظة على شبك مركب الجنسية على منظومة التزاوج. فلم تكن هناك مخاطرة في أن تظهر الجنسية، بالصبيغة، غريبة عن القانون: فهي لا تتشكل إلا به. أيها الأباء، لا تخشوا الذهاب بأطفالكم إلى التحليل: فهو سيعلمهم، على أية حال، بأنهم لا يجبون غيركم. وإيا أيها الأطفال، لا تشكوا كثيرا من أنكم لستم يتنامى وأنكم تعثرون دائما في أعماق أنفسكم على أمكم - الموضوع أو على العلامة المهيمنة للأب: لأن بواسطة تنفذون إلى الرغبة. من هنا، وبعد كثير

من التجمعات والترددات، هذا الإستهلاك الضخم للتحليل في المجتمعات التي كان فيها مركب الزواج ومنظومة الأسرة بحاجة إلى التقوية والدعم. لأن هذا تنوع إحدى النقاط الأساسية في كل هذا التاريخ لمركب الجنسية : لقد نشأ، مع تكنولوجيا « الشهوة الجسدية » في المسيحية الكلاسيكية، بالاعتماد على منظومات الزواج والقواعد التي تحكمها ؛ ولكنه يلعب، اليوم، دورا معكوسا ؛ فهو الذي يتزعزع إلى تدعيم كمي الزواج القديم. إن مركب الزواج والحسابية، من توحيه الضمير إلى التحليل النفسي، وبدورها على بعضهما البعض حسب سيرونة بطيئة عمرها الآن أكثر من ثلاثه قرون، قد عكسا موقفهما؛ ففي الرعاثية المسيحية، كان قانون الزواج يرمز هذه الشهوة الجسدية التي كانت يومئذ في بداية إكتشافها، وكان يعرض عليها بدءا هيكلها كان لا يزال قانونيا ؛ أما مع التحليل النفسي، فاجنسانية هي التي تمنح الجسم وحياة لقواعد الزواج باشباعها رغبة.

إن الميدان الذي يتعلق الأمر بتحليله في مختلف الدراسات التي ستلوه هذا الكتاب، هو إذن مركب الجنسية هذا : تكوينة انطلاقا من الحسد/الشهوة المسيحية ؛ تصوره من خلال الإستراتيجيات الأربعة الكبرى التي إنتشرت في القرن التاسع عشر : جنسنة الطفل، هسترة المرأة، تخصيص الشواذ، تنظيم السكان : كل الإستراتيجيات التي تمر من أسرة ينبغي أن نرى جيدا بأنها لم تكن قوة حظر، وإنما كانت عاملا جوهريا للجنسنة.

أما اللحظة الأولى، فقد تقابل ضرورة تشكيل « قوة للعمل » (وإذن لا « إيفاق » عديم العائلة، ولا طاقة مبذرة، كل القوى مرتدة على العمل) وتأمين إعادة إنتاجها (البروجية، الصنع المنتظم للأطفال) . وأما اللحظة الثانية، فقد تقابل هذه المرحلة التي لا يستلزم فيها إستغلال العمل المأجور نفس الإكراهات العنيفة والجسدية كما كان الشأن في القرن التاسع عشر. والتي لم تعد فيها سياسة الحسد تنصلب حدف الجنس أو حصره في الدور النشألي وحده ؛ إنها تمر بالأحرى من تقيته المتعددة في القوات المراقبة للإقتصاد : إرالة نسام ما فوق - قمعي، كما يقال .

غير انه ؛ إذا كانت سياسة الجنس لا تشمل بالاساس فائدة المعلم ، وإنما جهازا
تقنيا كاملا ، وإذا كان الأمر يتعلق بالآخرى بإنتاج « الحسانية » أكثر مما يتعلق
بجمع الجنس ، فإنه يحب التحلي عن مثل هذا لتقطيع ، والسر بالتحليل في اتجاه
محالف لمشكلة « قوة العمل » ، وبدون شك التحلي عن الطاقوية المتعشبة التي تدعم
« موضوع جنسانية مكموعة لأسباب إقتصادية

التحقيب

يفترض تاريخ اجنسانية، إذا شئنا أن نمحوره على آليات القمع، فطبعتين
إثنتين. حدثت الأولى خلال القرن السابع عشر : ميلاد التحريمات الكبرى،
تضمن الجنسية الراشدة والزوجية وحدها، إقتضاءات الإحتشام، الشجب الواجب
للمجسد، الإصمات والصقل الضروري للعة . ووقعت الثانية في القرن العشرين،
وهي إنشاء للمنحي أكثر منها قطعية : إنها اللحظة التي تكون فيها آليات القمع
قد بدأت تتراخي ؛ وفيها يكون قد إختلفنا من محظورات جنسية ملحة إلى تساهل
نسبي حيال العلاقات الماقبل رواجية أو الخارج روجية ؛ ويكون إحتقار « الشواذ »
قد فقد الكثير من حدته، وادانتهم بالقانون قد إتمحت جزئيا ؛ ونكون قد رفعنا
جزءا كبيرا من الطابوهات التي كانت تثقل كاهل جنسانية الأطفال .

إنه يسغي أن نحاول تتبع التعاقب الزمني لهذه الطرائق : الإبتكارات،
التحولات الادواتية والترسبات . ولكن هناك أيضا برنامج إستعمالها، والتلاحق
الزمني لإنتشارها والآثار (آثار الإحضاع أو المقاومة) التي تنتجها. إن هذه
التأريخات المتعددة لا تتطابق بدون شك مع الدورة القمعية الكبرى التي تعين عادة
بين القرنين السابع عشر والعشرين .

1 - إن التعاقب الزمني للتقنيات نفسها يعود بعيدا إلى الوراء . ولعله ينبغي
البحث عن نقطة تكونها في الممارسات التدمية للمسيحية الوسطوية أو بالأحرى
في السلسلة المردو حة المشكلة من الإعتراف الواجب، الشامل والدوري المفروض
على كل المؤمن . قبل مجمع لاتران الديسي ، ومن طرائق الترهده والتعزيم

الروحي والتعصوف التي تطورت بشدة حاضيه منذ القرن الرابع م.م. ثم جاء الإصلاح الديني أولاً، والكاثوليكية الثلاثية ثانياً ليسجلاً حولاً مهماً وإيقاساً فيما يمكننا أن نسميه بـ«التكنولوجيا التقليدية للشهوة الجسدية». إقسام يجب ألا نجهل عمقه؛ ولكن هذا لا يلغي مع ذلك توازن معباً في لطرق لكاثوليكية والبروتستانتية لفحص الضمير والتوجيه الرعائي؛ فقد تنبشت هنا وهناك، وبأنواع من الدقة متنوعة، طرائق للتحليل ولتخصيب «الشهوة». وهي تقنية غنية، مرفهة تطورت منذ القرن السادس عشر من خلال تحضيرات نظرية طويلة، وقد تجمدت في نهاية القرن الثامن عشر في صياغات يمكنها أن ترمز إلى الصرامة المعتدلة لأفونس ذي ليعوري (Alphonse de Liguori) من جهة، وإلى البيداغوجيا الويسيلية (Wesleyenne) من جهة أخرى.

والحال أن في نفس نهاية القرن الثامن عشر هذه ولأسباب ينبغي تحديدها، بدأت تنشأ تكنولوجيا للجنس حديدية كلياً؛ جديدة، لأنها دون أن نكون مستقلة واقعياً عن موضوعاتية الخطيئة، كانت تفلت، من حيث الأساسي فيها، من المؤسسة الكنسية. فبواسطة التربية والطب والإقتصاد، كانت تحل من الجنس لا مسألة دنيوية لائكية وحسب، وإنما كذلك مسألة تخص الدولة؛ بل مسألة كان يطلب فيها من الجسم الإجتماعي كله، وتقريباً من كل واحد من أفرادها، أن يضع نفسه في حالة حراسة. وجديدة أيضاً، لأنها كانت تتطور حسب محاور ثلاثة: محور البيداغوجيا مع الجنسية المميزة للطفل كهدف، ومحور الطب مع الفيريولوجيا الجنسية الخاصة بالنساء كهدف، وأخيراً محور الديمغرافيا مع هدف التنظيم التلقائي أو المدبر للولادات. وهكذا شكلت «خطيئة الشباب»، و«الأمراض العصبية»، و«التحاليات على الإنجاب» (كما ستسمى فيما بعد هذه «الأسرار المشؤومة») الميادير الثلاثة المتميزة لهذه التكنولوجيا الجديدة. ومن دون شك، فإنها كانت تستعيد بخصوص كل واحدة من هذه النقاط، ولكن ليس بدون تبسيطها، مباحث كونها المسيحية سلفاً: فجنسانية الأطفال كانت قد تاشكلت سلفاً في البيداغوجيا الروحية للمسيحية (وليس مصادفة أن يكون أول مطور حصص لذنب «Mollities» قد كتبه Gerson في القرن الخامس عشر، وقد

ك، اد مربيا ومتصوفا ؛ وأن تستعيد حرقيا مجموعة Omnia التي حررها Dekker في القرن الثامن عشر الأمثلة التي أقامتها الرعائية الأنجليكانية ؛ أما طب الأعصاب والبحرة، في القرن الثامن عشر، فقد إستعاد بدوره ميدان التحليل الذي سبق له أن تعدد سلفا حين كانت ظواهر المس والإستحواذ قد أحدثت أزمة خطيرة في الممارسات المنهجية في « إفشاء الأسرار » لتوجيه الضمير والفحص الروحي (ليس المرض العصبي بقيا هو حقيقة المس الجنوني ؛ ولكن طب الهستيريا ليس بدون علاقة مع التوجيه القديم لـ « المهووسين ») ؛ وأما الحملات الخاصة بالولادة، فقد أزعجت عن موضعها، في شكل آخر وعلى مستوى آخر، مراقبة العلاقات الزوجية التي كانت الثروة المسيحية قد تابعت محضها بكثير من الإصرار . هناك إذن إتصال مرئي، ولكنه لا يمنع من تحول جوهرى : فتكنولوجيا الجنس، من حيث الأساس، ستبدأ في الإنتظام، ابتداء من هذه اللحظة، على المؤسسة الطبية وعلى مستلزم الإستواء، وغوض مسألة الموت والخلود، على مشكلة الحياة والمرض . هكذا إرتدت الشهوة الجسدية « على العنصرية ».

يتعين هذا التحول في متعطف القرنين، الثامن عشر والتاسع عشر ؛ وقد فتح الطريق امام تحولات أخرى كثيرة نتجت عنه . تمثلت إحداها أولا في فصل طب الجنس عن الطب العام للجسم ؛ فقد عرل « غريزة » جنسية، قمية بأن تقدم، حتى دون تلف عضوي، تشوهات تكوينية، إنحرافات مكتسبة، عامات أو سرورات مرضية . ونعل كتاب « السيكوباتيا الجنسية » (Psychopathia sexualis) لهنريش كان (Henrich Kaan) انصادر سنة 1846 يمكن أن يؤشر على ذلك : فإلى هذه السنوات تعود عملية جعل الجنس مستقلا نسبيا بالعلاقة مع الحسد، والظهور المترابط معها لطب، ولد « تعبير » خاصين به ؛ وبكلمة إنفتاح هذا الميدان أنكبير الطبي - السيكولوجي لـ « الشذوذات »، انذري كان قد بدأ يحل محل المقولات الأخلاقية البالية للفسق والإسراف . وفي نفس الوقت، كان تحليل الوراثية يضع الجنس (العلاقات الجنسية، الأمراض الزهرية، العلاقات الزوجية، الشذوذات) في وضع « مسؤلية بيولوجية » بالعلاقة مع النوع ؛ فالجنس كان يمكن لا أن تعتبره امراضه الخاصة به وحسب، ولكن كان يمكنه، إذا لم يراقب، إما أن ينقل امراضا،

وإما أن يخلق أمراضا بالنسبة للأحيال المصله . على هذا الحجم فإن يظهر في مداد رأس مال مرصعي كامل للنوع . من هنا المشروع الطبي، ولكن الميماسي أيضا، لتنظيم تدبير دولتي للزيجات والولادات والبقاءات؛ فالجنس وحصوته يجب أن يحضعا لإدارة محكمة . في هذا الإطار، شكل طب الشذوذات وبرامج انسالة، في تكنولوجيا الجنس، التجديدن الكبيرين اللذين شهدهما النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

تجديدان كانا يتمفصلان بسهولة على بعضهما، لأن نظرية «فساد الأصل» كانت تسمح لهما بأن يحيدا دوما على بعضهما البعض ؛ فلقد كانت هذه النظرية تفسر كيف أن وراثه مثقلة بالأمراض المتنوعة - عضوية، وظيفية أو نمسية، لا فرق - كانت تنتج في نهاية المطاف شادا جنسيا ما (أشوا هي سلالة إستعرائي ما أو لوطي، ستجدون فيها سلفا مفلوجا، قريبا مسلولا، أو عما مصابا بالجنون الشبحوخي) ؛ ولكنها كانت تفسر كذلك أن شذوذا جنسيا ما كان يحمل أيضا على إنهاك الخلقة - شلل الاطفال، عقم الأحيال المقبلة . وهكذا شكل المجموع شذوذ - وراثه - فساد الأصل النواة الصلبة للتكنولوجيات الجديدة للجنس . على أنه ينبغي الانتخيل بأن الأمر هنا كان يتعلق بنظرية طبية غير كافية علميا ومفرطة في الاخلاقية . فلقد كان سطح إنتشارها واسعا وإغراسها عميقا . فالصب العقلي، ولكن أيضا الإجهاد القضائي، والطب الشرعي، وأجهزة المراقبة الإجتماعية، وحراسة الأطفان الخطرين أو الذين هم في خطر، كل هذه الأشياء إشتغلت طويلا بـ «فساد الأصل» ، وبمنظومة وراثه - شذوذ . وقد منحت ممارسة إجتماعية كاملة، كانت عنصرية الدولة في آن واحد شكلها المعبط والمتماسك، لتكنولوجيا الجنس هذه قوة رهيبه واثارا بعيدة .

ولعل الوضع الفريد للتحليل النفسي قد يمكنه أن يفهم فهما سيئا، في نهاية القرن التاسع عشر، إذا لم يدرك القطيعة التي أنجزها بالعلاقة مع المنظومة الكبرى نفسها الأصل ؛ فلقد إستعداد مشروع تكنولوجيا طبية خاصة بالغريبة «الجنسية» ؛ ولكنه حاول أن يخلصها من تراصاتها مع الوراثة . وبالتالي مع كل العنصريات

وكل انسلالات . ولعله يمكننا الآن أن نعود إلى ما كان يمكن أن يتقدم عند هرويد كإرادة للضغط والتطبيع ؛ ويمكننا أيضا أن ندين الدور الذي لعبته منذ سنوات عديدة المؤسسة التحليلية النفسية ؛ إن في هذه الاسرة الكبيرة لتكنولوجيات الجنس التي تنفخس بعيدا جدا في تاريخ الغرب المسيحي ، ومن بين تلك التي إنشغلت في القرن التاسع عشر بتطبيب الجنس ، كان التحليل النفسي إلى حدود سنوات 1940 التكنولوجيا التي عارضت بشدة وصرامة الآثار السياسية والمؤسسية لمظومة شذوذ - وراثية - فساد الأصل .

وهكذا نرى ان جيولوجيا كل هذه التقنيات ، بنحولاتها وإنقلاطاتها واتصالاتها وامتصاصاتها ، لا تنطبق مع فرضية مرحلة قمعية كبرى دشت خلال العصر الكلاسيكي ، وهي في طريقها الآن إلى الإنهاء ببصق القرن العشرين . لقد كانت هنالك يالاحرى إبتكارية دائمة . وتكاثر ثابت للمناهج والصراتق ، مع لحظتين حصبتين بشكل خاص في هذا التاريخ التكاثري : نحو أواسط القرن السادس عشر تطور إجراءات توجيه وفحص الضمير ، وفي بداية القرن التاسع عشر ظهور التكنولوجيا الطبية للجنس .

2- إلا أن هذا قد لا يكون بعد غير تأريخ للتقنيات نفسها . أما تاريخ إنشائها ونقطة تطبيقها ، فهو تاريخ آخر . فإذا كتبنا تاريخ الجنسية عبارات القمع ، وإذا أحننا هذا القمع على استعمال قوة العمل ، فإنه ينبغي لنا أن نفترض بأن المراقبات الجنسية كانت أشد وأكثر عناية بقدر ما كانت تتوجه إلى الطبقات الفقيرة ؛ ويجب أن نتخيل بأنها سارت في خطوط السيطرة الأكبر والإستغلال الأكثر منهجية : فالإنسان الراشد ، الشاب ، الذي لا يملك غير قوته العضدية لكي يعيش ، كان يمكنه أن يكون إهدف الأول لإخضاع إستهدف نقل الطاقات الجاهزة للمجتمع نحو العمل الإخباري . وإحال انه لا بدو بأن الأشياء قد تمت فعلا على هذا النحو . بالعكس ، فقد تكونت التقنيات الأكثر صرامة ، وبالنصوص فقد طغت أولا وشدة أكثر هي العنقبات المخطوطة إقتصاديا والمسيرة سياسيا . إن توحيه الصدا ، وحصى الداء ، كل السلور الطويل لخطابا الشهوة الجسدية ،

والخسف الدقيق عن النسق - كلها كانت طرائق مرهقة لم يحسن بامكانها أن تكون متمسرة إلا بالنسبة لمجموعات ضيقة. صحيح أن المهج الدموي للفرس دي ليغوري، والقواعد التي اقترحها ويسلي على المنهجين، قد أمت لها نوعاً من الانتشار الواسع؛ ولكن تم ذلك لقاء تبسيط هائل. ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن الأسرة كجهاز للمراقبة ونقطة إشباع جنسي: ففي الأسرة «البورجوازية» أو «لارستقراطية» تم أولاً تأشكيل حسانية الأطفال أو المراهقين، وهي التي تم فيها تطبيب الجنسية النسائية، وهي التي اضطرت أولاً حول المرضية الممكنة للجنس، واستعحالية حراسته وضرورة اختراع تكنولوجيا عقلانية لتصحيحه. فهي التي كانت أولاً موقع تطبيب نفسي/عقلي للجنس. إنها هي الأولى التي دخلت في حالة تهيج جنسي، ماثلة بنفسها تخوفات، مبتكرة بوصفات، مستجدة بتقنيات عالمة، ومثيرة، من أجل أن تكرر لها لنفسها، خطابات عديدة لا نهاية لها. لقد بدأت البورجوازية باعتبار أن حسناتها الخاص كان شيئاً مهماً، كنزاً هشاً وسراً لا مناص من معرفته. ويجب الآن ننسى بأن الشخص الذي إستولى عليه أولاً مركب الجنسية، وأحد الأوائل الذي تمت «جسسته»، كان هو المرأة «العاطلة» على حدود «العالم» الذي كان ينبغي لها أن تظهر فيه دوماً كقيمة، والأسرة التي كانت تعين لها فيها حصّة جديدة من الواجبات الزوجية والقربانية: هكذا ظهرت المرأة «العصبية»، المرأة المصابة بـ «الضبابية»؛ ولعل لها وجدت همسة المرأة بقطة تجدها. أما بالنسبة للمراهق المبدد مادته المنوية المقبلة في متع سرية، الطفل المستمعي الذي طأطأ شغل الأطباء والمربين منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، فلم يكن هو طفل الشعب، العامل المستقبلي الذي كان ينبغي أن يلقى علوم أجسد؛ بل كان تلميذ الإعدادي، الطفل غطاء بالخدم والمربين والمحاضرات. والذي كان يجازف لا تعريض قوة جسمانية للخطر، وإنما بقدرات فكرية وواجب أخلاقي وإجارية الاحتفاظ لأسرته وطبقته بخلفة سليمة.

أمام كل هذا، ظلت المضاجع الشعبية تغلت لمدة طويلة من الزمن من مركب «الجنسانية». أكيد أنها كانت خاضعة حسب إجراءات خاصة لمركب «الترابطات الزوجية»: تتمين الزواج الشرعي والخصوبة، إقصاء العلاقات القربانية، توصيفات

الزواج اللحمي الاجتماعي والمحلي . وبالمقابل، فإنه من المستبعد أن تكون التكنولوجيا المسيحية للشهوة الجنسية قد إكتسبت بالنسبة إليها كبير أهمية . أما آليات التحسن، فقد دخلتها ببطء، ومن دون شك في ثلاث مراحل منعقدة . أولا بخصوص مشاكل الولادة، حينما تم في نهاية القرن الثامن عشر، إكتشاف أن فم حذاء الطبيعة لم يكن ميزة الحضريين والمخاضين وحدهم، وإنما كان معروفا وممارسا من لدن أولئك الذين، بقربهم من الطبيعة نفسها، كان ينبغي لهم أكثر من غيرهم أن يتفروا عنه . ثم بعد ذلك حينما ظهر تنظيم الأسرة « الشرعية »، حوالي سنوات 1830، كأداة للمراقبة السياسية والإنتظام الإقتصادي لا محيد عنها لإخضاع البروليتاريا الحضرية : حملة كبرى من أجل « إصلاح أخلاق الطبقات الفقيرة » . وأخيرا حينما تطورت في نهاية القرن التاسع عشر المراقبة القضائية والطبية للشذوذات، باسم حماية عامة للمجتمع والجنس . من هنا، يمكننا القول إن مركب « الجنسية »، الذي تبلور في أعقد أشكاله وأقواها بواسطة الطبقات المخطوطة ومن أجلها، قد إنتشر حيثذ في الجسم الاجتماعي بكامله . غير أنه لم يتخذ دائما وفي كل مكان نفس الأشكال . ولا يستعمل نفس الأدوات (فالأدوار الخاصة بالسلطة الطبية والسلطة القضائية لم تكن هي نفسها هنا وهناك، ولا حتى الكيفية ذاتها التي إشتغل بها طب الجنسية) .

إن لهذه التذكيرات بالسيرورة الزمنية - سواء تعلق الأمر بإختراع التقنيات أو بالبرنامج الرسمي لإنشائها - أهميتها . فهي تشكك جوهريا في فكرة دورة قمعية لها بداية ونهاية، ترسم على الأقل منحى سقاط إشنائى : إنه لم يكن هناك، إحتمالا، عصر للتقييد الجنسي ؛ وهي تشكك أيضا في تجانس السيرورة على كل مستويات المجتمع وفي كل الطبقات : فلم تكن هناك سياسة جنسية موحدة . ولكنها بالخصوص تجعل معنى السيرورة وأسباب وجودها إشكاليا : فليس، فيما يبدو، كميداً للحد من متعة الآخرى تمت إقامة مركب الجنسية من قبل ما كان يسمى تقليديا به الطبقات المسيرة . بل يظهر بالأحرى أن هذه الطبقات قد حاولت تطيقه أولا على نفسها . فهل يتعلق الأمر بتغير حديد في هذه المسكينة الموحدة التي وصفت مرات ومرات بخصوص الإصلاح الديني، والأخلاقية

الجديدة للعمل وإزدهار الرأسمالية ! يبدو أن الأمر لا يتعلق هنا بمسحبه، ولا على أية حال بتحلل عن المنفعة أو بإحتقار للشهوة الحسديه، وإما على العكس من ذلك تقوية للجسد، وبأشكلة للنصحة وشروط إستعمالها. إن المسألة تتعلق بتقنيات جديدة للدمع بالحياة إلى أقصى درجاتها. وعوض قمع مورس على حس الطبقات المستغلة، كانت المسألة تتعلق في المقام الأول بجسد، وحيوية، وقوة، وديمومة، وخلفة وخرية الطبقات التي كانت « تسيطر ». فهنا بالذات تمت، على مستوى أول، إقامة مركب الجنسانية كنزوع جديد للممتع والخطابات والحقائق والسلطات. لذلك ينبغي أن نرى فيه التأكيد الذاتي على وجود صبقة، بذل إحضاع طبقة أخرى : أن يرى فيه دفاعا وحماية وتقوية وتمجيذا تم مدها فيما بعد. لقاء تغييرات مختلفة، إلى الآخرين كوسيلة للمراقبة الإقتصادية والخضوع السياسي. ولعل في هذا الإستثمار لجنسها الخاص بتكنولوجيا للسلطة والمعرفة كانت هي نفسها تبتكرها، كانت النورجوازية تبرز وتقيم الثمن السياسي المرتفع لجسدها، وأحاسيسها ومتعها وصحتها وبقائها. ويجب، في كل هذه الإجراءات، ألا نعزل ما يمكن أن تنضمه كتنقييدات، وإحتشامات، ونقنات أو صمت، لأحالتها على محظور مكون ما، أو كبت أو غريزة موت. إن إعدادا سياسيا للحياة هو الذي تشكل، لا في إستبعاد للعير، وإنما في تأكيد للذات. وبعيدا عن أن تكون الطبقة التي كانت في طريقها إلى أن تصبح مهيمنة في القرن الثامن عشر قد إعتقدت بأن عليها أن تبشر جسدها من جنس لأفائدة فيه، مسرف وخطير حين لا يكون مكرما للتوالد وحده، يمكننا القول على العكس من ذلك إنها قد أعطت نفسها جسدا للعناية به وحمايته والإعتناء به وحفظه من كل المخاطر وكل الإتصالات، وعزله عن الآخرين لكي يحتفظ بقيمته الإحتلافية ؛ وذلك بإعطاء نفسها، من بين وسائل أخرى، تكنولوجيا للجنس.

إن الجنس ليس هو هذا الجزء من الجسد الذي عملت البورجوازية على إحتقاره والغاء من أجل أن تحت على العمل أو على الذين كانت تسيطر عليهم. بل إنه هو هذا العنصر من دنها الذي أقدقها أكثر من غيره، وشغلها، والتمس منها وحصل على عنايتها، والذي رعته وإعتنت به بمزيج من النهلح والفضول، من التلذذ والولع. فلقد طابقتها بجسدها أو على الأقل أخضعته له، وذلك بمسحه على هذا الجسد

سلطة غريبة وغير معرفة ؛ وقد ربطت به حياتها وموتها بجعله مسؤولاً عن صحتها المستقبلية ؛ وقد استثمرت فيه مستقبلها مفترضة أن له آثاراً حتمية على ذريتها، وأسلمت له نفسها زاعمة أنه هو الذي يشكل عنصرها الأكثر سرية والأكثر تحديداً. إنه يسغي الأناجيل البورجوازية وهي تخصي نفسها رمزياً حتى تستطيع بشكل أفضل أن ترفض للآخرين حق إمتلاك جنس وحق استعماله حسب رغبتهم. بل يحب بالأحرى أن نراها وهي تُجتهد، ابتداءً من أواسط القرن الثامن عشر، هي إعطاء نفسها جنسانية، في تشكيل جسد مميز لداتها، جسد «طبيقي» بصحة ونظافة وحلقة وسلالة ؛ جنسية ذاتية لجسدها، تجسيد للجنس في جسدها الخاص، زواج لحمي للجنس والجسد. وقد كان لهذا بدون شك أسباباً عديدة.

في المقام الأول نقل، بأشكال أخرى، للطرائق التي إستعملتها النسالة لتعليم وحفظ تميزها كطبقة مغلقة ؛ لأن الأرستقراطية النبيلة كانت . هي أيضاً، قد أكدت على تميز جسدها ؛ ولكن كان ذلك في شكل «الدم»، أي عراقة الإسلاف وقيمة الإرتباطات الزوجية. أما البورجوازية، فقد نظرت بالعكس من ذلك، من أجل أن تعطي نفسها جسداً، جهة خلفتها وصحة عضويتها. لقد كان «دم» البورجوازية هو جنسها. وليس هذا تلاعباً بالألفاظ ؛ فكثيراً من الموضوعات الخاصة بالأماليب الطبقيّة للنسالة توجد في بورجوازية القرن التاسع عشر، ولكن تحت صروب تعاليم بيولوجية وطبية أو نسالية ؛ أما الهم النسائي (الجنينولوجي) ، فقد صار إشغالاً بالوراثة ؛ وفي الزيجات، لم يتم إعتبار الضرورات الإقتصادية وقواعد التجانس الإجتماعي وحسب، ولا وعود الإرث فقط، وإنما كذلك تهديدات الوراثة ؛ لقد كانت الأسر تحمل وتخفي نوعاً من شعار نسب معكوس ومظلم كانت نسبياته الشائنة هي أمراض أو عاهات الأقارب والأهل. الشلل العام للجد، الإبهاك العصبي للأم، السلل الرئوي لأصغر البنات، العمام والحالات الهستيرية أو المصابة بمس شقي، أبناء الأعمام أو الأخوال ذوي الأخلاق الفاسدة. عبر أن هي هذا الهم بالجسد الجسمي، كان هناك أكثر من نقل بورجوازي لموضوعات النسالة بغايات إثبات الذات. لقد كان الأمر متعلق أيضاً بمشروع آخر ؛ مشروع توسع لامساوي للقوة والمعافاة والصحة والحياة. مصمم الجسد إنما يسعي، في هذا الإطار، ربطه

بسيروية نمو وإقامة الهيمنة البورجوازية : ولكن ليس مع ذلك بحسب القسم
 السلعية التي إتخذتها قوة العمل، وإنما بحسب ما كان يمكن أن يمثلها سياسيا
 واقتصاديا وتاريخيا أيضا، بالنسبة لحاضر ومستقبل البورجوازية ، « لإعناء »
 بجسدها الخاص، إن سيطرتها كانت تتوقف، حزقيا، عليه ؛ فالمسألة لم تكن
 مسألة إقتصاد أو إيديولوجيا وحسب، وإنما كانت أيضا مسألة « جسمية »، مادية .
 نشهد على ذلك الكتب التي نشرت بعدد هائل في نهاية القرن الثامن عشر حول
 عطفة الجسد، وفن إطالة العمر، ومساهج إنجاب أطفال في صحة جيدة والإبقاء على
 حياتهم أطول مدة ممكنة، وطرائق تحسين الخلقة البشرية ؛ على هذا النحو، فإنها
 تثبت ترابط هذا الإشغال بالجسد والجنس بـ « عنصرية » ما . غير أن هذه العنصرية
 تختلف كثيرا عن تلك التي كانت قد أظهرتها البالة والتي كانت منتظمة على
 غايات محافظة بالأساس . إن الأمر يتعلق بعنصرية دينامية، بعنصرية توسع، حتى
 وإن كنا لا نجد لها بعد إلا في حالة جنينية، وإيه كاد عليها أن تتطهر النصف الثاني
 من القرن التاسع عشر لنثمر الفواكه التي ذقناها .

وليغفر لي أولئك الذين تعني البورجوازية لديهم طمس الجسد وكتب
 الجنسية، أولئك الذين يتضمن الصراع الطبقي عندهم صراعا من أجل رفع هذا
 الكتب . إن « الفلسفة التلقائية » للبورجوازية ليست ربما بالمتالية ولا الإخصائية التي
 تصورها ونقولها ؛ وعلى كل حال، فلقد كان أحد إهتماماتها الأولى أن تعطي
 نفسها جسدا وجنسانية . وأن تؤمن لنفسها قوة ودوام والتكاثر الجيلي لهذه الجسد
 بتنظيم مركب للجنسانية . ولعل هذه السيروية كانت مرتبطة لديها بالحركة التي
 كانت بواسطتها تؤكد وتثبت إختلافها وهيمنتها . إنه يجب أن نسلم بدون شك
 بأن أحد الأشكال الأساسية للوعي الطبقي هو تأكيد الجسد ؛ وعلى الأقل، فلقد
 كانت هذه هي حالة البورجوازية خلال القرن الثامن عشر ؛ فلقد حولت دم السلاء
 الأزرق إلى عضوية تتمتع بصحة جيدة وإلى جنسانية سليمة ؛ لذلك نقهم لماذا
 إستعرت وقتا طويلا جدا وعارضت بكثير من التحفظ الإعتراف بحسد وجسد
 للطبقات الأخرى . وبالضغط تلك التي كانت تستعملها . فشروط الحياة التي كانت
 مفروضة على البروليتاريا، خصوصا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تبين

الإعتراف بأن هذا المركب لا يشتمل بطريقه مساطره هـا وهـاك ، وأنه لا اسـح بالنـالي نفس الآثار هـا وهـناك . وإدـد يسـعي الرجـوع إلى صـيـاـغـات أفـغـدب فيـصـها مـد زـمن بـعـيد ؛ إنه يـجب القـول بأن هـناك جنـسـانـية بـورجـوازيـة ؛ وأن هـناك جنـسـانـيات طـبقـية . أو بالأحرى ، إن الجنـسـانـية هـي ، أصـليا وتـاريـخـيا ، بـورجـوازيـة ، وإنـها تـنتـج ، في إنـتـقـالاتـها المتعاقبة وحوالاتها ، آثار طبقية مميزة .

كلمة أخيرة . لقد تم إذن خلال القرن التاسع عشر تعميم مركب الجنسانية ، إطلاقا من مركز مهيم . وفي الحد الأقصى ، فقد تجهز الجسم لاجتماعي كله بـ « حـسد جنـسي » ، ولو أن ذلك تم على نمط وبأدوات مختلفة . كونية الجنسانية ؟ هنا بالذات سيتدخل عنصر مميز جديد . فكما سبق للبورجوازية ، في نهاية القرن الثامن عشر ، أن عارضة دم التلاء الباسل بجسدها الخاص وجنسانيتها الشمينية ، فإنها ستحاول ، في نهاية القرن التاسع عشر ، أن تعيد تعريف تميرها أمام جنسانية الآخرين ، أن تستعيد إختلافيا جنسانيتها الخاصة ، وأن ترسم حطا فاصلا يفرد ويحمي حسدها . على أن هذا الخط لم يعد هو ذلك الذي ينشأ الجنسانية ، وإنما الخط الذي على العكس من ذلك يحددها ؛ فالخضور هو الذي سيقسم الفرق ، أو على الأقل الكيفية التي يمارس بها والصرامة التي يفرض بها . ولعل نظرية القمع ، التي سنغطي شيئا فشيئا كل مركب الجنسانية وستمنحه معنى محظور معمم ، إنما تجد هنا نقطة قيامها الأصلية . إنها مرتبطة تاريخيا بانتشار مركب الجنسانية . فهي ستبرر ، من جهة ، امتداده المتسلط والقسري بتقرير مبدأ أن كل جنسانية يجب أن تخضع لمقانون ، بل إن الجنسانية لا تكون كذلك إلا بآثر القانون : فليس ينبغي لكم أن تخضعوا حسمانيتكم لمقانون وحسب ، ولكن قد لا تكون لكم جنسانية إلا بقدر خضوعكم للقانون . ولكن ، من جهة أخرى ، ستعوض نظرية القمع هذا الانتشار العام لمركب الجنسانية بتحليل اللعبة الإختلافية للمحظورات حسب الطبقات الاجتماعية . فمن الخطاب الذي كان يقول في نهاية القرن الثامن عشر : « هناك في داخلنا عنصر شميس علينا أن نخشاه ونصونه » ، والذي يجب أن تمنحه كل عنايتنا ، إذا أردنا ألا يولد مصائب لا نهاية لها » ، إنـتـقـلنا إلى خطاب يقول : « إن جنسانيتنا خاضعة ، بخلاف جنسانية الآخرين ، لنظام من القمع قوي جدا

إلى حد أن هنا يكمن الخطر منذ الآن ؛ فليس الجنس سرا رهيبا وحسب، كما لم يكف عن قول ذلك على إمتداد الاحيال السابقة مرشدو الضمير والأخلاقيون والمربون والأطباء، ولا تنبغي مطاردته في حقيقته وحسب، ولكن إذا كان يحمل معه كل هذه المخاطر، فذلك لأننا - حيرة، وعي دقيق جدا بالدنب، نفاق، سم ذلك ما شئت - أصممتناه لزمن طويل ». ومذ الآن إنما سيتأكد التمايز الإجتماعي، لا بالتنوعية « الجنسية » للجسد، ولكن بشدة قمعه.

هنا، يأتي التحليل النفسي ليعتبر في هذه النقطة بالذات : وهو في آن واحد نظرية للإنتماء الجوهري للقانون والرغبة وتقية لرفع آثار المحظور أينما جمعته صرامته مرضيا. إن التحليل النفسي، في إنشاقه التاريخي، لا يمكنه أن ينفصل عن تعميم مركب الجنسية وعن الآليات الثابوة لتمييز التي أنتجت داخله. ولعل مشكلة الفعل الجنسي المحرم تكتسي هنا أيضا، من وجهة النظر هذه، دلالة مهمة. فمن جهة، كما رأينا، يقوم حظره كمبدأ كوني مطلق يسمح في أن واحد بتفكير منظومة التراوح ونظام الجنسية؛ وإذن، فإن هذا الحظر إنما ينسحب، بشكل أو بآخر، على كل مجتمع وعلى كل فرد. ولكن، من جهة أخرى، فإن التحليل النفسي يمنح نفسه، في الممارسة ولدى من منهم في وصعية تسمح لهم باللجوء إليه، مهمة رفع آثار الكبت الذي يمكن لذلك المحظوران ينسحبها ؛ فهو يسمح لهم بلفظ رغبتهم المحرمة في خطاب. والحال أن في نفس الفترة، كانت تنظم مطاردة ممنهجة لممارسات إرتكاب المحرم، كما كانت توجد في البوادي أو في بعض الأوساط الحضرية التي لم يكن التحليل النفسي ينفذ إليها : حينئذ تم إعداد تطويق إداري وقضائي للقضاء عليها ؛ في حين أن كل السياسية التي سنت لحماية الطمoule أو إخضاع القاصرين « انهددين بالخهر » للموصاية، كانت تستهدف، جزئيا، إنتزاعهم من خارج الأسر التي كانت تنهم - بسبب ضيق المكاد، قرب مرب، لإعتياد الفسق، « بدائية » متوحشة أو فساد الأصل - بممارسة إرتكاب المحرم. وعلى حين أن مركب الجنسية كان، منذ القرن الثامن عشر، قد زاد في تقوية الروابط العاطفية والتجاوزات الجسدية بين الآباء والأطفال، وعلى حين أنه كان هالك عث دائم على ممارسه الفعل المحرم في الأسرة المورجوزية، فإن نظام

الجنسانية المطبق على الطبقات الشعبية كان بنفسي، على محسن ذلك، إمعاء لممارسات الفعل المحرم أو على الأقل تحويلها في شكل آخر. وفي الوقت الذي كان فيه لفعل انحراف مطاردة بلا هوادة من جهة، إشغال التحليل النفسي من جهة أخرى، بابراره كزغبة، وعند من يعانون منه برفع الصرامة التي تكبته. ويحب الأنثى بأن إكتشاف الأوديب كان معاصرا للتنظيم القانوني للسقوط الأبوي (في فرنسا نقوانين 1889، 1896). وفي الوقت الذي كان فيه فرويد يكتشف ماذا كانت رغبة دورا (DORA)، ويسمح لها بأن تصاغ، كان العمل حاريا، هي فئات اجتماعية أخرى، لحل عقدة كل هذه التجاورات الملوثة ؛ فقلد كان الأب، من جهة، ينصب كموضوع حب واجب ؛ ولكنه، من جهة أخرى، إذا كان عاشقا، فإنه كان يسقط تحت طائلة القانون ويسقط به. على هذا النحو، كان التحليل النفسي، كممارسة علاجية خاصة، يلعب بالعلاقة مع إجراءات أخرى دورا تمييزيا، في مركب للجنسانية كان قد تعمم. فوذلك الذين كانوا قد فقدوا الإمتياز الحصري للإشغال بجنسائتهم إكتسبوا منذ الآن، أكثر من غيرهم، إمتياز المعانة مما يحظرها وإمتلاك المنهج الذي يسمح برفع الكبت.

إن تاريخ مركب الجنسانية، كما تطور منذ العصر الكلاسيكي، يمكن أن يصلح كاركبولوجيا للتحليل النفسي. وقد رأينا ذلك فعلا : إنه يلعب في هذا المركب أدوارا عديدة متزامنة : فهو آلية شبك الجنسانية على منظومة التزوج ؛ وهو يقوم في موقف معارض بالعلاقة مع نظرية فساد الأصل ؛ وهو يشتغل كعنصر تمييزي في التكنولوجيا العامة للجنس. وحوله أحد المستلزم الكبير للإعتراف، الذي كان قد تكون منذ زمن بعيدا جدا، المعني الجديد لامر برفع الكبت. إن مهمة الحقيقة تجد نفسها الآن مرتبطة بمساءلة المخطور.

والحال أن هذا نفسه قد أتاح إمكانية إنتقال تاكتيكي هائل : إعادة تاويل كل مركب الجنسانية بعبارات القمع المعمم ؛ ربط هذا انقمع بآليات عامة للسيطرة والإستغلال ؛ شد بعضها إلى بعض السيرورات التي تسمح بالنحرر من هذا، وتلك. هكذا تشكل، فيما بين الحربين وحول رايش (Reich)، النقد

التاريخي - السياسي للقمع الجنسي . وقد كانت قيمة هذا النقد وآثاره في الواقع هائلة جدا . غير أن الإمكانية ذاتها لنجاحه إنما كانت مرتبطة بكون أنه كان يتم دوما داخل مركب الإنسانية ، وليس خارجه أو ضدا عليه . فكون أن أشياء كثيرة قد تعبرت في السلوك الجنسي للمجتمعات الغربية دون أن يكون قد تحقق أيما من الوعود أو الشروط السياسية التي كان رايش يربطها بذلك النقْد يكفي لإثبات أن كل « ثورة » الجنس هذه ، وكل هذا الصراع « الضد - قمعي » لم يكن يمثل لا أكثر ، ولكن لا أقل - وقد كان هذا سلعا جد مهم . من إنتقال وإقلاب تكتيكيين في مركب الإنسانية الكبير . ولكننا نفهم أيضا لماذا لم يكن يمكننا أن نطلب من هذا النقْد أن يكون شبكة لكتابة تاريخ هذا المركب نفسه . ولا مبدأ حركة من أجل تفكيكه .

حق الموت والسلطة على الحياة

لزم من طويل، كان أحد الإمتيازات المميزة للسلطة المطلقة هو حق الحياة والموت. ومن دون شك، فنقد كان هذا الحق ينحدر صوريا من "Patria Potestas" القديمة التي كانت تعطي رب الأسرة الروماني حق «التصرف» في حياة أطماله كما في حياة عبيده؛ فهو الذي «مسحها» أيهاهم، وهو الذي يمكنه أن ينتزعها منهم. على أن حق الحياة والموت كما كان يصاغ عند المنظرين الكلاسيكيين هو، من ذلك الحق القديم، شكل مخفف جدا. فمن الملك إلى رعاياه، لم يعد يتصور أن يمارس هذا الحق بالمطلق وبكيفية لا مشروطة، وإنما فقط في الحالات وحدها التي يحد فيها الملك نفسه معرضا للخطر في وجوده ذاته : نوع من حق الرد. هل يتهدده أعداء خارجيون يريدون قلب نظامه أو الإحتجاج على حقوقه ؟ يمكنه حينئذ شرعا أن يعين الحرب ويطلب من رعاياه أن يشاركوا في الدفاع عن الدولة؛ ودون أن «يقصد مباشرة موتهم»، فقد كان من المشروع لديه أن «يتخلى عن حياتهم»: بهذا المعنى، فهو يمارس عليهم حقا «غير مباشر» للحياة والموت⁽¹⁾. ولكن إذا كان أحدهم هو الذي يقوم ضده ويخرق قوانينه، فيمكنه عندئذ أن يمارس على حياته سلطة مباشرة : وكعقاب سبقتله. مفهوما على هذا النحو، لم يعد حق الحياة والموت إمتيازاً مطلقاً : إنه مشروط بالدفاع عن الملك وعن بقائه الخاص. هل ينبغي تصوره مع هوبز (Hobbes) كإنتقال إلى الأمير للحق الذي يملكه كل واحد من البشر في حالة الطبيعة للدفاع عن حياته ولو على حساب موت الآخرين ؟ أم

(1) - S. Pufendorf, *Le Droit de la Nature*. (Trad. de 1734), p. 445

ينبغي أن نرى فيه حقا مميزا يظهر مع تكون هذا الكائن القانوني الجديد الذي هو المثلث⁽¹⁾. وأيا كان، فإن حق الحياة والموت، في هذا الشكل الحديث، النسبي والحدود، كما في شكله القديم والمطلق، هو حق لا متساوق، فالملك لا يمارس فيه حقه على الحياة إلا بتشغيل حقه في القتل، أو بالإحتفاظ به، وهو لا يثبت سلطته على الحياة إلا بالموت الذي هو قادر على طلبه. إن الحق الذي يصاع كحق « على الحياة والموت » هو في واقع الأمر الحق في « الإ» مائة أو « الإبقاء » على الحياة. وبعد. فلقد كان يرمز إلى نفسه بالسيف. وربما انه تجب إحالة هذا الشكل القانوني على نمط تاريخي من المجتمعات كانت السلطة فيه تمارس أساسا كسلطة للإقطاع، و آلية للإخراج وحق في تملك جزء من الثروات، وإنزاع للمنتوجات والخيرات والخدمات، والعمل والدم، المفروض على الرعايا. لقد كانت السلطة فيه قبل كل شيء حقا لقبض : على الأشياء، والزمان، والأجساد، وفي النهاية على الحياة ؛ ولعلها كانت تلبه دروتها في إمتياز الإستيلاء على هذه الحياة لإغنائها كلها.

بيد أن الغرب قد عرف منذ العصر الكلاسيكي تحولاً عميقاً في آليات السلطة هذه. فـ «الإقطاع» ينزع إلى ألا يكون فيها الشكل الأساسي. وإنما جزء، فقط من بين أجزاء أخرى لها وظائف الحث والتقوية والمراقبة والحراسة وتنظيم القوى التي تخضعها: سلطة تهدف إلى إنتاج قوى، معيئة، إلى العمل على نحوها وتنظيمها بدل أن تكون موقوفة على توقيفها، إلى العمل على إخضاعها أو تدميرها. وحينئذ، فإن حق الموت سيمزع إلى الانتقال أو على الأقل إلى الإعتماد على مستلزمات سلطة تدير الحياة وإلى الإنتظام على ما تطلبه. إن هذا الموت، الذي كان ينهض على حق الملك في أن يدافع عن نفسه أو على طلب أن يدافع عنه، سيظهر على أنه لقد البسيط للمحق الذي للحسم الإجتماعي كله في تأمين حياته وتخافضة عليها وتطويرها. ومع ذلك، فإن الحروب لم تكن أبداً أكثر دموية مما كانت عليه منذ القرن التاسع عشر، ولم تكن الأنظمة أبداً، حتى مع كل التحفظات، قد مارست إلى هذا الوقت على سكانها مثل هذه المجازر. غير أن

[illegible]

سلطه الموت الهائلة هذه- ولربما أن هذا هو الذي يمحها حرمان من مهابتها ومن الصلافة التي بها دفعت بحدودها إلى أبعد مدى- إنما تنقدم الآن على أنها المكمل لسلطة تمارس بإجبارها على الحياة، تهتم بتدبيرها، وتضمنها، وتكثيرها، وممارسة مرافقات دقيقة وانتظامات شاملة عليها. فأخروب لم تعد تجرى بإسم الملك الذي يحب الدفاع عنه ؛ ولكنها باتت تجرى بإسم وجود الجميع ؛ وقد غدت شعوب تكاملها تتقاتل فيما بينها بإسم ضرورة أن تحيا. لقد صارت المجازر حيوية. فكمديرة للحياة والموت، للأحساد والجنس، قادت كثير من الأنظمة كثيرا من الحروب، بقتلها لكثير من الناس. وبقلب يسمح بإعلاق الدائرة، كانت تكنولوجيا الحروب كلما مالت بها نحو استدمير الشامل، إنتظمه بالفعل انقرار الذي يفتحها والقرار الذي يأتي لحتمها على المسألة العارية للبقاء. ولعل الوضعية الإدارية هي اليوم في نقطة إنتهاء هذه السيرة: فسلطة تعريض ساكنة ما إلى موت عام محقق هي الوجه الآخر لسلطة ضمان بقاء آخرين على قيد الحياة. إن مبدأ : القتل من أجل الحياة، الذي كان يمسد حطة المعارك، صار اليوم مبدأ استراتيجية بين الدول ؛ ولكن الوجود المعني لم يعد هو الوجود القانوني، للسيادة، بل عدا هو الوجود، البيولوجي، للسكان. ولئن كانت الإبادة الجماعية هي بحق حلم السلطات الحديثة، فليس بالعودة اليوم لحق القتل القديم ؛ وإنما لأن السلطة تتعين وتمارس على مستوى الحياة والنوع والجنس والظواهر الكثيفة للسكان.

كان بإمكانني أن أخذ، على مستوى آخر، مثال حكم الإعدام. لقد كان حكم الإعدام لزمن طويل، مع الحرب، هو الشكل الآخر لحق السيف؛ ولقد كان يشكل جواب الملك على من كان يهاجم إرادته وقانونه وشخصه. فالذين يموتون على منصة الإعدام أصبحوا أكثر فأكثر ندرة، بعكس الذين يموتون في الحروب. ولكن نفس الأسباب هي التي جعلت أن يصير هؤلاء أكثر عددا وأولئك أكثر ندرة. فبمجرد ما أعطت السلطة نفسها وظيفة تدبير الحياة، لم تكن نشأة العواطف الإنسانية، وإنما سبب وجود السلطة ومنطق ممارستها هما اللذان جعلتا تطبيق حكم الإعدام أكثر فأكثر صعوبة. فكيف يمكن لسلطة أن تمارس، في الإماتة، أعلى إمتيازاتها، إذا كان دورها الأساسي هو ضمان ودعم وتقوية وتكثير الحياة

وننظّمها؟ إن الإعدام بالنسبة لسلطة كهذه هو في آن واحد الحد والفضيحة والتناقض. من هنا كون أنه لم يكن من الممكن الإبقاء عليه إلا بإثارة، ليس فضاعة الجريمة نفسها، ولكن فضاعة المجرم وعدم قابليته للإصلاح، وحماية المجتمع منه. إننا نقتل بكيفية مشروعة تماما أولئك الذين يشكلون بالنسبة للآخرين نوعا من خطر بيولوجي.

ويمكن القول بأن الحق القديم لـ «الإ» مائة و«الإبقاء» على الحياة قد إستبدلته سلطة «الإ» حياة أو «الرفض» في الموت. وربما أن على هذا النحو يفسر هذا الإحتقار للموت الذي يسجله الإهمال الحديث للطقوس التي كانت ترافقه. فالعناية التي يتجسب بها الموت هي أقل إرتباطا بقلق جديد قد يجعله لا يطاق بالنسبة لمجتمعاتنا من كون أن إجراءات السلطة لم تنقطع عن الإنصراف عنه. ومع الإنتقال من عالم إلى آخر، كان الموت إندالا لسيادة أرضية بأخرى أكثر قوة على نحو خاص؛ أما البذخ الذي كان يلفه، فقد كان يتعلق بالإحتفالية السياسية. فعلى الحياة الآن، وعلى طول جربانها بالدات تقيم السلطة قبضاتها؛ والموت هو حدها، للمحظة التي نفلت منها؛ إنها غدت النقطة الأكثر مربة للوجود، الأكثر «خصوصية». لذلك يجب الانستغراب لكون الإنتحار الذي كان يعتبر في الماضي جريمة لأنه كان كيفية للمتعمدي على حق الموت الذي كان للملك، هنا في الدنيا، أو أنه هناك في الآخرة، وحده حق ممارسته. قد صار خلال القرن التاسع عشر أحد السلوكات الأولى التي دخلت حقن التحليل السوسولوجي؛ لقد كان يبرز على حدود وفي فجوات السلطة التي تمارس على الحياة، الحق الفردي والخاص للموت. إن هذا الإصرار على الموت، الغريب جدا، ومع ذلك المنتظم جدا، الثابت جدا في تجيبياته، والقليل قابلة للتفسير بالتالي بخصوصيات أو حوادث فردية، كان أحد أولى إندهاشات مجتمع كانت فيه السلطة السياسية لتوها قد مسحت لنفسها مهمة إدارة الحياة.

وبشكل ملموس، فقد تطورت هذه السلطة على الحياة، منذ القرن السابع عشر، في شكل «نفس» لساقتصاديين، وإنما بشكلان بالآخرى قطبا تطور

ربطت بينهما شئكة وسبغته كامله من العلامات . لهذا لم يمد القطب الأول في التكوين على ما يبدو ، على الجسد كآلة : فترويقه ، والربع من نفاذه ، وانتزاع قواه ، والنمو المتوازي لمنصته وبقياده ، وإدماحه في مظلومات للمرافيه فعدله وإقتصادية ، كل هذا كانت قد أمنت إجراءات لسطه حدد « الإنصاطات » : « تشريح - سياسي للجسد البشري » ، أما القطب الثاني ، الذي تكون فيما بعد ، نحو أواسط القرن الثامن عشر ، فقد تركز على الجسد - النوع ، على الجسد الذي تخترقه ميكانيكا الحي والدي يستخدم كعماد للمسيرورات البيولوجية : فالتكاثر ، والولادات والوفيات ، ومستوى الصحة ، ومدة الحياة ، وطول العمر مع كل الشروط التي يمكنها أن جعلها تتغير ؛ كل هذا كان التكفل به ينجز بواسطة سلسلة كاملة من التدخلات و« المراقبات الانتظامية » : « بيولوجيا - سياسية للسكان » . وهكذا ، فإن إنضباطات الجسد وانتظامات السكان كانتا تشكيلان القطبين اللذين إنسط حولهما تنظيم لسلطه على الحياة . وإن الإقامة ، خلال العصر الكلاسيكي ، لهذه التكنولوجيا الكبرى المزدهرة : لوحة - التشريعية والبيولوجية ، المفردة والمخصصة ، الموجهة نحو إنجازات الجسد والظاهرة صوب سيرورات الحياة . تتميز سلطنة لم تعد ربما وظيفتها العليا هي أن تقتل وإنما أن تستثمر الحياة في كافة تجلياتها .

إن قوة الموت البالية التي كانت ترمز فيها سلطة الملك ، تخطيها الآن بعناية إدارة الأجساد والتدبير الحسابي للحياة . التطور السريع خلال العصر الكلاسيكي لأنظمة متنوعة - مدارس - إعداديات ، ثكنات ، معامل ؛ والظهور أيضا ، في حقل الممارسات السياسية والملاحظات الإقتصادية ، تشكيلات الولادة ، وطول الحياة ، والصحة العمومية ، والسكن ، والنزوح ؛ وإذن إنفجار لتقنيات عديدة ومتنوعة للحصول على إخضاع الأجساد ومراقبة السكان . هكذا دشّن عهد « البيو - سلطة » (السلطة البيولوجية) . غير أن الأنجاءين اللذين كانت هذه السلطة تتطور داخلهما كانا لازلا يظهران في القرن الثامن عشر منفصلين عن بعضهما بوضوح . فمن جهة الإنضباط ، هناك مؤسسات كالجيش أو المدرسة ؛ وهناك أفكار حول التاكتيك والتعلم والتربية وحول نظام المجتمعات ؛ فهي تمتد من التحليلات العسكرية الضيقة للمارشال دوماكس (Maréchal de Saxe) إلى

الأحلام السياسية لعسمر (Ginbert) أولسرفان (Servan). ومن جهة إنظمة السكان، فهناك الديمغرافيا، هناك تقدير العلاقة بين الموارد والسكان، هناك جدولة الثروات وإتقاليها، جدولة الأعمار ومدتها الزمنية المحتملة : هناك كيسني (Quesnay وموهو (Mohau) وسوسميش (Sussmilch). وفي هذا الإطار، فإن فلسفة «الأيديولوجيين» كطرية للفكرة، للعلامة، للشأن الفردية للإحساسات، ولكن أيضا لتكوين الإجماعي للمصالح، الإيديولوجيا كمذهب للتعميم ولكن أيضا للعنف ولتكوين المنتظم للحسم الإجماعي، تشكل دور شك الخطاب لمجرد التي تمت فيه محاولة التنسيق بين هاتين التقنيتين للسلطة رعاية وضع نظرية عامة عسهما. والواقع أن تفصيلهما سوف لن يتم على مستوى خطاب تأملي عفر، وإنما في شكل ترتيبات ملموسة متشكل التكنولوجيا الكبرى بسلطة في لقرن التاسع عشر : ولعل مركب الإنسانية سيكون أحد هذه الترتيبات، وأكثرها همية على الإطلاق.

على أن هذه البيو - سلطة كانت، ما في ذلك شك، عسرها لا يد منه لتطور الرأسمالية ؛ فالرأسمالية لم تتمكن من تأمين ذاتها إلا بتمن الإدراج المراقب للأحساد في جهاز الإنتاج وبواسطة مطابقة الظواهر السكانية مع السيرورات الإقتصادية. غير أنها تطلبت أكثر من ذلك، فلقد كانت بحاجة إلى نمو هذه وتلك. وفي نفس الوقت إلى تقويتها وقبليتها للإستعمال وإمتاليتها ؛ لقد كانت في حاجة إلى طرائق للسلطة كفيلة بمضاعفة القوى والكفاءات والحياة بصفة عامة، دون أن تجعلها مع ذلك أصعب على الإخضاع ؛ ولئن كان تطور الأجهزة الكبرى للدولة، كـ «مؤسسات» للسلطة، قد أضمن الحفاظ على علاقات الإنتاج، فإن أوليات استشرخ - البيو - السياسي، المتكررة في القرن الثامن عشر كـ «تقنيات» للسلطة حاضرة على كل مستويات الجسم الإجماعي والمستعملة من لدن مؤسسات متنوعة جدا (الأسرة والجيش، المدرسة أو الشرطة، الطب الفردي أو إدارة الجماعات) قد إشتغلت على مستوى السيرورات الإقتصادية، وإنبساطها، والقوى التي تعمل داخلها وتدعمها، وقد إشتغلت أيضا كموامل للتمييز والتراتب لإحتمالها، «مؤثرة» على القوى الخاصة بهذه، وملك، ضامة علاقات سيطرة وآثار

هيمنة ؛ إن مطابقة تراكم البشر مع تراكم المال، ومفصلة مع المحرمات البشرية على توسع القوى المنتجة، والتوزيع التفاضلي للربح، جانب ثلها، حربيا، قد صارت محكمة بفعل ممارسة البيو - سلطة في إشكالاتها وبعلاقتها المتعددة. فاستثمار الجسد الحي، وتثمينه، والإدارة التوزيعية لفوائده، كانت في هذا الوقت أشياء لا مناص منها .

إننا نعرف كم مرة طرحت فيها مسألة الدور الذي يمكن أن تكون قد لعبته أخلاق زهدية في التكون الأول للرأسمالية ؛ غير أن ما حدث في القرن الثامن عشر في بعض البلاد الغربية، والذي تم ربطه بنمو الرأسمالية، هو ظاهرة أخرى تماما وربما ذات مدى أكبر من هذه الأخلاق الجديدة التي كانت تبدو أنها تحتقر الجسد ؛ إنها لم تكن في شيء أقل من دخول الحياة في التاريخ . أعني دخول الظواهر الخاصة بحياة النوع البشري في نظام المعرفة والسلطة . في حقل التقنيات السياسية . إن الأمر لا يتعلق بالزعم أن في هذه اللحظة بالذات وقع نون اتصال للحياة بالتاريخ . بل بالعكس . كان ضغط البيولوجي على التاريخي قد ظل ، على امتداد آلاف السنين، قويا جدا ؛ فالوباء والمخاع كانا يشكلان الشكلاين الأساسيين الكبيرين لهذه العلاقة التي ظلت على هذا النحو موضوعة تحت علامة الموت . وبسيرورة دائرية، سمح انمو الإقتصادي والزراعي بوجه خاص للقرن الثامن عشر، وتزايد الإنتاجية والموارد الذي كان أسرع من النمو الديمغرافي الذي كان يساعد عليه، سمحا بأن تتراحم بعض الشيء هذه التهديدات العميقة : فعهد المتوكات الكبرى للجوع والجدام عدا بعض الإنعاثات . إلتهى قبل الثورة الفرنسية ؛ وبدأ الموت يكف عن تطويق الحياة مباشرة . ولكن في ذات الوقت، كان تطور المعارف المتعلقة بالحياة بصفة عامة، وتحسين التقنيات الزراعية، والملاحظات والتدابير التي تستهدف حياة وبقاء البشر، كانت كلها تساهم في هذه الإرتخاء : هكذا كان تحكم نسبي في الحياة يبعد البعض من وشوكات الموت . وفي فضاء اللعب المكتسب على هذا النحو، تدخلت طرائق للسلطة والمعرفة لتنظيمه وتوسيعه، وأخذت بعين الاعتبار سيرورات الحياة، وإهتمت بمراقبتها وتعديلها . هكذا بدأ الإنسان الغربي يتعلم شيئا فشيئا ما معنى أن يكون نوعا حيا في عالم حي، أن يكون له جسد وشروط وجود،

وإحتمالات حياة، وصحة فردية وجماعية، وقوى يمكن تعبيرها وفضاء يمكن فيه توزيعها بطريقة أمثل. وللمرة الأولى في التاريخ بدون شك، ينعكس البيولوجي في السياسي؛ فلم تعد واقعة الحياة هي هذا الأساس المبع الذي لا يبتثقل إلّا لحظتها في مصادفة الموت وحتميته، بل إنها إنتقلت جزئيا إلى حقل مراقبة المعرفة وبدخل السلطة. وبخصوص هذه السلطة، فإن قضيتها لم تعد فقط هي قضية علاقتها بذوات قانونية يكون الموت هو القبضة النهائية عليها، وإنما صارت قضية علاقاتها سكانات حية، والقبضة التي يمكنها أن تمارسها عليها ينبغي أن تتعبر على مستوى الحياة نفسها؛ فالتكفل بالحياة، أكثر من التهديد بالجريمة، هو الذي يعطي السلطة منفذها حتى الجسد. وإذا أمكننا أن نسمي «بيو- تاريخ» الضغوطات التي تتداخل بواسطتها حركات الحياة وسيرورات التاريخ مع بعضها البعض، فقد يكون علينا أن نتحدث عن «بيو- سياسة» للإشارة إلى ما يجعل الحياة وآلياتها تدخل ميدان الحسابات الصريحة، وما يحمل من السلطة المعرفة عاملا لتغيير الحياة البشرية؛ ليس أبدا لأن الحياة كانت قد أدمجت بكيفية شمولية في تقنيات تسيطر عليها وتديرها؛ فهي لا تكف عن الإنفلات منها. إن خارج العالم العربي، توحيد المحاغة على نطاق أهم من أي وقت مضى؛ والمخاطر البيولوجية التي يتعرض لها النوع هي ربما أكبر، وعلى كل حال أخطر مما كانت عليه قل ميلاد علم الجراثيم. غير أن ما قد يمكننا أن ندعوه «عتبة الحداثة البيولوجية» لمجتمع ما إنما تتعين في اللحظة التي يدخل فيها النوع كرهاً أساسيا في إستراتيجياته السياسية الخاصة. لقد ظل الإنسان، لآلاف السنين، على ما كان عليه بالسمية لأرسطو: حيوانا حيا، قادرا بالإضافة إلى ذلك على وجود سياسي؛ أما الإنسان الحديث، فهو الحيوان الذي في مياسته توضع حياته ككائن حي موضع تساؤل.

لقد كان لهذا التحول نتائج بالغة الأهمية. فلا فائدة في الإلحاح هنا على القطيعة التي حدثت حينئذ في نظام الخطاب العلمي وحول انكيفية التي أنت بها الإشكالية المزوجة للحياة والإنسان لنخترق وتعيد توزيع نظام الإيستمي الكلاسيكية. وبدا كاب مساله الإنسان قد طرحت. في تميره ككائن حي وفي تميره بالعلاقة مع الأشياء، فإن سبب طرحها إنما ينبغي المحث عنه في النمط الحاد بد

لعلاحة التاريخ بالحياة : هي هذا الموقف المردود - للحياة الذي هو - هي ان واحد خارج التاريخ كضاحيته البيولوجية، وداخل التاريخيه البشرية، محرفة بمعياتها المعرفية والسلطوية . ولا فائدة في الإنحاح كذلك على تكاثر التكنولوجيات السياسية التي تستتولي، إنطلاقاً من هنا، على الجسد والصحة وطرق انتعذية والسكن وشروط الحياة، بل على قضاء الوجود كله.

هناك نتيجة أخرى لهذا التطور الذي حصل في البيو -سلطة، وهي الأهمية المتزايدة التي إتخذتها لعبة المعيار على حساب المظومة الشرعية للقانون . فالقانون لا يمكنه ألا يكون مسلحاً ؛ وسلاحه ، بإستياز ، هو الموت ، وعلى الذين يحرقونه ، فإنه يحجب ، على الأقل كطعناً أحرر ، بهما التهديد المطلق . إن القانون يحيل دائماً على المسبق . ولكن سلطه لها مهمة التكفل بالحياة ستكون بحاجة إلى آليات متواصلة ، إستظامية وتصحيحية . فالأمر لم يعد يتمتع بتشغيل الموت في حقل السيادة، وإنما بتوزيع الحي في ميدان القسمة والمنفعة . لقد كان على سلطه كهذه أن تسمع وتقمص وتغير وترتب ، بدل أن تتجلى في لعانها الإجرامي ؛ فليس عليها أن ترسم الخط الذي يعصل عن ارفعها الممتلئين ، أعداء الملك ، بل إنها تنحرف توزيعات حول المعيار . إني لا أعني بهذا أن القانون سيمحي ، أو أن مؤسسات القضاء ستزول إلى الزوال ؛ ولكنني أعني أن القانون سيشتغل دائماً أكثر كمعيار ، وأن المؤسسة التقضائية إما ستندمج أكثر فأكثر في مجموع إتهامي من الأجهزة (الطسية ، الإدارية... الخ) وأن وظائفها ستكون بالمخصوص إستظامية . إن مجتمعاً طبيعياً هو الأثر التاريخي لتكنولوجيا سلطوية متحركة على الحياة وبالعلاقة مع المجتمعات التي عرفناها إلى حدود القرن الثامن عشر ، فقد دخلنا مرحلة تراجع القابوسي ؛ إن الدساتير المكتوبة في العالم أجمع منذ الثورة الفرنسية، واللدونات المحررة والمعدلة ، وكل أنشأا التشريعي الدائم والصاحب ، كل هذا ينبغي ألا يخذعنا : فهذه هي الأشكال التي تجعل -للمرة- تعديعية بالأساس تخطى بالمقبول .

وحده هذه السلطة التي كانت لا تزال جديدة في القرن التاسع عشر ، اعتمدت للمعنى التي قاومها على هذا انشيء نفسه الذي تستمره تلك السلطة . أي على

الحياة وعلى الإنسان من حيث هو كائن حي . ومنذ القرن التاسع عشر، لم تعد المعارك الكبرى التي ترفض المظومة لعامة للسسلطة تجري باسم العودة إلى الحقوق القديمة، أو بالنظر إلى الحلم الألفي لدورة الأزمان وعصر ذهبي . إننا لم نعد سنظر أمبراطور الفقراء، ولا مملكة الأيام الأخيرة، ولا فقط إعادة إقامة العدالات التي تتخيلها مملقية ؛ إن ما هو مظلوم وما يسعى إليه كهدف، هو الحياة، مفهومة كحاجيات أساسية، كما هي مملوسة للإنسان، كإنجاز لكموباته، ككمال للممكن . ولا يهم إن كان الأمر يتعلق أو لا يتعلق بطوباوية ؛ فلدينا هنا سيرورة صراع واقعية جدا ؛ وقد أخذت الحياة كموضوع سياسي بمعنى ما حرفيا وردت ضد المظومة التي كانت تهتم بمراقبتها . فالحياة، أكثر بكثير من الحق، هي التي صارت حيلز رهان الصراعات السياسية، حتى وإن صبحت هذه الصراعات من خلال تأكيدات الحق . إن « الحق » في الحياة، في الجسد، في الصحة، في السعادة، في إشباع الحاجات، « الحق »، فيما وراء كل الإضطهادات أو « الإستيلايات »، في العثور على من نحن وعلى ما يمكن أن نكون، هذا « الحق » المستعصي على الفهم إلى حد كبير بالنسبة للمظومة القانونية الكلاسيكية، إن هذا الحق كان هو الرد السياسي على كل هذه الإجراءات السلطوية الجديدة التي لا تتعلق، هي كذلك، بالحق التقليدي للميادة.

***x

على هذا العمق يمكن أن نفهم الأهمية التي إتخذها الجنس كرهان سياسي . ذلك أنه يقوم في نقطة اتصال المحورين اللذين تطورت على طولهما كل التكنولوجيا السياسية للحياة . فهو، من جهة، يتعلق بأنظمة أنضباط الجسد ؛ ترويض، تقوية و توزيع القوى، مطابقة وقتصاد الطاقات . ومن جهة أخرى، يتعلق بتنظيم لسكان بكل الآثار الشاملة التي يحدثها . إنه يندمج بشكل متزامن في المبحلين معا ؛ وهو يتيح الفرصة لحراسات لامتناهية الصغر، لمراقبات كل لحظة، لإعدادات فعلائه ذات باقية قصوى، لمحوص طبية أو نفسية لا متناهية، لسلطة « . . . » على احمد ؛ ولكنه يفسح المجال أيضا لمدابير كشعة،

لتقديرات إحصائية، لتدخلات تستهدف الجسم الإجمالي كله أو مجموعات مأخوذة في كليتها. فالجنس هو في آن واحد منفذ إلى حياة الجسد وإلى حياة النوع. وهو يستخدم كقالب للإنضباطات وكمبدأ للإنظيمات. لهذا السبب كانت الجنسية، في القرن التاسع عشر، تلاحق حتى في أصغر تفاصيل وجود اناس، وتطارد في التصرفات وفي الأحلام، ويرتاب في أمرها تحت أقل الحماقات، وتلاحق حتى في السنوات الأولى للطفولة؛ لقد صارت رقم الفردانية، في آد واحد ما يسمح بتحليلها وما يجعل من الممكن ترويضها. ولكننا نراها تصير أيضا موضوعا عمليات سياسية، تدخلات إقتصادية (الحض على الإنجاب أو توقيفه)، وحملات إيديولوجية لتهذيب الاخلاق أو لتحميل المسؤولية: إنها تبرز ويلوح بها كمؤشر على قوة مجتمع، تكشف عن طاقته السياسية كما عن حيويته البيولوجية. ومن طرف تكنولوجيا الجنس هذه إلى طرفها الآخر، تتدرج سلسلة كاملة من تآكيدات متنوعة تركيب، حسب نمب متغيرة، هدف ضبط الجسد مع هدف إنظام السكان.

من هنا أهمية خطوط الهجوم الأربعة الكبرى التي تقدمت على طولها، منذ قرنين من الزمان، سياسية الجنس. لقد كان كل واحد منها كيفية معينة لتركيب التقنيات الإنضباطية مع الطرائق الإنظامية. فقد إعتد الحضان الأولان على متطلبات لإنظام. على موضوعاتية كاملة للنوع والحلقة والصحة الجماعية. للحصول على آثار على مستوى الإنضباط؛ لقد تمت حسننة الفصل من أجل صحة السسل (لقد تم تقديم الجنسية المبكرة منذ القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، في آن واحد على أنها تهديد وبائي يجازف بالتعرض للخطر لا الصحة المستقبلية للراشدين وحسب، ولكن أيضا مستقبل المجتمع والنوع بكامله)؛ وقد تمت هسترة النساء، التي إستدعت تطبيقا دقيقا لجسدهن وجسهن، باسم المسؤولية التي قد يتحملنها حيال صحة أطفالهن وصيانة المؤسسة الأسرية، وحيال خلاص المجتمع كله. غير أن العلاقة العكسية هي التي لعبت بخصوص مراقبة التولادات والتطبيب النفسي/العقلي للشذوذات: فالتدخل هنا كان ذو طبيعة إنظامية، ولكن كان ينبغي له أن يعتمد على متطلب الإنضباطات

والثروبصوات الفردية. وصيغة عامة، وعند منتقى «الجسد» و«السكان»، صار
الجنس هدفا مركزيا بالنسبة لسلطة منظم نفسها حول إدارة الحياة عوض التهديد
بالموت.

لقد ظل الدم، لزمس طويل، عنصرا مهما في آليات السلطة، في تجمعاتها
وفي طقوسها. فالنسبة لمجتمع تطغى فيه منظومات التلوج، والتشكل السياسي
للملك، والتمايز بين أنظمة وطبقات مغفلة، وقيمة الأنساب، وبالنسبة لمجتمع
تصير فيه المحاربة والأوبئة ومختلف ظروف العنف موتا مدهما، يشكل الدم
إحدى القيم الجوهرية؛ ولعل ثمة إنما يرجع في آن واحد إلى دوره الأداة (القدرة
على إسالة لدم)، إلى إشغاله في نظام العلاقات (إبتلاك دم معين، الإلتواء إلى
نفس الدم، قبول المحاطرة بالدم)، وإلى عرصيته أيضا (سهل الإراقة، معرض
للمغلوب، سريع الإختلاط، قابل للتعفن بسرعة). مجتمع دم. كنت سأقول
مجتمع «دموية»؛ شرف الحرب والخوف من المجاعات، إبتصار الموت، ملك
ذو سيف، حلالون وتعذيبات، تتكلم السلطة من «خلال» الدم؛ والدم «واقع دو
وضعية رمزية». أما نحن، فإنا في مجتمع ل«الجسد» أو بالأحرى «ذي جنسانية»
: هاليات السلطة تتوجه إلى الجسد، إلى الحياة، إلى ما يجعلها تتكاثر، إلى
ما يغوي فيها اللوع، وحيويته وقدرته على السيطرة أو أهليته لأن يستعمل.
صحة، نسل، ذرية، مستقل للتع، حيوية الجسم الاجتماعي، ها تتكلم السلطة
«عن» الجنسانية وه إلى «الجنسانية»؛ وليست هذه الأخيرة علامة أو رمزا، بل إنها
موضوعا وهدفا. ولعل ما يشكل أهميتها ليس ندرتها أو عرصيتها وإنما ما هو
ملحا حينها وحضورها الحقي وكون أنها توجد في كل مكان مستعملة ومهابة.
بالسلطة ترسمها، تثيرها ونستخدمها على أنها المعنى المتكثف الذي يجب دائما
إعادة إحصاءه للمراقبة لكي لا يعلت أبد، «فالجنسانية هي» أثر له قيمة معنى،
إنني لا أريد أن أقول إن استبدال الدم بالجنس يلغض لوحده التحولات التي تطبع
عنة حدائنا، فليست روح حضارتين أو لبدأ المنظم لشكبين ثقافين هو الذي
أحاول أن أعبّر عنه، أنني أبحث عن الأسباب التي من أجلها، بعيدا عن أن تكون
قد قمعت في المحسوس المعاصر، فإن الجنسانية هي فيه، على العكس من ذلك،

موضوع إثارة دافعة، إذ الإجراءات الجديدة للسياسة التي سنده، اب انشاء العصر الكلاسيكي والتي دخلت حيز التنفيذ في القرن التاسع عشر هي التي جعلت مجتمعاتنا تنقل من « ومزية للدم » إلى « تحليلية للحسانية ». وهكذا ترى أنه إذا كان هناك شيء ما من جهة القانون والموت والخرق، والرمزية والسباحة، فهو الدم؛ أما الحسانية، فهي من جهة المعيار والمعرفة والحياة والمسي والإنباطات والأنظمة.

لقد عاصر ساد (Sadé)، والساليون الأوائل هذا الإنقلاب من « الدمويه » إلى « الحسانية ». ولكن، على حين أن لأحلام الأولى لتحسين الشرع قد قلبت كل مشكلة الدم إلى تدبير إكراهي جدا للجنس (فن تشديد الريحان الجديدة، وأحدث الفحوصات المأمولة، وتأمين صحة وطول عمر الأطفال)، وعلى حين أن الفكرة الجديدة للسبل قد اتجهت نحو محور المحيزات الاستقرائية للدم لكي لا تنفي إلا على الآثار المرفقة للجنس، فإن ساد (Sadé) سيعيد نقل التحليل الشامل للجنس إلى الأنثى. الحقبة للسياسة التقدمية للمساعدة وتحت الإمبريالات البالية اهتمت بها كليا للدم؛ فالدم يجري على طول المنفعة. دم التعذيب والسلطة المطلقة، دم تطبيقه المعلقة على نفسها والذي يحترم لذاته والذي يراق مع ذلك في التطبيق الكبرى للقتل الأبوي، والإنصال الجنسي باغرم، دم الشعب الذي يسان بلا حساب مادام أن الذي يجري في عروقه ليس حتى جديرا بأن يسمى. إن الجنس عند ساد هو بدون معيار، بدون قاعدة ذاتية قد يكون بإمكانها أن تصاغ انطلاقا من طبيعته الخاصة؛ ولكنه خاضع للقانون اللامحدود لسلطة لا تعرف هي نفسها إلا قانونها الخاص؛ وإذا حدث له أن عرض نفسه لعب، نظام التدرجات المبطنة لصداقة في أيام متعاقبة، فإن هذه الممارسة تقوده إلى ألا يعود غير النقطة الخاصة بسيادة فريدة وعارية: الحق اللامحدود للمصنق الفائت، القوة، لقد إنزع الدم الجنس.

والواقع أن تحليلية الحسانية ورمزية الدم، على الرغم من أنهما تتعلقان في مبدئهما بنظامين من السلطة متمايزين، فإنهما لم تتعاقبا (أكثر من هاتين السلطتين ذاتيهما) دون تشابكات وتفاعلات أو أمداء، وبكيفية محتلفة. فقد هيس الإشغال بالدم والقانون، منذ ما يباهر القربين من الزمان، على إدارة

الجنسانية. ومن بين هذه التداخلات، هناك إثنين بارزين وملفتين للنظر، واحد بسبب أهميته التاريخية، والآخر بسبب المشكلات النظرية التي يطرحها. لقد حدث، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أن تم استدعاء موضوعاتية الدم لتنعش وتدعم بعمق تاريخي كامل عظم السلطة السياسية التي كانت تقاوم من خلال مركبات الجنسية، في هذه النقطة بالذات تكوّن العنصرية (العنصرية في شكلها الحديث، الدولتي والبيولوجياتي) : فقد إستقبلت سياسة كاملة للإنسان، للأسرة، للزواج، للتربية، للتراتبية الإجتماعية، للملكية، وسلسلة طويلة من التدخلات الدائمة على مستوى الجسد والتصرفات والصحة والحياة اليومية، إستقبلتا حينئذ لوبيهما ونبريرهما للهم الميئي لحماية صماء الدم ونصرة التمثل. ولعل النازية كانت، بدون شك، التركيب الأكثر سذاجة والأكثر مكرًا. وهذا لأن تلك الإستبهاطات الدم مع أعلى قمم السلطة الإنطباطية. فالتنظيم النسالي للمجتمع، مع ما كان يمكنه أن يتضمنه من إمتداد ونقوية للسلطات، المجهرية، تحت غطاء لا محدود، كان يترافق مع تمجيد حلمي لدم سام؛ وقد كان هذا التمجيد يتضمن في آن واحد الإبادة الممنهجة للآخرين والمحاضرة بالتعرض لتضحية كلية. ولقد أراد التاريخ أن تبقى السياسة الهتلرية للجنس ممارسة مضحكة، بينما كانت أسطورة الدم تتحول، هي من جهتها، إلى أكبر مجزرة يمكن للبشر، في الوقت الحاضر، أن يتذكروها.

وعلى النقيض من ذلك، يمكننا أن نتبع، منذ نفس هذه النهاية للقرن التاسع عشر، الجهد النظري الذي بذل من أجل إعادة إدراج موضوعاتية الجنسية في منظومة لقانون والنظام الرمزي والسيادة. ولعل الشرف انسياسي لتحليل النفسي. أو على الأقل لما كان قد تمكن من أن يكون فيه أكثر إنسجامًا. هو أنه قد إشتبه (وهذا منذ نشأته، أي منذ خط قطيعته مع العطب العقلي - العصبي لفساد الأصل) في ما كان يمكن أن يكون هناك من تكثر غير قابل للتعويض في هذه الآليات السلطوية التي كانت تزعم مراقبة وإدارة يومية الجنسية : من ها الجهد الفردي (كرد فعل دون شك على الصعود الهائل للعنصرية التي كانت معاصرة له) لإعطاء الجنسية العادل ضعدًا. فالد الرباط البرهجي. والقراءة هذه، ٥٠، والاب

الملكت، وباحتصار لإستدعاء كل الطام القديم للسلطة حول الرهه. وإلى هذا يدين التحليل النفسي - بإستثنائات قليلة ومن حيث الأساس - بأن كان في تعارض سطري وعلمي كلي مع الفاشية. غير أن هذا الموقف للتحليل النفسي كان قد إرتبط بطريقة تاريخية دقيقة. ولا شيء يمكنه أن يمنع من ألا يكون تعكير الجنس حسب سلطة القنوق والموت والدم والسيادة. كيفما كانت الحالات على ساد وعلى ماتاي (Bataille)، وكيفما كانت ضمانات التحرير، التي تطلب منهما. ألا يكون في نهاية المصاف رولية. وجمعية للتاريخ، إنه ينبغي تفكير مركب الحسية إطلافا من تقنيات السلطة التي هي معاصرة له.

سيقال لي : هذا سقوط في تاريخية مسرعة أكثر منها جذرية ! وهذا تجنب لمائدته طواهر، ربما متعيرة، ولكنها هشة، ثانوية وبالإجمال سطحية، تجنب لير جود الثابت بيولوجيا للوظائف الجنسية : إن هذا كلام عن الحسية كما لو كان الجنس لا وجود له. وقد يكون من الحق الإعتراض علي بالقول : «إليك ترعم القيام بتحليل معضل للسيرووات التي بواسطتها تمت جنسنة جسد النساء، وحياة الأطفال، والروابط الأسرية وشبكة واسعة كاملة من العلاقات الإحصائية. إنك تريد أن نصف هذا الصعود الهائل للهم الجنسي منذ القرن الثامن عشر والإصرار الشديد للمفاهيم الذي صرفناه في الإشتباه بالجنس في كل مكان. ليكن : ولعصر فعلا أن أكتيات، السلطة قد إستخدمت لأثارة وه نهيج الجنسانية بدل قمعها. ولكن ها أنت قد بقيت أقرب كثيرا مما فكرت دون شك أنك قد إقصصت عنه : وفي العمق، فإنك تبين طواهر إشتثار وإفتراس وتثبيت الجنسية، وتداول أن تبرز ما يمكننا أن ندعوه تنظيم مناطق حساسة في الجسد الإجتماعي : ولكن ربما أنك لم تعمل شيئا آخر سوى أنك نقلت إلى نطاق سيرووات منتشرة أليات سبق للتحليل النفسي أن كتبت عنها بدقة على مستوى الفرد. إلا أنك تلمي الشيء الذي لم إطلافا منه هذا التجنس والذي لا يتجعله التحليل النفسي من جهته إلا وهو الجنس. فقبل هرويه، كما نتجت عن موضوعة الحسية بشكل سبق جدا : في

الجنس، في وظائفه التناسلية، في تموضعاته التشريعية المباشرة؛ كنا نرتد على حد بيولوجي أدنى - عضو، غريزة، هدفية. أما أنت، فإنك في وضع متماثل ومعكوس : فلا يبقى بالنسبة إليك غير آثار بدون سند، وتفرعات لا جذر لها، وجنسانية بلا جنس. إخضاء هنا أيضا».

في هذه النقطة، يجب التمييز بين سؤالين، فمن جهة : هل يتضمن تحليل الجنسانية كـ « مركب سياسي »، بالضرورة إلغاء الجسد والتشريح البيولوجي والوظيفي؟ عن هذا السؤال الأول، اعتقد أنه يمكننا أن نجيب بلا. وعلى كل حال، فإن غاية هذا البحث هي بيان كيف تتم فصل مركبات للسلطة مباشرة على الجسد - على أجساد ووظائف وسيرورات فيزيولوجية وأحاسيس ومتع ؛ وبعيدا عن أن على الجسد أن يحس، فإن الأمر يتعلق بالعمل على إبراره في تحليل قد لا ينتالي فيه البيولوجي والتاريخي، كما في تطويرية السوسيولوجيين التقدمي، وإنما قد يرتبطان فيه حسب تعقد مترايد بقدر ما تتطور التكنولوجيات الحديثة للسلطة التي تتخذ من الحياة هدفا للتدخل. وإذا، فالمسألة ليست هي مسألة « تاريخ للعقليات » قد لا يعتبر الأجساد إلا بالكيفية التي تم إدراكها بها أو التي بواسطتها أعطيت تلك الأجساد معنى وقيمة ؛ وإنما هي مسألة « تاريخ للأجساد » والكيفية التي تم بها استثمار ما هو أكثر مادية وأكثر حياة فيها.

سؤال آخر، متميز عن الأول : ليست هذه المادية التي نحيل عليها هنا هي مادية الجنس، ثم ليست هناك مفارقة في إرادة كتابة تاريخ للجنسانية على مستوى الأحساد دون أن يكون هناك أي شيء يتعلق بالجنس ؟ وبعد، ألا تتوجه السلطة التي تقارص من خلال الجنسانية، بشكل مميز، إلى هذا العنصر من الواقع الذي هو « الجنس » - الجنس بصفة عامة ؟ فالأمر يتكون الجنسانية، بالعلاقة مع السلطة، ميدانا خارجيا قد تفرض هذه السلطة نفسها عليه، وأن تكون، على العكس من ذلك، أثرا وأداة لترتيباتها، فهذا أمر يمكن قبوله. ولكن الجنس، ليس بالعلاقة مع السلطة، هو « الآخر » فيما هو بالنسبة للجنسانية المركز الذي تورع حوله آثارها ؟ والحال أن فكره « ال » حس هذه بالصيغة هي التي لا يمكننا قولها دون فحص.

فهو «الجنس»، في الواقع، هو نقطة رسو نسل جملاب «الخصانة»، أم هو فحره معقدة، مكونة تاريخيا داخل مركب الجنسية؟ وعلى كل حال، فإنه يمكننا أن نبين كيف تكونت فكرة «الجنس» هذه من خلال مختلف إستراتيجيات السلطة وما هو الدور المحدد الذي لعبته فيها.

فعلى طول المخطوط الكبيرى التي تطور على امتدادها مركب الجنسية منذ القرن التاسع عشر، نرى تبلور هذه الفكرة أنه يوجد شيء آخر غير أجساد وأعضاء وتمصعات جسدية ووظائف ومنظومات تشريحية - فيزيولوجية وأحاسيس ومتع. شيء آخر وأكثره شيء له خاصياته الملازمة وقوانينه الخاصة : إنه «الجنس». وهكذا، فقد تم، في سيرورة همنرة المرأة مثلا، تعريف «الجنس» بطرق ثلاثة : إنه ما يشترك في إمتلاكه الرجل والمرأة على حد سواء ؛ إنه هو ما ينتمي أيضا وبامتياز إلى الرجل، وبالتالي ما ينقص المرأة ؛ ولكن كذلك هو ما يشكل لوحده جسد المرأة، منتظما أياه كله على وظائف الإنجاب ومضطربا إياه بدون إنقطاع بواسطة آثار هذه الوظيفة نفسها ؛ على هذا النحو تؤول الهيستيريا، في هذه الإستراتيجية، على أنها لعبة الجنس من حيث إنه هو «هذه» و«ذاك»، كل وحزء، مبدأ ونقص. أما في جنسنة الطفولة، فقد تبلورت فكرة جنس حاضر (من حيث التشريح) وغائب (من وجهة نظر الفيزيولوجيا)، حاضر كذلك إذا اعتبرنا نشاطه وغائب إذا رجعنا إلى هدفية التناسل ؛ أو أيضا راهن في تجلياته ولكن متخف في آثاره التي سوف لن تظهر في خطورتها المرضية إلا فيما بعد ؛ وعند الراشد، إذا كان جنس الطفل لازال حاضرا، ففي شكل سببية سرية خفية تنزع إلى لقاء جنس البالغ (لقد كان من إحدى عقائد طب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إفتراض أن المصح الجنسي المكسر إنما يسبب العقم فيما بعد، والعجز الجنسي، والبرودة وعدم القدرة على الإحساس باللذة وتبنيح الخواص) ؛ وهكذا، فيجنسنة الطفولة تم تكوين فكرة جنس موسوم باللعة الأساسية للحضور والغياب، للحفي والجلي ؛ وقد يكشف الإستثناء مع الآثار التي تمنح له وبكيفية متميزة عن هذه اللعبة للحضور والغياب، للجلي والخفي، وأما في التطبيب العقلي لمشذوذات، فمقد تمت إحالة الجنس على وظائف بيولوجية وعلى جهاز تشريحي - فيزيولوجي يعطيه «معناه»، أي

والحال أن هذه النظرية، التي تولدت بهذا الشكل، قد عارست في تركيب الجنسية عددا معينا من الوظائف جعلتها ضرورية. وقد كانت ثلاثة من بين هذه الوظائف مهمة جدا. أولا، لقد سمحت فكرة «الجنس»، وحسب وحدة مصطنعة، بتجميع عناصر تشريحية، ووظائف بيولوجية وتصرفات وإحساسات ومتع، وقد سمحت بالعمل على تشغيل هذه الوحدة الوهمية كمبدأ سببي، معنى كلي الحضور، من حيث إكتشافه في كل مكان : وإذن، فلقد تمكّن الجنس من الإسهام في العلم الحديث، ثم إنه عندما تقدم، توحيدا، كتشريح مفصل، تعبره معنى، فقد إستطاع أن يعلم خط الإتصال

بين معرفه عن الجنسية البشرية والعلوم البيولوجية للوالد. هـ. هذا العلم الاولي (المعرفة) ، ودون أن تستعير واقعا أي شيء من الشايه (العلوم البيولوجية) . ما عدا بعض الممانات المشكوك فيها وبعض المفاهيم المجتة تلتقت بواسطة إمتياز الجوار ضمانة بالعلمية التامة ؛ ولكن بواسطة هذا الجوار دته أمكن لبعض مضامين البيولوجيا والفيزيولوجيا أن تستخدم كمبدأ للإستواء بالنسبة للجنسانية البشرية . وأخيرا ، فإن فكرة الجنس قد آمنت قلبا جوهريا ؛ فلقد سمحت بقلب تمثل علاقات السلطة بالجنسانية وبالعامل على إظهار هذه الأخيرة لا في علاقتها الجوهرية والإيجابية بالسلطة ، وإنما على أنها مترسحة في مستوى مميز وغير قابل للإختزال تحاول السلطة قدر ما تستطيع أن تحضه ؛ على هذا النحو ، تتيح فكرة « الجنس » تجنب ما يكون « سلطة » السلطة ؛ إنها تسمح بالا تفكر السلطة الا كقانون ومحظور . إن الجنس ، هذه السلطة التي تظهر لنا أنها تسيطر علينا ، وهذا السر الذي يبدو لنا أنه واقع تحت كل ما يشكلنا ، وهذه النقطة التي تفتتنا بالسلطة التي تظهرها وبالمعنى الذي تخيفه ، إن هذا الجنس الذي نطلب منه الكشف عمن نكون ونطلب منه أن يحرر لنا ما يعرفنا ، إنه ليس بدون شك غير نقطة مثالية صيرها ضرورية مركب الجنسية وإشتغاله . إنه ينبغي ألا نتخيل سلطة مستقلة لجنس قد تمنح ثابويا الآثار العديدة للجنسانية على كل طول سطح إتصالها مع السلطة . إن الجنس هو ، على العكس من ذلك ، العصر الأكثر تأمليا ، الأكثر مثالية ، والأكثر داخلية أيضا في مركب للجنسانية تنظمه السلطة في قبضاتها على الاجساد ، وماديتها وقواها وطاقتها وإحساساتها ومتعها .

ويمكننا أن نضيف بأن « الجنس » يمارس أيضا وظيفة أخرى تخترق الوظائف الاولي وتندعمها . والدور هذه المرة عملي أكثر منه نظري . فمن الجنس فعلا ، نقطة خيالية يثبتها مركب الجنسية ، ينبغي على كل واحد أن يمر لكي يتمكن من العباز إلى معقوليته الخاصة (مادام أنه في آن واحد العنصر الخفي والمبدأ المنتج للمعنى) ، إلى كلية جسده (مادام أنه في هذا الجسد جزء واقعي ومهدد وأنه يشكبه كله رمزيا) ، وإلى هويته (مادام أنه يضم إلى قوة غريزة مرادة تاريخ) . فبقلب بدأ دون شك بطريقة خفية منذ زمن بعيد - وسلفا على عهد الرعائية

المسيحية للشهوة الجنسية. أتينا الآن إلى طلب معقوليتنا مما إعتبر، لمدة قرون عديدة، جنونا، وكمال جسدنا مما كان لزمن طويل وصمته وجرحه، وهويتنا عما كان يدرك على أنه إندفاع غامض بلا إسم. من هنا الأهمية التي نمنحها له، والخشية المجلبة التي نلقه بها، والعناية التي بصرفها لمعرفة. ومن هنا كون أنه صار، على مدى القرون، أهم من أنفسنا، أهم تقريبا من حياتنا؛ ومن هنا أن كل الغاز العالم تظهر لنا هي منتهى البساطة مقارنة بهذا السر العظيم، الذي هو في كل واحد منا صغير جدا، ولكن الذي يجعله كثافته أخطر من كل سر آخر. إن الميثاق العاوستي الذي رسم مركب الجنسية فينا إغراهه هو منذ الآن كالاتي: إبدال الحياة كلها بالجنس نفسه، بتحقيقه وسيادة الجنس. فالجنس يساوي الموت. بهذا المعنى، ولكن الذي نرى أنه محدد تاريخيا، يخترق الجنس اليوم غريزة الموت. عندما كان لغرب، منذ زمن بعيد جدا، قد إكتشف الحب، فإنه كان قد منحه ثمنا كافيا لجعل لموت مقبولا؛ أما اليوم، فالجنس هو الذي يطرح إلى هذا التكافؤ، أسمى كل لتكافؤات. وبينما يسمح مركب الجنسية لتقنيات السلطة أن تستثمر الحياة، فإن النقطة الوهمية للجنس، التي رسمها هو نفسه، تمارس ما يكفي من الإفتنان على كل واحد منا لجعلنا نقبل سماع الموت يدوي فيها.

إن مركب الجنسية، بخلقه لهذا العنصر الخيالي الذي هو «الجنس»، قد أثار أحد مبادئ اشتغاله الدخلية الأكثر جوهرية: الرغبة في الجنس - الرغبة في إمتلاكه، الرغبة في النفاذ إليه، وإكتشافه وتحريره ونعظه في خطاب وصياغته في حقيقة. لقد شكل «الجنس» نفسه كشيء مرغوب فيه. ولعل مرغوبة الجنس هذه هي التي تثبت كل واحد منا على أمر معرفته وإبراز قانونه وسلطته؛ إن هذه المرغوبة هي التي تجعلنا نعتقد بأننا نؤكد حقوق جنسا ضد كل سلطة، هذا هي حين أنها إما تربطنا في الواقع بمركب الجنسية الذي عمل. من عمق أنفسنا وكسرنا نعتقد أننا نتعرف على ذاتنا فيه، على إخراج اللمعان الأسود للجنس.

« كل شيء جنس، كان يقول كات (Kate) في «الشعبان المريش (Le septuagiesim) »، كل شيء جنس. فكيف يمكن للجنس أن يكون حميلا

عندما يحتفظ به الإنسان هوياً ومعدداً وعندما يدلا العالم إبه السمس المي
تغمرك وتخترقك بضيائها .

وإذن، لا ينبغي إحالة تاريخ الجسانية على مستوى الجنس ؛ وإنما بيان كيف
أن « الجنس » هو تكت التبعية التاريخية للجسانية . كما لا ينبغي وضع الجنس جهة
الواقع. والجسانية جهة الأفكار الغامضة والأوهام ؛ إلى الجسانية صورة تاريخية
واقعية جداً، وهي التي أنتجت كعنصر تأملي، ضروري للإشتغالها، فكرة الجنس .
ينبغي ألا نعتقد بأننا حينما نقول نعم للجنس، فإننا نقول لا للسلطة ؛ بل إننا
نتبع بالعكس خيط المركب العام للجسانية . فمن مستوى الجنس بالذات يجب أن
ننحرر إذا أردنا، بقلب تآكتيككي للآليات المتنوعة للجسانية، أن نبرز ونشمن ضد
قبضات لسلطة لأجساد والمتع والمعارف في تعدديتها وإمكانياتها على المقاومة .
إن نقطة إرتكار الهجوم المضاد ضد مركب الجسانية يجب ألا تكون هي الجنس .
الرغبة، وإنما الأجساد والمتع .

« لقد كان هناك فعل كثير في الماضي، كان يقول د. هـ. لورانس (D. H. Lawrence)، وبالخصوص الفعل الجنسي، وتكرار رتيب وممل دون أدنى تطور موار
في الفكر والفهم . أما الآن، فقضبتنا هي فهم الجسانية . إن الفهم الواعي اتمام
فلعريضة الجنسية بهم اليوم أكثر من فعل الإتصال الجنسي نفسه . »

ربما أننا سندهش ذات يوم . وسوف لن نفهم بوصوح كيف أن مجتمعاً كرس
نفسه إلى هذا الحد لتطوير أجهزة ضخمة للإنتاج والدمار قد وجد الوقت الكافي
والصبر للامتناهي للتساؤل بكثير من القلق والهم حول أوضاع الجنس ؛ وربما
أننا سنستمم ونحن ننذكر بأن هؤلاء الناس الذين كنا في الماضي كانوا يعتقدون
بأن هناك في هذا الجانب حقيقة ثمينة على الأقل بنفس درجة تلك التي كانوا
قد طلبوها سلفاً من الأرض والنجوم والأشكال الخالصة لتفكيرهم ؛ وستفاجأ
من الأصرار الذي صدرنا عنه للمتظاهر بأننا قد إنزعنا من نبلها جسانية كان
كل شيء . خطاباتنا، عماداتنا، مؤسساتنا، قوانيننا، معارفنا . ينتجها في واضحة

بواسطة جعلنا نكره الحسد ؛ ولكن نفكر فلسفة هي ذل هذه اهل التي بواسطة تم، منذ قرون عديدة، تحبيب الجنس إلينا، التي بواسطة هم نرغب معرفته لنا، وتضمن كل ما يقال عنه ؛ والتي بواسطة أيضا تم حشا على إستخدام كل مهارتنا لمباغتته، وتقييدنا بواجب إستخراج حقيقته ؛ والتي بواسطة تم تحميلنا مسؤولية تجاهه كل هذا الزمن الطويل. إن هذه الحيل هي التي قد تستحق منا اليوم أن نندهش منها. وعلينا أن نفكر بأنه ربما قد يأتي يوم لن نفهم فيه، هي إقتصاد آخر بالأحساد والمتع، كيف أن حيل الخنسانية، والسلطة التي تدعم مركبها ، قد توصلت إلى إخضاعا لهذه المملكة الصارمة للجنس، إلى حد الحكم علينا بالمهمة اللامتناهية لكشف سره ؛ ومن هذا الظلام، إنتزاع الإعترافات الأكثر حقيقة .

سخريه هذا المركب : إنه يجعلنا نعتقد بأن المسألة إنما نهم «تحررتنا» .

فهرس الموضوعات

I - نحن الفيكتوريون.....	5
II - الفرضية القمعية.....	15
1 - الحث على الخطاب.....	15
2 - تاصيل الشذوذ.....	32
III - علم الجنس.....	45
IV - مركب الجنسانية.....	63
الرهان.....	67
المنهج.....	76
الميدان.....	86
التحقيب.....	97
V - حق الموت والسلطة على الحياة.....	112

تم الطبع مطابع أفريقيا الشرق 5414
190 مكن سارح شعوب النجوم الدار البيضاء
الطبعة 022 25 05 04 : 022 25 08 13
الطبعة 022 20 20 02 : 022 25 08 00
مكتبة المصنف العربي 54 : 022 20 67 93
الداء السوء

تاريخ الجنسية

إرادة العرفان

إن المشروع الابتدائي لهذه السلسلة من الدراسات ، الذي عرض في كتاب «إرادة العرفان» (1976) ، لم يكن هو إعادة بناء تاريخ السلوكات والممارسات الجنسية ، ولا تحليل الأفكار (العلمية ، الدينية ، أو الفلسفية) التي تم من خلالها تمثل هذه السلوكات ؛ وإنما كان هو فهم كيف تشكل ، في المجتمعات الغربية الحديثة ، شيء مثل «تجربة ال» الجنسية» ، وهذه مقولة مألوقة لدينا ولكنها لم تظهر مع ذلك قبل بداية القرن التاسع عشر .

إن الحديث عن الجنسية كتجربة فريدة تاريخيا يفترض القيام بكتابة جينيا لوجيا للذات الراغبة ، وبالتالي العودة ليس إلى بدايات التقليد المسيحي وحسب ، وإنما أيضا إلى الفلسفة اليونانية القديمة . وهكذا ، فبإنطلاقه من المرحلة الحديثة وبرجوعه ، فيما وراء المسيحية ، إلى العهد القديم ، كان ميشال فوكو يصطدم بسؤال بسيط جدا وعام جدا في آن واحد ؛ لماذا يشكل السلوك الجنسي ، والأنشطة والمتعة المتعلقة به ، موضوع انشغال أخلاقي ؟ لماذا هذا الهم الأخلاقي الذي ظهر ، حسب لحظات مختلفة ، أكثر أو أقل أهمية من الانشغال الأخلاقي الذي انصب على ميادين أخرى من الحياة الفردية أو الجماعية ، مثل السلوكات الغذائية أو القيام بالواجبات المدنية ؟ إن هذه الأسئلة للوجود ، المطبقة على الثقافة اليونانية - اللاتينية ، ظهرت بدورها مرتبطة بمجموعة من الممارسات يمكن أن تسمى بـ «فنون الوجود» أو «تقنيات الذات» كانت من الأهمية القصوى بمكان لتستحق أن تخصص لها دراسة كاملة . من هنا ، في نهاية المطاف ، إعادة توجيه ومركزة هذه الدراسة الشاملة حول جينيا لوجيا انسان الرغبة منذ العهد اليوناني الكلاسيكي حتى القرون الأولى للمسيحية ، وتوزيعها على ثلاثة أجزاء تشكل كلا واحدا :

- «استعمال المتعة» يدرس الكيفية التي تم بها تفكير السلوك الجنسي في الفكر اليوناني الكلاسيكي كميدان للتقديرات والاختيارات الأخلاقية ، وأنماط التدوير التي كان هذا الفكر يحيل عليها . المادة الأخلاقية ، أنماط الأخضاع ، أشكال بناء الذات والغائية الأخلاقية ، وكيف أن الفكر الطبي والفلسفي قد بلور هذا «الاستعمال للمتعة» وصاغ بخصوصه بعض موضوعات الصرامة التي ستصير فيما بعد متواترة حول أربع محاور للتجربة . العلاقة بالجسد ، والعلاقة بالزوجة ، والعلاقة بالعلمان والعلاقة بالحقيقة .

- «الانشغال بالذات» ويحلل هذه الأسئلة في النصوص اليونانية واللاتينية للقرنين الأولين من العهد المسيحي ، وتغيير الاتجاه الذي عرفته داخل فن للحياة هيمن عليه الانشغال بالذات نفسها .

- «اعترفات الجسد» وتعالج ، أخيرا ، تجربة الشهوة الجسدية في القرون الأولى للمسيحية ، والدور الذي لعبته فيها التأويلية والكشف المطهر للرغبة .

وقد توفي ميشال فوكو دون أن يتمكن من إصدار هذا الجزء الأخير . وقد ترك وصية تمنع منعا كليا أن ينشر أي مكتوب بعده لم يوافق عليه . لذلك لن يجد القارئ هنا سوى الجزأين الأولين . «استعمال المتعة» و«الانشغال بالذات» ، مع المقدمة العامة التي هي «إرادة العرفان» .

